جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
تاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
أحلام شويرف

يوم: 06/07/2019

تطور الأوضاع السياسية في مصر ودورها في إنهاء الحكم الملكي 1936_ 1952

لجنة المناقشة:

لخضر بن بوزيد	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيس
مغنية غرداين	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مقررا
صالح الصيد	أ. مس أ	جامعة بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2018 - 2019

الشكر والعرفان

باسم الله الحي العلي القدير ، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين : محمد بن عبد الله وآله ومن والاه وبعد :

انطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نحمد الله حمد الشاكرين، ونثني عليه ثناء الذاكرين أن وفقنا وسدد خطانا لإتمام هذه المذكرة التي تعد ثمرة جهدنا .

إلى من ساندتنا وآزرتنا في دربنا إلى من زرعت فينا حب المثابرة والإصرار..

إلى من ذللت لنا جميع العقبات.. إلى من كان جهدها سابقا لجهدنا

ولم تبخل علينا بنصحها وتشجيعها أستاذتنا المحترمة

.....غرداين مغنية.....

كما نوجه شكرنا الجزيل لكل من وقف بجانبنا،وساهم ولو بالنصح لإثراء هذا العمل

ونخص بالذكر كل أساتذة قسم التاريخ في جامعة محمد خيضر

الاهداء

إلى...

من أعطى فأجزل العطاء ... أبي

و

بحر الحنان ومرفأ الأمان ... أمي

و

رمز الإيثار ... إخوتي وأخواتي

و

رمز الوفاء... صديقاتي

و

رمز المحبة ...زوجي محمد

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد

قائمة الاختصارات:

الاختصار	///
(د. د. ن)	دون دار النشر
(د. م)	دون بلد النشر
(د. س)	دون سنة النشر
(د. مع)	دون معلومات
ط	طبعة
ج	جزء
مج	مجلد
تر	ترجمة
تح	تحقيق

مقدمة

تتميز مصر بموقع جغرافي متميز، الذي جعلها محل أطماع الدول الاستعمارية وتنافسها خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس، ولقد استطاعت بريطانيا الظفر بها في الأخير، عندما احتلتها عام 1882م، فلقيت مقاومة من قبل الحركة الوطنية في مصر، والتي ازدادت حدتها بعد الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1922 نالت مصر استقلالها وانتقلت إلى عهد جديد هو العهد الملكي واستمرت الحركة الوطنية بعدها تطالب بحقوقها، فكانت المفاوضات بين البلدين ليصلا في الأخير إلى توقيع معاهدة الصداقة والتحالف عام 1936م التي كانت بداية عهد جديد في مصر، حيث أن هذه المعاهدة تزامنت مع تولي الملك فاروق عرش مصر، وانطلاقاً من هذا جاء موضوع مذكرتنا الموسومة ب: **تطور الأوضاع السياسية في مصر ودورها في إنهاء الحكم الملكي 1936_1952.**

أسباب اختيار الموضوع:

_ أهمية مصر في الوطن العربي وبعدها الإقليمي فيه.

_التنافس الغربي حول السيطرة عل مصر.

_ كون هذه الفترة من بين أكثر الفترات في التاريخ المصري التي أثير حولها الجدل.

_ الرغبة في معرفة أحوال مصر في ظل الملكية، وبالتحديد فترة حكم الملك فاروق.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية الموضوع في محاولة إبراز أهم الأحداث السياسية والأزمات التي حصلت في مصر في فترة حكم الملك فاروق وكيفية تعامل رجال السياسة معها، ودورها في إنهاء الحكم الملكي. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الأوضاع السياسية في مصر في فترة 1936-1952 بإنهاء الحكم الملكي؟

وتتفرع الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

_ كيف كانت أوضاع مصر قبل 1936؟

_ فيما تمثلت الأوضاع السياسية في مصر من 1936 حتى 1947؟

_ إلى أي مدى ساهمت الأحداث السياسية في مصر من 1948 حتى 1952 في التعجيل بحدوث حركة الضباط الأحرار 1952؟.

_ ماهي حركة الضباط الاحرار1952؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا الخطة التالية:

_ الفصل الأول المعنون بالتطورات السياسية في مصر (1914_1935): وتطرقنا فيه إلى إعلان بريطانيا للحماية على مصر 1914، وكذا تشكيل الوفد المصري من أجل المطالبة بالاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، والجهود التي قام بها في سبيل ذلك، كذلك تطرقنا إلى منح بريطانيا لمصر استقلالا ناقصاً مقيدا بتحفظات عام 1922م، والذي دخلت مصر بعده إلى عهد الملكية،وكذلك تناولنا الأوضاع السياسية في مصر في ظل هذا التصريح، حيث تم الإعلان عن دستور للبلاد عام 1923، وتكلمنا عن الصراعات السياسية التي عرفتها مصر، وكذا المفاوضات المصرية البريطانية التي تلت التصريح.

_ الفصل الثاني المعنون بأحداث مصر السياسية (1936_1947): وتناولنا فيه أوضاع مصر قبيل الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في توقيع مصر معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا عام 1936 وتناولنا فيها أهم بنودها، كما تناولنا تولي الملك فاروق لسلطاته الدستورية1937 بعد أن كانت هيئة الوصاية هي التي تقوم بذلك لعدم بلوغه سن الرشد، كذلك تطرقنا إلى أوضاع مصر أثناء الحرب العالمية الثانية حيث رفضت مصر دخول وإعلان الحرب على دول المحور واكتفت بتقديم المساعدات اللازمة لبريطانيا وفقا لمعاهدة 1936، وتناولنا إعلان مصر الحرب الشكلي على دول المحور قبيل إنتهاء الحرب، كذلك تطرقنا للمطالب الوطنية بالجلاء ووحدة وادي النيل بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قام إسماعيل صدقي بمفاوضات مع وزير الخارجية البريطاني بيفن والتي لم يتم قبول ما وصلت إليه، وهذا ما دفع مصر إلى عرض قضيتها على مجلس الأمن الذي لم يفصل فيها وتركها معلقة.

_ الفصل الثالث المعنون بأهم المحطات السياسية (1948_1952): وتناولنا فيه دخول الجيش المصري في حرب فلسطين ونتائجها، حيث أدت إلى تاسيس تنظيم الضباط الأحرار عام 1949 والذي هدف إلى إسقاط النظام القائم في مصر، كما تطرقنا إلى إلغاء معاهدة 1936 عام 1951، فتناولنا ظروف إلغاءها وانعكاساتها، كما تطرقنا لحريق القاهرة عام 1952، وتناولنا وقائع الحريق وانعكاساته السياسية، والتي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، حيث تعاقبت أربع وزارات على مصر في ظرف ستة أشهر، وكذلك تطرقنا إلى حركة الضباط الأحرار1952 وتناولنا فيها مراحل هذه الحركة من إعداد الخطة إلى تنفيذها.

وانهينا البحث بخاتمة إستنتاجية وملاحق لتوضيح المضمون.

المناهج المعتمدة:

أ. **المنهج التاريخي:** اعتمدنا عليه في سرد تسلسل التطورات السياسية من خلال تتبع مختلف الوقائع التي شهدتها مصر في تلك الفترة.

ب. **المنهج الوصفي:** من خلال وصف هذه أهم أحداث السياسية من مختلف جوانبها.

المصادر والمراجع:

_ كتاب إسماعيل صدقي: مذكراتي، باعتباره شغل منصب رئيس الوزراء في تلك الفترة ويعد احد أقطاب رجال السياسة في تلك الفترة حيث اعتمدنا عليه في مفاوضاته مع وزير الخارجية بيفن عام 1946.

_ كتاب أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، اعتمدنا عليه في مراحل تشكل تنظيم الضباط الأحرار.

_ كتب كل من محمد نجيب: كنت رئيسا لمصر، وكذا خالد محي الدين: والآن أتكلم، ومذكرات عبد اللطيف البغدادي اعتمدنا عليها في ذكر مجريات حركة الضباط الاحرار1952.

_ مجموعة كتب عبد الرحمان الرافعي بدءا من كتابه: ثورة 1919 تاريخ مصر القومي 1914-1921 إلى كتابه: في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919 بأجزائه الثلاث إلى كتابه:مقدمات ثورة 1952 اعتمدنا عليهم في جميع فصول الدراسة.

_ كتابي يونان لبيب رزق:تاريخ الوزارات المصرية(1878-1953) والمرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر،اعتمدنا عليهما في الأحوال السياسية في بداية عهد الملك فاروق(1937-1939)

دراسات سابقة:

- رسالة ماجستير لحسن دفار الفرطوسي: الحركة الوطنية في مصر(1922-1936) استخدمناها في تعريف بعض الشخصيات، وأيضا في أوضاع مصر في ظل تصريح 1922.

– رسالة ماجستير لمنال عباس كاظم الخفاجي :العلاقات المصرية البريطانية (1936–1952) استخدمناها في إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية 1936 عام 1951،وأيضا في عرض القضية المصرية على مجلس الأمن 1947 .

أهداف الموضوع:

_ تسليط الضوء على هذه الفترة المهمة في تاريخ مصر.

_ معرفة الواقع السياسي لمصر في تلك الفترة.

_ الوصول إلى علاقة الأوضاع السياسية في مصر في تلك الفترة، وحدوث حركة الضباط الاحرار1952.

صعوبات الموضوع:

_ كثرة الأحداث السياسية في هذه الفترة التي ندرسها.

_ تناقض بعض المصادر حول بعض الأحداث التاريخية.

الفصل الأول:

التطورات السياسية

في مصر

(1935_1914)

1) الأوضاع السياسية في مصر (1914 _ 1922)

لقد كانت " **مصر** "[1] قبل الحرب العالمية الأولى مستقلة باستقلال مكفول من الدول الأوربية طبقا لمعاهدة لندن 1840، التي أقرت أن ينحصر العرش في " **أسرة محمد علي** "[2]، ولقد كان هذا الاستقلال مقيدا بسيادة اسمية للدولة العثمانية تظهر من خلال الجزية السنوية[3]، وعلى الرغم من الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882 إلا أن السيادة العثمانية ظلت قائمة، ولكن القنصل السياسي البريطاني في مصر هو الذي كان يحدد مجرى السياسة المصرية[4].

وعند قيام الحرب العالمية الأولى 1914، تورطت مصر في هذه الحرب مثلها مثل باقي المستعمرات البريطانية، وفي 5 أوت 1914 أجبرت بريطانيا " **حسين رشدي** "[5] رئيس وزراء مصر على إصدار بيان يقطع فيه صلات مصر بالدول المعادية لبريطانيا، ويعطي لها الحق باستخدام أراضي وموانئ مصر[6] وفي 18 أكتوبر 1914 وضعت الحكومة البريطانية قانونا في

---

[1] مصر: تمتاز مصر بموقع جغرافي هام، إذ تقع عند مجمع قارتي أسيا وإفريقيا، وعند مفرق بحرين داخليين يمتد احدهما إلى المحيط الهندي ومناطقه الحارة، ويمتد الأخر إلى المحيط الأطلسي ومناطقه الباردة، لذلك كانت مصر ولا تزال أرض الزاوية التي تجتمع عندها مسالك الشرق والغرب. حيث يحد مصر شمالا البحر المتوسط وشرقا البحر الأحمر فخليج العقبة الذي يفصلها عن المملكة العربية السعودية، وتبدأ بعد ذلك الحدود الشرقية البرية التي تبلغ نحو 200 كيلو مترا من رأس خليج العقبة عند رأس طابا في اتجاه نحو الشمال الغربي حتى البحر المتوسط شرق مدينة رفح بكيلو مترا واحد ويفصل هذا الخط بين مصر وفلسطين المحتلة، مرورا (من الجنوب نحو الشمال) بجبل سمادة ثم بئر مغارة ثم جبل خروف ثم جبل خورا شاه، حيث تتعرج الحدود في قسمها الأوسط. أنظر: محمد فريد فتحي: **في جغرافية مصر**، ط2 مزيدة ومنقحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص01.

[2] أسرة محمد علي: هي الأسرة المالكة التي أسسها محمد علي الكبير بتوليته على مصر في عام 1805، ودام حكمها 147سنة تولى منها على العرش أربعة من الولاة هم محمد علي وابنه إبراهيم وحفيداه هم عباس الأول وسعيد، وتولى من أسرة محمد على ثلاثة يحملون لقب الخديوي هم إسماعيل وتوفيق وعباس حلمي الثاني. أنظر: أحمد عطية الله: **القاموس السياسي**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص1158.

[3] عبد الرحمان الرافعي: **ثورة 1919 تاريخ مصر القومي 1914 –1921**، ط04، دار المعارف، القاهرة، 1987 ص، ص 23، 24.

[4] سلوى الخماش وآخرون: **تاريخ العالم العربي**، دار صادر، بيروت، 1975، ص199.

[5]حسين رشدي: (1863_1928) سياسي مصري، درس القانون بباريس، عين مفتشا بالمعارف، فقاضيا، فمديرا للأوقاف فوزير للعدل 1908، تولى رئاسة الوزارة أول مرة 1914. أنظر: **الموسوعة العربية الميسرة:** ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2009 ص1375.

[6] فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي: **تاريخ الأقطار العربية**، ط08، تر: عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت،1975، ص443.

مصر يمنع التجمهر، وأصدرت الأحكام العرفية في نوفمبر من نفس السنة[1]، وعندما دخلت الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا في 5 نوفمبر 1914 تحملت بريطانيا مسؤولية الدفاع عن مصر مقابل امتناع الشعب المصري عن القيام بأي أعمال عدائية ضدها[2].

كانت مصر منقسمة إلى قسمين: قسم مؤيد لألمانيا هو "**الخديوي عباس الثاني**"[3] "**والحزب الوطني**"[4] معتقدين أن انتصار ألمانيا يؤدي إلى استقلال مصر، والقسم الثاني مناصر لبريطانيا بزعامة رئيس الوزراء حسين رشدي [5].

وفي 11 نوفمبر 1914 صدر عن الخديوي عباس وهو في تركيا منشور يساند فيه الجيش العثماني من اجل إعادة البلاد إلى ما كانت عليه قبل 1882[6]، وعلى أثر ذلك فرضت بريطانيا الحماية على مصر في 18 ديسمبر وعزلت الخديوي عباس وعينت محله "**الأمير حسين كامل**"[7] ومنحته لقب السلطان[8]، ولقد لاقي تعيينه عدم رضا المصريين، باعتباره معين من طرف بريطانيا بريطانيا على عكس سابقيه الذين كانوا يعينون من قبل خليفة المسلمين، وبعدها تم تأليف الوزارة برئاسة حسين رشدي[9].

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: **المصدر السابق**، ص26.

[2] **نفسه**: ص29.

[3] عباس الثاني: أو عباس حلمي، (1874_1944) خديوي مصر (1892_1914)، الابن الأكبر للخديوي توفيق، خلف أباه وهو في الثامنة عشرة من سنة، حاول عبثا مقاومة الاحتلال البريطاني، تم خلعه في 1914 ثم نفي إلى سويسرا. أنظر: **الموسوعة العربية الميسرة: المرجع السابق**، ص، ص 2192، 2193.

[4] الحزب الوطني: يرجع تكوينه إلى عام 1907، حين خطب مصطفى كامل في الإسكندرية معلمنا قيام الحزب الوطني وحدد هدفه في تحقيق جلاء القوات البريطانية في مصر، وأن الحزب يعتمد على أسلوب الإقناع لا الثورة، ثم تطورت مبادئه حيث أعلن أنه يسعى إلى استقلال مصر والسودان وإيجاد حكومة دستورية مسؤولية أمام مجلس نيابي. أنظر: شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص29.

[5] عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر (1912_1936)**، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998، ج 1، ص 59_60.

[6] **نفسه**، ص57.

[7] حسين كامل: (1853_1917) ابن إسماعيل، ولد في القاهرة، أكمل دراسته في باريس، تولى وزارة الأشغال العمومية تم وزارة المالية أول من ولي السلطنة في مصر بعد عزل آخر خديوي.أنظر: خير الدين الزركلي: **قاموس تراجم الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين المستشرقين**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت ، 2002، ج 2، ص252.

[8] محمد عبد الرحمان حسين: **كفاح شعب**، دار التحرير، 1967، ص 79.

[9] أحمد شفيق باشا: **حوليات مصر السياسية التمهيد01**، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ج 1، ص118.

وعلى الرغم من تعهد بريطانيا بتحمل أعباء الحرب إلا أنها استغلت موارد مصر بشريا وماديا حيث أنها وجهت المدفعية المصرية للدفاع عن السويس، وأجبرت المصريين على العمل في القوات الإضافية التي تعرف بفيالق العمل[1] واستولت على ماشية ودواب الفلاحين وأجبرتهم على على دفع الإعانات للصليب الأحمر، كما قيدت أسعار القطن فلم ينتفع الفلاح بخمس ثمنه[2].

وفي نوفمبر 1916 عين السير "**ريجنالد ونجت**"[3] في منصب المندوب السامي، وفي 9 أكتوبر 1917 توفى السلطان حسين كامل، ولما رفض ابنه كمال الدين تولي العرش خلفه أخاه "**أحمد فؤاد**"[4] على عرش السلطنة[5].

وفي بداية سنة 1918 تطلع الشعب المصري لنيل استقلاله مستبشرا بالمبادئ الأربعة عشر "**للرئيس الأمريكي ولسون**"[6] التي أعطت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وزاد تمسك الشعب المصري لنيل استقلاله عندما وافق الحلفاء ومن بينهم بريطانيا على مبادئ ولسون[7]، لذا أخذ رجال السياسة والحكم في مصر الاستعداد للمطالبة بالاستقلال منذ بداية ظهور آفاق السلام وكان ثمرة هذا الاستعداد تأليف الوفد المصري[8]، حيث تولدت في سبتمبر 1918 لدى أعضاء بارزين

---

(1) فلاديمير بوريسوفيتش لوتيسكي: **المرجع السابق**، ص445.

(2) عباس العقاد: **سعد زغلول سيرة وتحية**، مطبعة حجازي، القاهرة، (د. س)، ص، ص181، 182.

(3) ريجنالد ونجت:(1861_1953) جنرال وإداري بريطاني، كان سيردار الجيش المصري وحاكما عاما للسودان (1899_1916) ورئيس أركان العمليات الحربية في الحجاز (1916_1919) وأصبح المندوب السامي على مصر (1918_1919) أحيل إلى التقاعد 1922. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، مج 7 ص366.

(4) أحمد فؤاد: (1869_1936) ابن الخديوي إسماعيل، ولد بالقاهرة، تعلم بالمدرسة الحربية بايطاليا وتخرج ضابطا في الجيش الايطالي، عاد إلى مصر وعمل بالبلاط الملكي في روما وعمل أيضا في مرافقا السلطان عبد الحميد ،عاد إلى مصر 1892 وعين مرافقا للخديوي عباس الثاني لمدة 3 سنوات، كان ينتدب في بعض العمليات إلى أن دعي لتولي سلطنة مصر 1917 بعد وفاة أخيه. أنظر: خير الدين الزركلي: **المرجع السابق**، ج1، ص196.

(5) عبد الكريم محمود غرايبة: **دراسات في تاريخ إفريقيا العربية(1918_1958)**، مطبعة جامعة دمشق،سوريا، 1960، ص ص27 28.

(6) ولسون توماس وودرو: (1956_1924) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة، درس القانون ومارس المحاماة، فاز في عام 1913 برئاسة الجمهورية، أعلن في 8 جانفي 1918، عن مبادئه الأربعة عشر لعقد الصلح توفي 1924.أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، ص346.

(7) عبد الرحمان الرافعي: **المصدر السابق**، ص75.

(8) **نفسه**: ص83.

من "**حزب الأمة**"[1] وعلى رأسهم "**سعد زغول**"[2] فكرة تأليف وفد يعبر عن مطالب مصر في مؤتمر الصلح، ولقد لقيت هذه الفكرة تشجيعا من قبل رئيس الوزراء و من السلطان فؤاد[3].

ولقد كان في بادئ الأمر متفقا أن يعرض الوفد قضية مصر على مؤتمر الصلح، باعتبار قضية مصر قضية دولية، لكن تغير الأمر وتقرر السفر لانجلترا لحل القضية مع الحكومة البريطانية مباشرة، ويرجع هذا لسببين الأول كون البلاد تحت "**الأحكام العرفية**"[4] والترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، والسبب الثاني لكون سعد زغلول وصحبه ينتمون لحزب الأمة المعروفين بالتفاهم المباشر مع بريطانيا[5]، وعليه تم الاتفاق على مقابلة المندوب السامي البريطاني ونجت من أجل طلب الترخيص بالسفر للندن، فتم اللقاء يوم 13 نوفمبر 1918 وذلك بوساطة رئيس الوزراء حسين رشدي، فعرض سعد زغلول وصحبه عليه مطالبهم بالاستقلال فاستكثره عليهم[6].

وبعد هذا اللقاء في اليوم نفسه التقى رشدي باشا بالمستر ونجت وأبلغه بعزمه الذهاب للندن ومما دار بينهما أن ونجت تساءل كيف لسعد زغلول وصحبه التحدث باسم الأمة، ولما ابلغ رشدي

---

(1) حزب الأمة: أنشاه كبار الملاك والأعيان في مصر 21 سبتمبر 1907، وكان كبار أعضاء هذا الحزب على علاقة حسنة مع بريطانيا، ويؤمنون أن التوسع في الحياة النيابية يجب أن يتم بهدوء وعلى سنوات طويلة مع بريطانيا. أنظر: محمد عبد الفتاح: **تأملات في ثورات مصر ثورة 1919**، الهيئة العامة للكتاب،القاهرة، 1996، ج 3، ص41.

(2) سعد زغلول: (1858_1927) زعيم نهضة مصر السياسية، ولد في قرية الغربية، تعلم في كتاب القرية، دخل للأزهر، اتصل بجمال الدين الأفغاني، اشتغل بالتحرير في جريدة الوقائع المصرية مع الإمام الشيخ محمد عبده، اشترك بالثورة العرابية 1882 فسجن وأفرج عنه وتولى عدة وزارات ثم رئاسة الجمعية التشريعية ثم أصبح رئيسا للوفد المصري. أنظر: خير الدين الزركلي: **المرجع السابق**، ج 3، ص83.

(3) ماريوس كامل ديب: **السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه (1919_1939)**. تر: عبد السلام رضوان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص39.

(4) الأحكام العرفية: هو نظام استثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة والحروب الكبيرة واحتلال الأمن والنظام، وتقرر فيه حالة الطوارئ ومنع التجول حتى يزول الخطر عن البلاد، وتمنع فيه السلطة التنفيذية سلطات واسعة لمعالجة آثار الأحداث حتى يعود الأمن والاستقرار للبلاد وغالبا ما يقرر حاكم الدولة هذه الأحكام العرفية. أنظر: إسماعيل عبد الفتاح: **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**: دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص18.

(5) عبد العظيم رمضان: **المرجع السابق**، ص، ص86، 87.

(6) يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009، ص، ص 422،423.

سعدا بذلك تم التفكير بتأليف هيئة تسمى "**الوفد المصري**"، وتألف الوفد فعلا يوم 13 نوفمبر 1918[1]، وحصل على توكيلات من أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء المجالس البلدية وكبار العمال والملاك ومختلف طبقات المجتمع، كما ضم بعضا من عناصر الحزب الوطني[2].

وفي يوم 20 نوفمبر طلب أعضاء الوفد جواز للسفر لبريطانيا، إلا أن طلبهم قوبل بالرفض وهنا غير سعد خطته بجعل القضية المصرية دولية، فأرسل يوم 6 ديسمبر نداءا إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر، كما أرسل برقية للرئيس ولسون عند وصوله لباريس[3] لحضور مؤتمر الصلح يحتج فيهما على منعه للسفر لأوروبا، كما أرسل إلى "**كليمنصو**"[4] رئيس مؤتمر الصلح برقية يطلب منه فيها عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بمصر، دون الاستماع لأقوال المصريين الذين منعوا من الخروج والإدلاء برأيهم[5].

وبسبب منع الوفد من السفر قدم حسين رشدي استقالته للملك ثلاث مرات، في 2 و22 ديسمبر و10 فيفري لتقبل استقالته الأخيرة بسبب إصراره على السفر لأوروبا[6]، ولما رأت بريطانيا أن نشاط الوفد يشكل خطرا عليها ألقت القبض على سعد زغلول وبعض من رفاقه في يوم 8 مارس 1919 ونفتهم إلى مالطة[7].

وفي 9 مارس 1919 قام الطلبة والمحامون بمظاهرات سلمية احتجاجا على نفي زعماء الوفد إلا أنهم قوبلوا بنيران الرشاشات، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا، وانتقل هذا الخبر من القاهرة إلى البلاد بأكملها[8]، مما أدى إلى غضب شعبي تحول لثورة عارمة، شارك بها مختلف

---

(1) عبد الرحمان الرافعي: **المصدر السابق**، ص118.

(2) سهير حلمي: أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 2003، ص313.

(3) عبد العظيم رمضان، **المرجع السابق**، ص، ص102_104.

(4)جورج كليمنصو:(1841_1929) سياسي ورجل دولة فرنسي ترأس الوزارة مرتين (1906_1909)،(1917_1920) عارض الرئيس الأمريكي في مؤتمر الصلح وأعتبر معاهدة فرساي غير كافية لضمان سلامة فرنسا، أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ط2 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، مج 5، ص138.

(5) عباس العقاد: **المصدر السابق**، ص207.

(6) يونان لبيب رزق: **المرجع السابق**، ص426.

(7) محمد عبد الرحمان حسين: **المصدر السابق**، ص، ص89، 90.

(8) محمد صبري السوربوني: **الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة**، تر: مجدي عبد الحافظ وعلي كورخان، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003، ج 1، ص48.

شرائح المجتمع، واتخذت الطابع المسلح، فثارت المدن والقرى، وقام الثوار بنزع القضبان والسكك الحديدية وأعمدة البرق والهاتف فتوقفت حركة المواصلات[1]. وإن كان اعتقال الزعماء هو السبب المباشر للثورة فإن لها أسباب أخرى تتمثل في الحماية البريطانية على مصر 1914 والإجراءات التعسفية التي قامت بها بعدها[2].

قامت القوات البريطانية في مصر بإنذار الوزراء والأعيان المصريين بأنها ستقوم بإحراق القرى أن لم يدعوا إلى الهدنة[3] ولقد قام "**المارشال اللنبي**"[4] بعد تعيينه مندوبا سياسيا على مصر في 21 مارس 1919 ووصوله لمصر في 25 من نفس الشهر باجتماع مع أعضاء الوزارة المصرية للتشاور حول الثورة، وكيفية وضع حد للاضطرابات، وفي 7 أفريل أذاع اللنبي قرار الإفراج عن الزعماء والسماح لهم بالسفر للخارج[5].

ولما تم قبول سفر الوفد إلى أوروبا ألف رشدي وزارته الرابعة يوم 9 أفريل 1919[6]، لكنها لم تعمر طويلا إذا قدم استقالته بسبب استمرار إضراب الموظفين[7]، الذين أعلنوا إضرابهم بعد ثناء "**اللورد كيرزون**"[8] على موقفهم بعدم الانضمام للإضراب، فردوا عليه بانضمامهم هم أيضا

---

(1) إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص261.

(2) محمد صبري: **تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص238.

(3) عبد العظيم رمضان: **المرجع السابق**، ص146.

(4) الفيكونت أدموند اللنبي: (1861_1936) جنرال بريطاني، عين كقائد لقوات الجيش الثالث في فرنسا في الفترة (1915_1917) ، في شهر جوان 1917 نقل إلى فلسطين حيث خطط للقيام بزحف عسكري في أكتوبر عبر مدينتي غزة ويافا ثم أحتل القدس في ديسمبر 1917، شغل منصب مندوب سياسي في مصر ما بين 1919_1925. أنظر: ألان بالمر: **موسوعة التاريخ الحديث (1789_1945)**، تر: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1992 ج 1 ،ص47.

(5) فخري عبد النور: **مذكرات فخري عبد النور ثورة 1919 دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية**، تح: يونان لبيب رزق دار الشروق، مصر، 1992، ص60.

(6) عبد الرحمان الرافعي: **المصدر السابق**، ص310.

(7) عبد العظيم رمضان: **المرجع السابق**، ص، ص183، 184.

(8) جورج نثانيل كيرزون:(1927_1959) من أشهر الشخصيات البريطانية تولى مناصب إدارية عدة ثم أصبح وزيرا للخارجية من عام 1919_1924. أنظر: عادل حسن دفار الفرطوسي: **الحركة الوطنية في مصر(1922_1936)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، تهميش 3، ص25.

للثورة[1].

وفي يوم 19 أفريل 1919 وصل الوفد إلى باريس، وفي 22 من الشهر نفسه أعلن الرئيس ولسون اعترافه بالحماية على مصر. فقدم الوفد هناك اعتراضه للجهات الرسمية وغير الرسمية[2]. الرسمية[2]. وبهذا الإعلان عادت الثورة إلى ما كانت عليه وتعرضت المدن والقرى للبطش وحكمت المحاكم العسكرية على المئات بالسجن والإعدام، وعمدت بريطانيا لأسلوب المماطلة والتهدئة[3]. ومن أجل إخماد روح الثورة أرادت التفاهم مع المعتدلين لإقرار الحماية مع تأسيس نظام يمكن السلطان ووزراءه ومندوبي الأمة بالاشتراك في إدارة الأمور المصرية، فأرسلت لجنة برئاسة "**اللورد ملنر**"[4] إلى مصر[5].

ولهذه اللجنة عدة أهداف منها:

_ معرفة الأسباب الحقيقية للثورة.

_ تجاهل زعماء الوفد بباريس لغرض عزلهم.

_ الحصول على اعتراف الشعب المصري بالحماية بعد الاعتراف الدولي بها.

_ إحداث شرخ بالجبهة المصرية وذلك بإثارة الخلافات حولها[6].

وصلت هذه اللجنة لمصر في 7 ديسمبر 1919 من أجل التشاور مع أصحاب القرار فيها، ولقد تم الاتفاق بين سعد زغلول ورفاقه على مقاطعتها والقيام باحتجاجات ضدها[7]، ويعد

---

(1) محمد صبري السوربوني: **المصدر السابق**، ص، ص49، 50.

(2) بونان لبيب رزق: **المرجع السابق**، ص، ص432، 434.

(3) إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص262.

(4) الفرد ملنر:(1854_1925) عمل في المحاماة والصحافة ، عمل بين عامي (1889_1892) في مصر كوكيل لوزارة المالية المصرية، عين مندوبا ساميا بريطانيا في جنوب إفريقيا حتى استقالته 1905 لم يتقلد أي منصب سياسي بعد عودته من جنوب إفريقيا، وفي عام 1916 أصبح عضوا في وزارة الحرب، وفي 1918 أصبح وزيرا للحرب، وفي 1919 أصبح وزيرا للمستعمرات وبقي فيها حتى استقالته 1921، أنظر: عادل حسن دفار الرفطوسي، **المرجع السابق**، تهميش 6، ص26.

(5) محمد عبد الرحمان حسين: **المصدر السابق**، ص102.

(6) رمزي ميخائيل: **الوفد والوحدة الوطنية في ثورة 1919**، دار العرب للبستاني، القاهرة، (د، س)، ص63.

(7) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1997، ص295.

صاحب المقاطعة هو "**عبد الرحمان فهمي**"[1] الذي يقول في مذكراته ((**لماذا نشغل أنفسنا بتحضير لجنة تقابل لجنة اللورد ملنر إذا كانت هذه اللجنة تتخطى وفد الأمة وتحضر إلى مصر بدون أن تحسب له أي حساب؟ ولماذا لا يقاطع كل مصري هذه اللجنة كما قاطعت هي الوفد المصري بتخطيه والحضور إلى مصر؟**))[2]. غادرت اللجنة في 18 مارس 1920، وكان السلطان ووزراءه هم المصريين الوحيدين الذين اتصلوا بها، وانتهت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن مصر لن تتفاوض إلا من خلال سعد زغلول[3].

فأرسل اللورد ملنر أحد زملاءه لباريس من أجل دعوة الوفد للذهاب للندن من أجل مناقشة قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا، فلبى الوفد الدعوة، ووصل إلى لندن في 5 جوان، تمت المقابلة الأولى بينهما يوم 7 جوان وبدأت المفاوضة في يوم 9 من نفس الشهر[4]. ولم تكن مفاوضات سعد ملنر مفاوضات بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، بل كانت جزءا من مهمة لجنة ملنر لتقصي الأوضاع في مصر وتجميدها لكي لا تتصاعد موجات الثورة من جديد[5].

كان هدف التفاوض هو الوصول إلى اتفاق يحقق كل من استقلال مصر وصيانة مصالح بريطانيا، إلا أن مفهوم هاتين المسألتين يختلف عند كل طرف، فالوفد يريد الاستقلال ورعاية المصالح البريطانية، أما ملنر فكان يهدف إلى عقد تحالف يقر استقلال مصر وينيل بريطانيا كل

---

(1) عبد الرحمان فهمي: (1870_1946) سياسي مصري، تخرج من المدرسة الحربية 1988، عمل في البوليس 1901، في عام 1919 اختير سكرتيرا للجنة الوفد المركزية التي شكلها الوفد قبل سفره لباريس لتشرف على الحركة الشعبية وتجمع التبرعات، نظم الاتصال السري بسعد زغلول بباريس، ونشط في تنظيم لجان الوفد والمقاومة السلبية، حكمت عليه بريطانيا عام 1920 بالإعدام ليخفف الحكم إلى 15 سنة أفرج عنه عام 1924، اعتزل السياسة عام 1925 ليعود في انتخابات 1936 لكن بعد فشله فيها عاد إلى عزلته السياسية. انظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،(د.س)، مج 3 ص، ص228،229 .

(2) عبد الرحمان فهمي: **مذكرات عبد الرحمان فهمي (يوميات مصر السياسية)**، تح :يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج 2، 1993، ص102.

(3) جاسم محمد حسن العدول وآخرون: **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005 ص352.

(4) عباس العقاد: **سعد زغلول زعيم الثورة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص، ص69، 70.

(5) طارق البشري: **سعد زغلول يفاوض الاستعمار دراسة في المفاوضات المصرية (1920_1924)**، دار الشرق، مصر (د.س) ص30.

التأمينات ومعنى هذا أن اللورد ملنر أراد أن يستبدل الحماية الصريحة بحماية مقنعة تحت اسم معاهدة تحالف[1].

وأسفرت المحادثات عن مشروعين أحدهما بريطاني والأخر مصري، وفي 17 جويلية رفض كل منهما مشروع الآخر، فالوفد رفض المشروع الانجليزي لأنه أبقى قبضة انجلترا الحديدية على مصر، حيث جاء فيه ضرورة إبقاء قوات عسكرية بريطانية في مصر لتحافظ على مصالحها، وأن لا تعقد مصر أي معاهدة سياسية مع أية دولة إلا برضا انجلترا، أما المشروع المصري فرفضته اللجنة لأنه أراد أن يخفف من قبضة انجلترا على مصر، فقد جاء فيه المطالبة باستقلال مصر ورفع الحماية عنها وأن تخرج القوات البريطانية من مصر في فترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين[2].

وبعدها قام "**عدلي يكن**"[3] بالاجتماع مع لجنة ملنر من 25 جويلية إلى 16 أوت ووصل إلى مشروع جديد سلمه لسعد زغلول، فرأى سعد أنه سلب مصر حقوقا أكسبها إياها المشروع الأول لكنه في المقابل اشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع الأول، حيث تضمن اعتراف بريطانيا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية. وعلى العكس من المشروع الأول لقي قبولا من بعض أعضاء الوفد[4].

فاقترح الوفد المصري وقف المباحثات، وعرض المشروع على الأمة في مصر، فانقسم الرأي العام حوله بينما رفضه الحزب الوطني، استحسنه آخرون مع إدخال تعديلات فيه[5]. وفي أواخر أكتوبر 1920 تم شرح التحفظات للجنة، فأشارت اللجنة أن كل هذه المحادثات ليست نهائية وإنما تمهيد للمفاوضات الرسمية، ولهذا انتهت المباحثات يوم 9 نوفمبر 1920[6].

---

(1) عبد العظيم رمضان: **المرجع السابق**، ص274.

(2) يونان لبيب رزق: **المرجع السابق**، ص444.

(3) عدلي يكن: (1866_1933) سياسي مصري عين 1914 وزيرة للخارجية ثم وزيرا للمعارف ثم وزيرا للداخلية. أنظر: **الموسوعة العربية الميسرة: المرجع السابق**، ص2225.

(4) عبد العظيم رمضان: **المرجع السابق**، ص، ص293، 294.

(5) عبد الكريم محمود غرايبة: **المرجع السابق**، ص39.

(6) محمد شقيق غربال: **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف (1882_1936))**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ، 1952، ج 1، ص78.

شكل عدلي يكن وزارته في 17 مارس 1921، بعد أن رأت فيه الحكومة البريطانية أنه انسب

من يتولى المفاوضة لتمتعه بتأييد المعتدلين في الوفد، وتسهيلا لمهمته كانت بريطانيا قد قامت يوم 26 فيفري 1921 بإصدار بلاغ عن دار الحماية إلى السلطان للبحث في إمكانية إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح البريطانية وتطابق أماني المصريين. وبعد عودة سعد زعلول لمصر يوم 14 أفريل، أعرب عدلي يكن أن برنامجه الوصول مع بريطانيا لاتفاق حول استقلال مصر وإشراك الوفد بذلك[1].

ووضع سعد زغلول شروطا للاشتراك في المفاوضات، أبرزها أن يكون للوفد الأغلبية والرئاسة فيها، لكن عدلي رأى أن رئيس الوزراء هو الأحق برئاسة الوفد المفاوض، فانقسم حزب الوفد على نفسه، وانشق منه بعض من أعضائه[2]. وفي 19 ماي تألف الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي يكن، وأقر أن الغرض الرئيسي هو الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية، وأثبت حرص المفاوضين على تحقيق تحفظات الأمة على مشروع ملنر، وكانت أول مقابلة يوم 16 جويلية مع اللورد كيرزون[3].

وكان سعد زغلول قد أثار الجماهير على عدلي، وأرسل بعض رجاله إلى لندن لمراقبة المفاوضين المصريين هناك وإثارة البلبلة حول تمثيلهم للأمة، مما ساهم بفشل هذه المفاوضات[4]. المفاوضات[4]. وفي 10 نوفمبر تسلم عدلي مشروع معاهدة تتضمن وجوب بقاء الاحتلال العسكري البريطاني في مصر، ووضع شؤونها الخارجية تحت مراقبة المندوب السامي البريطاني، وبفصل السودان عن مصر. فرد عدلي على هذا المشروع بمذكرة في 15 نوفمبر مفادها أن المشروع لا يجعل محلا للأمل في الوصول إلى اتفاق، وتم رفض المشروع، وغادر وفد المفاوضات في 20 نوفمبر[5].

---

[1] طارق البشري: **المرجع السابق**، ص44.

[2] عبد الكريم محمود غرايبة: **المرجع السابق**، ص41.

[3] محمد شفيق غربال: **المرجع السابق**، ص79.

[4] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**،**المرجع السابق**، ص 296.

[5] يونان لبيب رزق: **المرجع السابق**، ص452.

وفي 3 ديسمبر 1921، ذهب المندوب السامي اللورد اللنبي إلى السلطان فؤاد، وسلمه تبليغا من الحكومة البريطانية تبدي فيه أسفها عن عدم قبول مشروع المعاهدة، كما أبلغه تمسكها

بالضمانات التي وردت فيها. كما هددت الحركة الوطنية التي تتبع خطة التهييج، وكذلك أبدت استعدادها للمفاوضة من جديد من أجل تنفيذ مشروع المعاهدة[1].

وفي 7 ديسمبر أصدر سعد زغلول نداءا للأمة، دعاها فيه إلى مواصلة الجهاد ،فقامت السلطات البريطانية بإنذاره هو ورفاقه،ومنعته من إلغاء الخطب وأمرته بالإقامة بالريف، إلا أنه رفض الاستجابة[2]. فاعتقلته السلطة العسكرية في 23 ديسمبر هو وبعض من رفاقه ونفتهم إلى السيشل. وكان عدلي يكن قبل ذلك قد ألح في قبول استقالته التي قدمها في 8 ديسمبر، فقبلها السلطان في 24 ديسمبر[3].

وعلى أثر اعتقال سعد تقرر إقامة المقاومة السلبية، ومن مظاهرها امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة، وأيضا مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية[4]، وأمام إحجام المصريين عن قبول المناصب الوزارية، وكذا رفض "عبد الخالق ثروت"[5] تشكيل الوزارة إلا بشروط منها إلغاء تبليغ 3 ديسمبر 1921، إلغاء الحماية وإنشاء حياة نيابية، نصح اللنبي حكومته بقبولها[6].

فأصدرت بريطانيا تصريحا من جانب واحد في 28 فيفري 1922، أعلنت فيه استقلال مصر واحتفظت لنفسها بأربع نقاط، تدار حولها المفاوضات في المستقبل وهي:

_ تأمين الموصلات البريطانية في مصر.

---

(1) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1987، ج 1، ص، ص 40 .41

(2) عبد الكريم محمود غرايبة: **المرجع السابق**، ص43.

(3) محمد شفيق غربال: **المرجع السابق**، ص109.

(4) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ، المصدر السابق، ص50، 51.

(5) عبد الخالق ثروت: (1873_1932) سياسي مصري، درس القانون واشتغل، عين وزيرا للعدل 1914، ثم وزيرا للداخلية 1922، ثم رئيس لمجلس الوزراء(1922_1923). أنظر: **الموسوعة العربية الميسرة: المرجع السابق**، ص2202.

(6) عبد الكريم محمود غرايبة: **المرجع السابق**، ص45.

_ حماية مصر ضد كل تدخل أجنبي.

_ "إدارة السودان"[1].

_ حماية مصالح الأجانب والأقليات[2].

فشكل عبد الخالق ثروت الوزارة في أول مارس، و15 من نفس الشهر أعلن السلطان استقلال مصر متخذا لنفسه لقب "**ملك مصر**"[3]، ولقد استقبل هذا التصريح بالاستياء والاستنكار، خاصة أن صدوره جاء بعد نفي الزعماء جعله بمثابة اعتداء جديد على حقوق السيادة المصرية، ومما أزم الوضع أكثر هو بلاغ بريطانيا للدول بأنها لن تقبل أي سؤال أو مناقشة بخصوص علاقاتها مع مصر، واعتبار أي تدخل في الشؤون المصرية عملا غير ودي[4]. أما سعد زغلول فقد صرح بمنفاه أن التصريح "**نكبة وطنية كبرى**"[5].

---

[1] إدارة السودان: في 19 جانفي 1899 وقعت الحكومة المصرية والحكومة البريطانية اتفاقية السودان، وتتألف الاتفاقية من 12 مادة ولقد حددت المادة الأولى المقصود بالسودان، أما المادة الثانية فنصت أن يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري بجميع السودان ما عدا مدينة سواكن تستعمل فيها فقط العلم المصري، أما المادة الثالثة فنصت على تفويض الرياسة العليا العسكرية والمدينة في السودان إلى موظف واحد يلقب باسم حاكم عموم سودان، ويكون تعيينه بأمر الخديوي بناء على طلب الحكومة البريطانية. أنظر: أحمد عطية الله: **المرجع السابق**، ص، ص15، 16.

[2] جاسم محمد حسن العدول: **المرجع السابق**، ص355.

[3] رمزي ميخائيل: **المرجع السابق**، ص، ص94، 95.

[4] أحمد طربين: **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986، ص548.

[5] مصطفى النحاس جبر: **سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من (1914_1936)**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985 ص216.

2) الأوضاع السياسية في مصر في ظل تصريح استقلال مصر 1922.

كان من الضروري لاستكمال شكل النظام الجديد العمل على وضع دستور جديد، ومن أجل هذا اتخذت الوزارة عقب توليها مهام سلطتها التدابير لوضع هذا الدستور، فشكلت لجنة من اجل القيام بهذه المهمة، متكونة من ثلاثين عضوا من ذوي الكفاءات من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون والأعيان[1]، ولقد ضمت اللجنة أيضا مفتي الديار المصرية وبطريك الأقباط. ولقد قاطع الوفد والحزب الوطني اللجنة، التي أطلق عليها سعد زغلول "**لجنة الأشقياء**"، وكان مصوغ ذلك هو وجوب صياغة الدستور على يد جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب وليس بواسطة لجنة حكومية، وتجدر الإشارة أن الوفد رفض دعوة من حكومة عبد الخالق ثروت لتمثيل نفسه في اللجنة بعضوين أو ثلاثة[2].

وعملت اللجنة على وضع دستور مشابه للدستور البلجيكي والدستور الفرنسي وفق ما يناسب مصلحة البلاد من موادهما، وبدأت اللجنة أعمالها في 11 أفريل 1922، وجاء في جلسة 13 ماي 1922 أهم مقررات اللجنة، وتمثلت في أن يكون شكل الدولة ملكيا دستوريا وراثيا في عائلة محمد علي وأن الأمة هي مصدر السلطات، وأن الملك والبرلمان شريكان في السلطة التشريعية كما قررت اللجنة تلقيب الملك فؤاد بلقب "**ملك مصر والسودان**" [3].

وكان من المنتظر أن يصدر مرسوم ملكي بشأن الدستور، إلا أن الملك فؤاد امتنع عن إصداره، لأنه رأى فيه ما يحد من سلطاته لذلك بدأ في التفكير بإسقاط هذه الوزارة والمجيء برئيس وزراء جديد يدين بالولاء له، ليتمكن من حذف ما يشاء من نصوص مشروع الدستور[4]، وفي يوم

---

[1] عبد العظيم رمضان: **المرجع السابق**، ص372.

[2] بونان لبيب رزق: **المرجع السابق**، ص478.

[3] علي سالم سجاد الموسوي: **فؤاد الاول ودوره السياسي في مصر حتى عام 1936**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2016 ، ص، ص154، 155.

[4] **نفسه**: ص 158.

29 نوفمبر 1922 قدم ثروت استقالته فقبلها الملك، وبهذا القبول انتهت حياة أولى وزارات ما بعد الاستقلال[1].

وبعد ذلك أسندت الوزارة إلى "**محمد توفيق نسيم**"[2] الذي قامت وزاراته بتعديل مشروع الدستور في من كثير من مواده، كأن حذفت المادة 23 التي تنص على أن جميع السلطات مصدرها الأمة، وأضيفت للمادة 44 التي نصت أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزراءه عبارة "**فيما عدا الحقوق التي يباشرها بنفسه**" [3].

طالبت الحكومة البريطانية من محمد توفيق نسيم بأن يكون لقب الملك في الدستور هو ملك مصر بدل ملك مصر والسودان، وبعد أن قبل ذلك قدم استقالته في 5 فيفري 1923[4] وبعدها جاءت وزارة "**يحي إبراهيم**"[5] في 15 مارس 1923، ولقد أعلن نيته في إعلان الدستور وإصدار قانون الانتخاب، ولقد قامت بريطانيا بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه في 28 مارس من نفس السنة، وفي 19 أفريل تم إصدار الدستور[6].

ونصت أولى مواده على أن مصر دولة ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية، وأن الأمة مصدر السلطات، واحتفظ الملك بالسلطة التنفيذية وإشراكه في السلطة التشريعية مع مجلسين تشريعين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ[7]، أما السلطة القضائية فتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها

---

[1] يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 1985 ص249.

[2] محمد توفيق نسيم: من نسب تركي ولد سنة 1871 نال شهادة اللسانس في الحقوق عام 1894، أصبح قاضيا 1908 بمحكمة مصر الأهلية ، وفي عام 1917 عين مستشار الوزارة الأوقاف. أنظر: عادل إبراهيم الطويل: **محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص، ص18_30.

[3] **نفسه:** ص، ص308_310.

[4] محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص182.

[5] يحي إبراهيم: ولد سنة 1861 بإحدى قرى بني سويف، تخرج من مدرسة الحقوق وتدرج في وظائف القضاء ثم صار قاضيا ثم رئيسا لمحكمة بني سويف واختير وزيرا للمعارف في وزارة محمد توفيق النسيم. أنظر: يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية(1878_1953)** ، المرجع السابق، ص255.

[6] يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق، ص، ص253_257.

[7] علي سالم سجاد الموسوي: **المرجع السابق**، ص168.

ودرجاتها، والنظام النيابي المنصوص عليه في الدستور هو النظام البرلماني، فالوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، أما الرئيس فهو غير مسؤول ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه[1].

وجاء أيضا في الدستور أن البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ثم صدر قانون الانتخابات في 30 أفريل 1923 ولقد حق الانتخاب على كل مواطن يبلغ 21 سنة أما مرشح الانتخاب في مجلس النواب فيجب أن لا يقل سنه عن 30 سنة،أما عضو مجلس الشيوخ فلا يقل سنة عن 40 سنة[2]، والجدير بالذكر أن الدستور لم تذكر فيه حدود الدولة المصرية ولم ينص فيه على أن السودان ملك لمصر[3].

أما عن تقييم الدستور فقد حاد عن النظام النيابي السليم، فقد صدر وكأنه منحة من الملك لشعبه، ضف إلى ذلك أن توسع الدستور في إقرار حقوق الملك المباشرة كان يتعارض مع القواعد البرلمانية السليمة، وهي أن الملك يملك ولا يحكم، وبصدور الدستور غدا للقصر كمؤسسة سياسية دور محدد في الحكم والسلطة واتخاذ القرار[4].

ولما صدر الدستور نقده الكثيرون إلا أن هذه الانتقادات لم تتجاوز النشر في الصحف والخطب خلال الاجتماعات، ولقد أصدر حزب الوفد انتقادات لهذا الدستور، في حين أن "**حزب الأحرار الدستوريين**"[5]، رحب به وعده خطوة لتحقيق حياة ديمقراطية دستورية في مصر[6].

وفي 12 جانفي 1924 وفي أول انتخابات برلمانية شهدتها مصر فاز الوفد بأغلبية ساحقة[1] وفي 28 جانفي كلف الملك سعد زغلول بتشكيل الوزارة بعد الأغلبية التي نالها الوفد، وفي 15

---

[1] عبد العظيم رمضان: **المرجع السابق**، ص، ص392، 393.

[2] محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص، ص 192، 193.

[3] محسن محمد: **أوراق سقطت من التاريخ**، دار الشروق، مصر، 1992، ص112.

[4] يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ، ص، ص481، 482.

[5] حزب الأحرار الدستوريين: ترجع نشأته إلى الانشقاق الذي حدث في حزب الوفد خلال محادثات سعد ملنر، حيث أنشا عدد من الخارجين عن الوفد وعدد آخر من مؤيدي عدلي تنظيما أطلق عليه اسم جمعية مصر المستقلة بهدف مساندة عدلي في محادثاته مع كيرزون، وثم التأسيس الفعلي للحزب في 30 أكتوبر 1922، غالبية قادة حزب الأحرار الدستوريين من طبقة كبار الملاك، من أهدافه السعي من أجل إكمال الاستقلال الحقيقي لمصر. أنظر: ماريوس كامل ديب: **المرجع السابق**، ص، ص63، 66.

[6] علي سالم سجاد الموسوي: **المرجع السابق**، ص، ص169، 170.

مارس افتتح الملك البرلمان[2]، وبهذه المناسبة هنأ "**المستر رامزي ماكدولاند**"[3] مصر على افتتاحها أول برلمان مصري كما أبدى استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية[4].

وهذا ما حصل إذا اجتمع سعد زغلول بالمستر ماكدولاند بلندن، وتمت هذه المحادثات في ثلاث اجتماعات في 25 سبتمبر و29 سبتمبر و3 أكتوبر، ثم انقطعت لعدم قبول بريطانيا بمطالب سعد زغلول والمتمثلة في سحب القوات البريطانية من الأراضي المصرية وتمسكه بالسودان وزوال سيطرة بريطانيا عن العلاقات الخارجية المصرية[5].

وعلى أثر مقتل السير " لي ستاك " قائد الجيش المصري من طرف مجموعة من الشباب يوم 19 نوفمبر 1924، ذهب اللورد اللنبي إلى مقر رئاسة الوزارة في مظاهرة عسكرية تضم 500 جندي، وأخرج إنذارين تضمنا مطالبة الحكومة المصرية بالاعتذار والبحث عن الجناة ودفع غرامة مالية نصف مليون جنيه وسحب الجيش المصري من السودان خلال 24 ساعة، وإسقاط حق الحكومة في إبداء أي اعتراض عن التحفظات التي أعلنتها بريطانيا في تصريح 28 فيفري 1922[6].

قبلت وزارة سعد زغلول ببعض المطالب كأن تقدم اعتذارا وأن تدفع الغرامة ووعدت بتعقب الجناة، ورفضت البقية، فكان رد اللبني إزاء رفض الحكومة المصرية الطلبات الخاصة بالسودان أن أرسل تعليماته لحكومته بالسودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان، وفي يوم 23 نوفمبر 1924 قدم سعد زغلول استقالته وقبلها الملك في نفس اليوم[7].

---

(1) بونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية(1878_1952)**، المرجع السابق ، ص261.

(2) ناصر الأنصاري: **المجمل في تاريخ مصر**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص233.

(3) جيمس رامزي ماكدولاند: ولد عام 1866 سياسي بريطاني، التحق بحزب العمال 1894 ترأس الوزارة سنة 1924 ثم تولاها ثانية 1929 ثم في 1931 ثم استقال عام 1935 وتوفي 1937. أنظر: أحمد عطية الله:**المرجع السابق**، ص1104.

(4) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، ص المرجع السابق 271.

(5) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ، المصدر السابق ص224.

(6) صلاح منتصر: **من عرابي إلى عبد الناصر _ قراءة جديدة في التاريخ**، دار الشروق، مصر، 2003، ص33.

(7) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق**، ص37.

وفي نفس يوم استقالة سعد زغلول دعا الملك " **أحمد زيور**"[1] لتأليف الوزارة[2]. وأول ما قامت به الحكومة هو التسليم بكل المطالب البريطانية، وأصدرت في 25 نوفمبر 1924 مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر[3]، وبعد دعوة الهيئة الوفدية البرلمانية لانعقاد البرلمان، طلبت

الوزارة من الملك حل البرلمان فحله يوم 24 ديسمبر، وأعلن عن أجراء انتخابات جديدة في 24 فيفري 1925[4].

وفي 10 جانفي 1925 تم تأسيس حزب الاتحاد بأمر من الملك وقد كان الهدف من إنشائه هو إيجاد هيئة سياسية للمنشقين عن الوفد[5]، وبإنشاء حزب الاتحاد أصبح عدد الأحزاب أربعة إلى جانب الحزب الوطني وحزب الوفد والأحرار الدستوريين، وأجريت الانتخابات يوم 13 مارس 1925[6].

وفاز الوفد بالأغلبية، فقدم زيور باشا استقالته لكن الملك رفضها بل واصدر مرسوما بحل البرلمان الجديد في مساء يوم انعقاده وأصبح أول برلمان لا يكمل يوما واحدا[7]، وجاء المرسوم أيضا بإجراء انتخابات جديدة في 23 ماي 1925، وبعد ثلاثة أيام أصدرت الوزارة مرسوما جديدا يوقف عملية الانتخاب، لأن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا وأنها ستضع قانونا جديدا، وبهذا عطلت الحياة النيابية[8].

---

(1) أحمد زيور باشا: ولد عام 1864 بالإسكندرية، درس القانون بفرنسا، تولى عدة مناصب قضائية وإدارية، تولى رئاسة أول مجلس للشيوخ بعد قيام دستور 1923، توفي سنة 1945، أنظر: أحمد عطية الله: **المرجع السابق**، ص599.

(2) أحمد شفيق باشا: **حوليات مصر السياسية (الحولية الأولى 1924)**، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2013 ص325.

(3) عادل حسن دفار الفرطوسي: **المرجع السابق**، ص، ص126، 127.

(4) أحمد شفيق باشا: **حوليات مصر السياسية (الحولية الأولى 1924)**، المرجع السابق ، ص، ص365_370.

(5) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق ، ص، ص284، 285.

(6) عصام محمد سليمان: **أزمة الحكم في مصر (1919_1952)**، (د. مع)، ص، ص 11، 12.

(7) صلاح منتصر: **المرجع السابق**، ص34.

(8) عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر (1918_1936)**، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998 ج 2 ص، ص580، 581.

اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونيننتال في يوم 21 نوفمبر 1925 برئاسة سعد زغلول وكان هذا الاجتماع أول خطوة لاستئناف الحياة الدستورية وائتلاف الأحزاب القائمة[1]، وفي 19 فيفري 1926 عقد مؤتمر وطني وقرر المطالبة بوزارة موثوق بها لإجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره برلمان 1924[2].

ورأى المندوب السامي أن الصراع بين الملك والأحزاب المؤتلفة من شأنه أن يضر ببريطانيا فنصح رئيس الوزراء المصري بإجراء الانتخابات على مقتضى قانون الانتخاب المباشر الصادر في 1924، فوافق على ذلك، وحددت الانتخابات في 22 ماي 1926[3]، وبعد إجراء الانتخابات فاز الوفد بأغلبية واتفق على أن يشكل عدلي يكن وزارة ائتلافية يشترك فيها الوفد والأحرار الدستوريين، وأن يرأس سعد زغلول مجلس النواب[4].

واتسمت سياسة الوزارة الجديدة مع المندوب السامي بالاعتدال، وهي السياسة التي عرفت بسياسة "**حسن التفاهم**" وحتى سعد زغلول حاول كبح أعضاء مجلس النواب من الانفلات في التهجم على الوجود البريطاني[5]. ولكن بعض أعضاء الوفد لم يكونوا راضين عن هذه السياسة حيث أيدوا قضايا مثل زيادة حجم وقوة الجيش التي عارضها عدلي[6]. فقاموا بعرض هذه القضية القضية على البرلمان الذي أحالها للجنتين المالية والحربية فشكلتا بدورهما لجنة فرعية لهذا الغرض[7]، وأعدت هذه اللجنة عدة مقترحات بغية إصلاح الجيش المصري وتطويره منها إلغاء منصب السردار الذي ظل شاغرا منذ مقتل السير " لي ستاك " وتحسين أسلحة الجيش المصري[8]. ولما علم المندوب السامي "**الورد لويد**" اتصل بوزير الحربية وقد طلب هذا الأخير

---

(1) عبد الرحمان الرافعي: **مذكراتي (1889_1951)**، ط2، دار أخبار اليوم، مصر، 1989، ص79.

(2) محمد زكي عبد القادر: **محنة الدستور (1923_1952)**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1973، ص69.

(3) يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، ، المرجع السابق، ص484.

(4) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر**، المرجع السابق، ص42.

(5) مصطفى النحاس جبر :**المصدر السابق**، ص، ص287، 288.

(6) ماريوس كامل ديب: **المرجع السابق**، ص103.

(7) محسن محمد: **الشيطان تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص، ص 135 136.

(8) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ص336.

منه تعيين سردار مصري للجيش المصري وسحب كل الضباط البريطانيين منه، لكن هذه المقترحات لم ترض المندوب السامي[1].

وحدث في جلسة أفريل 1927، أن تكلم بعض الأعضاء عن ما يقوم به بنك مصر في تقوية الاقتصاد الوطني، واقترحوا شكر الحكومة، لكن نائبا وفديا اعترض على ذلك، وهذا ما اعتبره عدلي عدم ثقة للمجلس بالحكومة، فقدم استقالته واتفق مع أعضاء وزارته على أن لا يعود أحد منهم للوزارة التي تخلفه، وهذا معناه إنهاء الائتلاف، وحاول سعد ثنية عن قراره، ولما رأى عدم جدوى ذلك، اقترح أن يخلفه في الوزارة عبد الخالق ثروت لضمان بقاء الائتلاف[2].

وفي 29 ماي 1927 وجهت الحكومة البريطانية لمصر مذكرة تبلغها فيها قلق الحكومة البريطانية من النفوذ السياسي في الجيش المصري واقترح أن يكون لمصر جيش يشترك مع بريطانيا في الدفاع عن مصر بشرط أن يكون مدربا على القواعد البريطانية[3]، كما طالب بمطالب هي:

أ. أن يكون المفتش العام للجيش المصري قادر على القيام بوظائفه دون انتقاص ويحصل على عقد عدة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وأن يعين نائبا له يكون ضابط بريطانيا برتبة لواء يحل محله في غيابه.

ب. وضع إدارة مصلحة الحدود وقوات خفر السواحل تحت سيطرة المفتش العام ،وكحل بديل أن يكون المدير لهذه الإدارة ضابطا بريطانيا.

اقترنت هذه المذكرة بعمل عسكري وهو وصول 3 سفن حربية بريطانية إلى مصر، ورد ثروت على هذا بمذكرة رحب بها بهذه المقترحات وسلم بمعظم المطالب[4]، وتمت موافقة ثروت بموافقة سعد زغلول، ولو أن الحكومة المصرية رفضت الخضوع للمطالب البريطانية لسار الإنجليز في اتجاه حل البرلمان من خلال إجبار الملك على ذلك[5].

---

(1) محسن محمد : **الشيطان تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، المصدر السابق، ص، ص138، 139.

(2) محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية**، دار المعارف، القاهرة، 1951، ج 1، ص، ص228، 229.

(3) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ص337.

(4) محسن محمد الشيطان: **تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، المصدر السابق ، ص، ص 145_147.

(5) ماريوس كامل ديب: **المرجع السابق**، ص103.

وفي جويلية 1927 بدأت المفاوضات بين ثروت ووزير الخارجية البريطاني "**أوستن تشمبرلن**" واستأنفت في شهر نوفمبر، وأسفرت هذه المفاوضات عن مشروع لمعاهدة بين مصر وبريطانيا واحتوى هذا المشروع على كل قواعد الحماية والاحتلال وقبل ثروت بمعظم أحكامه[1]، ولا يختلف هذا المشروع في جوهره عن مشروع كيرزون الذي رفضه عدلي، وظهر جليا في هذا المشروع أن بريطانيا لا تريد أن تتزحزح عن مطامعها الاستعمارية في مصر[2]. وكان سعد زغلول قد توفي في 23أوت 1927 وخلفه "**مصطفى النحاس**"[3]، في رئاسة الوفد[4].

وفي 4 مارس 1928 عرض مشروع المعاهدة التي انتهت لها المفاوضات على مجلس الوزراء وتم رفضها لأنها لا تتفق مع استقلال البلاد وسيادتها، فقام ثروت بتقديم استقالته[5]، وعهد الملك لمصطفى النحاس تأليف الوزارة لكونه زعيم الأغلبية فألف وزارته الأولى والتي كانت ائتلافية بين حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين[6].

وأول ما واجهته هذه الحكومة هي المذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية يوم 29 أفريل 1928 والتي تضمنت طلبا بسحب مشروع "**قانون الاجتماعات**"[7]، من البرلمان بحجة أنه يعرض يعرض الأجانب للخطر وتضمنت تهديدا باتخاذ الحكومة البريطانية لما تراه مناسبا في حال عدم

---

(1) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988، ج 2، ص26.

(2) **نفسه**: ص30.

(3) مصطفى النحاس: ولد سنة 1879 بمحافظة الغربية، تعلم في الكتاب، حفظ القرآن وتعلم الكتابة والحساب، ونتيجة لذكائه دخل إلى مدرسة الناصرية بالقاهرة ثم انتقل للمدرسة الخديوية الثانوية ثم إلى مدرسة الحقوق وتخرج منها في 1900 اشتغل بالمحاماة ثم عين قاضيا، انضم للوفد 1918، ثم عين سكرتيرا عاما للوفد. أنظر: طارق البشري: **شخصيات تاريخية**، دار الشروق، القاهرة 2010 ، ص، ص62، 63.

(4) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق: **تاريخ مصر المعاصر**، المرجع السابق، ص43.

(5) مصطفى النحاس جبر: **المصدر السابق**، ص، ص299، 300.

(6) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2، ص45.

(7) قانون الاجتماعات والمظاهرات: عند قيام الحرب العالمية الاولى صدر قانون رقم 1 بمنع التجمهر، وعندما سقطت الحماية في 28 فبراير 1922 كان من الطبيعي أن يبادر واضعوا الدستور إلى تقرير حرية الرأي وحرية الاجتماع وأن تكون هذه الاجتماعات خاضعة لأحكام قانون تنظيم الاجتماعات العامة ، فقامت الحكومة المصرية بإيعاز من بريطانيا بسن قانون الاجتماعات العمومية والمظاهرات العامة رقم 14 لسنة 1923، لكن هذا القانون فيه نوع كبير من التضييق وكان من المفروض عرضه على البرلمان لكن لسبب وآخر لم يتم عرضه إلى أن قرر مجلس الشيوخ النظر فيه تمهيدا لعرضه على المجلس وكان التيار العام يميل إلى إلغاءه. أنظر: محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص259.

الرد بعدم الاستمرار في مهلة تنتهي قبل الساعة السابعة من مساء 2 ماي[1]. وهذا القانون كان قد أقره مجلس النواب الوفدي في أواخر عهد الوزارة السابقة، وتتالت مذكرات الاحتجاج البريطانية عليه. فقامت الحكومة المصرية بتقديم طلب لمجلس الشيوخ بتأجيل النظر في قانون الاجتماع[2]

ولما كانت وزارة النحاس تحظى بثقة البرلمان فكان لابد من نزع الطابع الائتلافي عليها ليكون حجة لإقالة الوزارة وهذا ما حدث إذ بدأت الاستقالات من الوزارة واحدا تلو الواحد[3]، وفي 25 جوان أقال الملك وزارة النحاس مبررا ذلك بما سماه"**تصدع الائتلاف**" [4].

وفي 25 جوان 1928 عهد الملك إلى "**محمد محمود**"[5] تشكيل الوزارة الجديدة، وهي وزارة تألفت من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وهم يمثلون الأقلية من النواب وهي بذلك "**وزارة الاقلية**" وكان أول إجراء قام به هو تأجيل البرلمان لمدة شهر، ثم جاء مرسوم ملكي بحل البرلمان وإيقاف الحياة الدستورية[6].

وفي جوان 1929 سافر محمد محمود إلى لندن من أجل نيل درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة أكسفورد، وهناك وقعت مفاوضات بينه وبين وزير الخارجية البريطاني"**هندرسون**"[7] وأثمرت وأثمرت هذه المفاوضات عن مشروع معاهدة أفضل من المشاريع السابقة، حيث اعترفت بأن الحكومة المصرية هي المسؤولة عن أرواح الأجانب وأموالهم وتعهدت بريطانيا من التخفيف من وطأة الامتيازات الأجنبية، لكنها أعلنت أن هذا المشروع ليس إلا تمهيدا لمفاوضة بين الدولتين تتولاها في مصر حكومة دستورية ترتكز إلى برلمان قائم[8].

---

(1) عبد الرحمان الرافعي، **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2، ص51.

(2) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية(1878_1953)**، المرجع السابق ، ص315.

(3) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2، ص، ص61،60.

(4) محمد زكي عبد القادر: **المصدر السابق**، ص72.

(5) محمد محمود: سياسي مصري ولد عام 1877، تعلم بمدينته أسيوط استكمل دراسته بجامعة أكسفورد بانجلترا، اشترك في تأليف الوفد المصري 1918، استقال من الوفد عام 1922، اشترك في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين. أنظر: أحمد عطية الله: **المرجع السابق**، ص، ص 1159، 1160.

(6) محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص، ص260، 261.

(7) محمد حسين هيكل: **المصدر السابق**، ص، ص249، 250.

(8) عبد الكريم محمود غرايبة: **المرجع السابق**، ص61.

ولما عاد محمد محمود إلى مصر من أجل عرض مقترحات محادثاته مع هندرسون، رفض الوفد مناقشتها، فما كان منه إلا أن قدم استقالته يوم 2 أكتوبر 1929[1]، فعهد الملك إلى عدلي يكن تأليف الوزارة في 3 أكتوبر 1929، ثم أجريت انتخابات لمجلس النواب وفاز الوفد بالأغلبية[2]، وفي 31 ديسمبر 1929 قدم عدلي يكن استقالته لأن مهمته انتهت وهي إعادة الحياة الحياة الدستورية وإتمام الانتخابات[3].

وفي 1 جانفي 1930 تألفت الوزارة الثانية للنحاس، وفي 11 من الشهر نفسه افتتح البرلمان[4] البرلمان[4] وفي 6 فيفري 1930 أصدر البرلمان قرارا لتفويض الحكومة الوفدية للتفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، وتم تشكيل الوفد المفاوض برئاسة مصطفى النحاس[5]، وفي 31 مارس 1930 جرت المفاوضات بين الوفد المصري ومستر هندرسون واستمرت الى 6 ماي 1930، حيث توقفت بسبب عدم الوصول إلى اتفاقية بشأن المادة الخاصة بشؤون السودان، حيث أراد الوفد المصري تعديل المادة الخاصة بالسودان ليضاف إلى نصها السابق عبارة "**أن لا يكون في إدارة الحاكم العام للسودان مساس بحقوق مصر ومصالحها**" [6].

وما إن قطعت المفاوضات حتى بدأ الأحرار الدستوريون محاولاتهم لإسقاط الوزارة، فرفعوا عريضة للملك فؤاد في 28 ماي 1930 يطعنون فيها بالوزارة وطلبوا من الملك أن يقيلها، وهذا ما فعله الملك، إذ اخذ يعطل أعمال الوزارة وذلك بالامتناع عن إمضاء المراسيم من أجل دفعها للاستقالة[7]، وهذا ما دفع النحاس بتقديم استقالته في 17 جوان وقبلها الملك في 19 جوان[8] وبعد

---

(1) عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر(1918_1936)**، المرجع السابق ج 2، ص، ص705_709.

(2) محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص266.

(3) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2، ص115.

(4) علي سالم سجاد الموسوي: **المرجع السابق**، ص241.

(5) عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر(1918_1936)**، المرجع السابق،ج 2، ص715 .

(6) محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص267.

(7) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2 ، ص122.

(8) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية(1878_1953)**، المرجع السابق، ص347.

وبعد استقالة النحاس عهد الملك "**لإسماعيل صدقي**"[1] بتأليف الوزارة، ولقد كانت هذه الوزارة خليطا من الاتحاديين وأنصار صدقي، وتألفت في ظروف غير مستقرة[2]، وتتمثل هذه الظروف في الأزمة الاقتصادية العالمية حيث أخذت أسعار القطن بالهبوط وهددت الأزمة مصالح الفلاحين والعمال[3].

ولقد كان لصدقي رؤية واضحة حول سياسته حيث يقول في مذكراته ((**... أود أن اخبره أنه إذا تم اختياري لهذا المركز الخطير، فسيكون أن أمحو الماضي بماله وما عليه، و أن أنظم الحياة السياسية تنظيما جديدا يتفق ورأيي في الدستور واستقرار الحكم**))[4]. وفي 21 جوان صدر مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان، لكن كلا من مجلس النواب ومجلس الشيوخ أصرا على انعقاد المجلس، إلا أن الوزارة استخدمت القوة لمنعهم إلا أن القوة لم تفد وتم الاجتماع[5].

وفي 22 أكتوبر 1930 صدر أمر ملكي بإلغاء دستور 1923 وحل مجلس النواب والشيوخ وإعلان دستور جديد، ولقد عرضت الوزارة هذا الدستور على الحكومة البريطانية خفية، ووافقت عليه بطريقة غير مباشرة، وذلك بأن أجابت أن هذا شأن داخلي لا شأن لها به[6]، أما صدقي فقد برر إلغاءه للدستور بقوله أن مصر ليست أوربا والأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مصر تختلف عن باقي البلدان التي نقل منها الدستور، ويجب التفرقة بين البلاد التي لها باع بالنظام السياسي وما يوضع لمصر[7].

---

(1) إسماعيل صدقي: سياسي واقتصادي مصري، ولد عام 1875 تخرج من مدرسة الحقوق عام 1894، تقلد عدة وظائف حكومية في 1914 عين وزيرا للزراعة ثم وزير للأوقاف اشترك في الحركة الوطنية ونفي إل مالطة 1919. أنظر: أحمد عطية الله : **المرجع السابق**، ص، ص 71، 72.

(2) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2، ص125.

(3) مازن مهدي عبد الرحمان الشمري: **إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية (1875_1950)**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد،2005، ص، ص 116، 117.

(4) إسماعيل صدقي: **مذكراتي** ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص68.

(5) محمد أبو الفتاح الفضل: **المرجع السابق**، ص، ص 69، 70

(6) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2 ، ص، ص145، 146.

(7) إسماعيل صدقي: **المصدر السابق**، ص74.

أعطى هذا الدستور الجديد سلطات واسعة للملك، حيث أعطاه السلطات التشريعية خلال فترة العطلة البرلمانية، كما منع حق إصدار أي قانون لا يوافق عليه الملك، كما نص على أن بنوده غير قابلة للتعديل مدة 10 سنوات[1]، وفي 18 نوفمبر 1930 أسس إسماعيل صدقي حزب الشعب وتولى رئاسته، وذلك بعد معارضة الأحزاب السياسية له[2].

نجح حزب الشعب في الفوز في الانتخابات التي قاطعها كل من حزب الوفد والأحرار الدستوريين وشارك فيها الحزب الوطني، ثم انتشرت أعمال العنف نتيجة التجاوزات والفساد الذي حدث في مصر[3]. أراد صدقي أن يطمئن عن مكانته لدى بريطانيا فطلب مقابلة وزير خارجية بريطانيا "**جون سيمون**"لاستئناف المفاوضات، وفي 21 سبتمبر 1932 ثم اللقاء في جنيف بسويسرا وعبر وزير الخارجية له عن عدم صلاحية النظام القائم في التفاوض الآن، وأخبره أن التحفظات السابقة هي نفسها إذا سمح المجال للتفاوض مرة أخرى[4].

ونتيجة لخلاف بين صدقي وبعض من الوزراء قدم استقالته للملك في جانفي 1933 فقبلها الملك، وعهد إليه في نفس اليوم تأليف وزارة جديدة فأبعد منها خصومه[5]. ثم قدم استقالته مرة أخرى في سبتمبر 1933 إلا أنه في هذه المرة تم قبولها[6]، وجاءت بعده وزارة عبد الفتاح يحي وقد قوبل تعينه بعداء من أحزاب المعارضة[7]، ومع ضعف الوزارة ومرض الملك فؤاد ازداد التدخل التدخل البريطاني في الشأن الداخلي المصري، مما أدى بعبد الفتاح يحي تقديم استقالته في نوفمبر 1934[8].

---

(1) عمر عبد العزيز عمر: **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517_1952)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989، ص490.

(2) محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص276.

(3) **نفسه**: ص، ص277_279.

(4) محمد عبد الفتاح أبو الفضل: **المرجع السابق**، ص282.

(5) عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر(1918_1936)**، المرجع السابق، ج 2، ص761.

(6) عبد العظيم رمضان: **نفسه**، ص763.

(7) ماريوس كامل ديب: **المرجع السابق**، ص172.

(8) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2، ص، ص203، 204 .

وفي14 نوفمبر 1934 عهد الملك لمحمد توفيق نسيم بتأليف الوزارة، وعند قبوله إياها اقترح اقتراحين إما العودة لدستور 1923 أو إصدار دستور جديد[1]. وفي هذه الفترة تم تشكيل جبهة وطنية ضمت كل الأحزاب في مصر، وطالبت بعودة دستور 1923، وبعدها حرروا خطابا للمندوب السامي البريطاني بمصر، طلبوا فيه العودة للمفاوضات وتوقيع معاهدة بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات 1930 بعد الاتفاق على نص السودان، وأنه أصبح من الضروري عقد هذه المعاهدة نظرا للنزاع القائم في إيطاليا والحبشة في هذه السنة والذي اشتركت فيه مصر عندما اتخذت بريطانيا من مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية، وأيضا عندما لبت الحكومة المصرية دعوة هيئة الأمم لتوقيع عقوبات على بريطانيا، وفي 12 ديسمبر1935 صدر مرسوم ملكي بعودة الدستور[2].

وفي الأخير نستخلص من هذا الفصل أن مصر نالت استقلالها، وأصبحت دولة ملكية مستقلة إلا أن هذا الاستقلال كان ناقصاً بسبب عدم تمتع مصر بسيادتها الكاملة، وحتى أوضاعها السياسية لم تكن مستقرة بسبب التدخل البريطاني في شؤونها الداخلية، وكذا بسبب الصراع حول السلطة بين الملك والأحزاب خاصة الوفد.

---

[1] عصام محمد سليمان،:**المرجع السابق**، ص65.

[2] عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر (1918_1936)**، المرجع السابق، ج 2، ص، ص787، 788.

الفصل الثاني:

أحداث مصر

السياسية

(1947_1936)

1) الأوضاع السياسية في مصر قبيل الحرب العالمية الثانية (1936-1939)

أ. معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية 1936.

في 20 جانفي 1936 أبلغ المندوب السامي البريطاني بمصر الحكومة المصرية باستعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة، بشرط أن تسبق المفاوضات مناقشات حول المسائل العسكرية، وإذا تم التوصل فيها لاتفاق مرضي تنتقل المناقشات إلى مسألة السودان وإذا تم الاتفاق عليها أيضا تجرى مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة، ولم يذكر الرد بأن مشروع 1930 هو أساس المفاوضة. كما ختم المندوب البريطاني حديثه بأن فشل المفاوضات في الوصول لاتفاق سيجعل بريطانيا تعيد النظر في سياستها في مصر[1].

وهذه الجملة الأخيرة تحمل في طياتها معنى التهديد بسحب تصريح 1922 وفرض الحماية على مصر من جديد، وهذا ما يعني أن مصر ستدخل هذه المفاوضات من موقع ضعف فهي تخشى أن تفقد استقلالها، وبالتالي تدخل إلى الحرب الثانية المرتقبة بظروف مشابهة لحرب 1914 وكذلك خوفها من الخطر الايطالي القريب من أراضيها[2].

وحتى بريطانيا ذاتها، فقد وافقت على التفاوض في ظروف دولية غير مستقرة، حيث أن منظمة عصبة الأمم بدأت بالضعف، وكذلك ظهور قوى إقليمية جديدة كاليابان، وكذلك مطالبة شعوب المستعمرات بحق تقرير المصير[3] كما أن غيوم حرب عالمية بدأت تلوح في الأفق فتخوفت بريطانيا من ضعف مركزها في مصر رغم وجود قواتها فيها[4].

وفي 21 جانفي 1936 اجتمع الملك فؤاد برئيس وزراءه محمد توفيق نسيم، وبعدها التقى برجال الجبهة وابلغهم فحوى حديثه مع رئيس وزراءه، ورغبة هذا الأخير في التنحي من مركزه، وطرح الملك عليهم فكرة الوزارة الائتلافية، إلا أنها لم تكن محل قبول تام، فانتهى الأمر بتأليف وزارة غير حزبية برئاسة "**علي ماهر**"[5] تجري الانتخابات وتؤلف هيئة رسمية لإجراء المحادثات

---

[1] محمد حسين هيكل: **المصدر السابق**، ص323.

[2] عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر(1918_1936)**، المرجع السابق، ج 2، ص789.

[3] نمير طه حسين: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص195.

[4] زين العابدين شمس الدين نجم: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص239.

[5] علي ماهر: (1882_1961) قانوني وسياسي مصري، بدأ حياته بالمحاماة ثم عين قاضيا بمحكمة مصر، وعند قيام ثورة 1919 أنضم إليها تقلد عدة وزارت، انظر: **الموسوعة العربية الميسرة: المرجع السابق**، ص2283.

والمفاوضات فتألفت الوزارة يوم 30 جانفي 1936[1].

وفي 13 فيفري صدر مرسوم ملكي بتعيين وفد المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس، ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصري، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد وثلاثة من المستقلين، أما الحزب الوطني فلم يقبل الاشتراك نظرا لسياسته"**لا مفاوضة إلا بعد الجلاء**" [2].

ويرجع قبول الوفد الاشتراك بالمفاوضة مع الأحزاب الأخرى مع أن انفراده بالحكم وبالتالي الانفراد بالتفاوض كان مرتقبا، إلى إصرار بريطانيا على بقاء الأحزاب متحدة من أجل أن تلاقي المعاهدة إن عقدت تأييدا من جميع الأحزاب، وكذا رغبتها باشتراك الأحزاب المعتدلة وبالتالي التغلب على تطرف الوفد[3].

وفي 24 فيفري 1936، أبلغ المندوب السامي البريطاني في مصر "**مايلز لامبسون**" علي ماهر رئيس الوزراء أن وزير الخارجية البريطاني "**انتوني ايدن**"[4] كلفه بنيابته في المحادثات [5].

وكان علي ماهر قد اتفق مع لجنة المفاوضة المصرية على مراسلة المندوب السامي البريطاني من أجل إزالة التهديد الذي تنطوي عليه خاتمة التبليغ، وانتهت هذه المراسلة بالاتفاق أنه حتى في حال الفشل ستبقى العلاقات طيبة بين الطرفين[6].

حددت الوزارة يوم 2 ماي 1936 لإجراء انتخابات أعضاء مجلس النواب، كما حددت يومي 16 و24 ماي لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ. وفي 2 مارس 1936 تألفت الهيئة البريطانية من

---

(1) محمد شفيق غربال: **المرجع السابق**، ص، ص274، 275.

(2) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 2، ص228.

(3) عبد العظيم رمضان: **الحركة الوطنية في مصر(1918_1936)**، المرجع السابق، ج 2 ، ص، ص791، 792.

(4) أنتوني أيدن روبرت: سياسي ورجل دولة بريطاني، عمل كضابط أركان حرب في الحرب العالمية الأولى مثل الحكومة البريطانية كنائب وزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الأمم وجنيف (1925_1935)، عين وزيرا للخارجة سنة 1935 واستقال عام 1938، ثم عين مرة أخرى من (1940_1954)، له دور كبير في إنشاء جامعة الدول العربية، عين مرة ثالثة وزيرا للخارجية (1951_1955)، ثم أصبح رئيسا للوزراء، اشترك في العدوان الثلاثي على مصر، انظر: عبد الوهاب الكيالى: **موسوعة سياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د. س) ، مج1، ص421.

5/ jean lugol : **Légypte et la deuxieme guerre mondiale**, 1945, p13_14.

(6) محمد حسين هيكل: **المصدر السابق**، ص328.

السير مايلز لامبسون وقواد عسكريين، وعقدت جلسة الافتتاح بقصر الزعفران في 2 مارس 1936، وفي 9 مارس بدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء[1].

وعند بدأ المحادثات العسكرية قدم الفريق البريطاني مذكرة طلب فيها أن تبقى القوات البريطانية العسكرية في القطر المصري من غير تحديد المكان، وحتى يتسنى للجيش المصري أن يستكمل معداته يتم بعدها الاتفاق حول المكان، وعند رفض المصريين ذلك، تم تحديد بقاء قوات عسكرية برية وجوية في منطقة السويس والإسكندرية والحدود الغربية، وأن تكون هناك نقطة ارتكاز في القاهرة وما جاورها، وكذلك أن يكون لبريطانيا ميناء بحري في مصر، وأن يكون الطيران من غير قيد ولا شرط، فرفض المصريون هذه المطالب لأنها لا تتوافق مع نصوص مفاوضات 1930[2].

وفي أثناء هذه المفاوضات توفي الملك فؤاد في 28 أفريل 1936 ونودي بابنه فاروق ملكا على مصر، وتولت الوزارة سلطات الملك الدستورية إلى أن يتسلم مقاليدها مجلس الوصاية إذ أن فاروق كان لا يزال قاصرا، وتشكل مجلس الوصاية وذلك بعد اتفاق الأحزاب على أعضاءه[3] ولقد أكدت بريطانيا على ضرورة أن يكون الأوصياء ممن يحرصون على توطيد العلاقات المصرية البريطانية[4].

جرت انتخابات مجلس النواب في 2 ماي، أما انتخابات مجلس الشيوخ فقد قدمت إلى 7 ماي واجتمع البرلمان بمجلسيه يوم 8 ماي، وقرر بالإجماع تأليف مجلس الوصاية وفق ما اتفقت عليه الأحزاب من قبل، وبعد تقديم علي ماهر لاستقالته لمجلس الوصاية، ألف مصطفى النحاس الوزارة الجديدة نظرا لفوز حزب الوفد بالأغلبية في الانتخابات[5].

وبد ذلك تواصلت المحادثات بين مصطفى النحاس والمندوب السامي البريطاني، وعلل هذا الأخير ضرورة بقاء القوات البريطانية في شرق وغرب مصر لعدم وجود مواصلات تسمح للجيش

---

(1) محمد شفيق غربال: **المرجع السابق**، ص277.

(2) **نفسه**: ص284.

(3) يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص511.

(4) محمد حسين هيكل: **المصدر سابق**، ص323.

(5) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ط02، دار المعارف، القاهرة، 1989، ج03، ص، ص17 .18

بالتصدي للغارات المفاجئة، وقد جاء الرد قويا من النحاس بقوله بأن تحسين المواصلات هو جزء من برنامجه لتعمير البلاد، كما رفض الفريق المصري مطلبي بريطانيا :

1_ ببقاء الجيش المصري البريطاني بمنطقة السويس، وأن يدور البحث بعد عشرين سنة حول تحديد مكانه وتخفيض عدده.

2_ أن تحل بريطانيا محل تركيا في حق الدفاع عن مصر وقناة السويس على أن يكون لمصر حق التعاون في هذا الدفاع[1].

وبسبب هذه العقبات سافر المندوب السامي إلى لندن في 22 جوان[2]، وحمل معه وجهة النظر المصرية وكان عنوانها" **الدفاع عن قناة السويس** "، وجاء فيها أن اتفاقية قناة السويس المبرمة في الأستانة 1888، تقتضي بأن يكون لمصر حق الدفاع عنها كما نصت الاتفاقية على احترام الدولة العثمانية باعتبار أن لها سيادة على الأراضي المصرية، وبزوال السيادة العثمانية على مصر فترجع حقوق السيادة العثمانية إليها، كما أن الدولة العثمانية كان لها فقط حق المعاونة في الدفاع عن القناة إن احتاجت مصر لذلك، فكيف تكون حقوقها في هذه المعاهدة المنتظرة وهي دولة مستقلة أقل من حقوقها وهي ولاية تابعة[3].

وعند عودة المندوب السامي البريطاني إلى مصر في أول من جويلية 1936، استأنف اجتماعاته مع مصطفى النحاس، وأبلغه رغبة بريطانيا في إنجاح المفاوضات، كما أخبره بترحيب أنتوني إيدن بقدوم الفريق المصري إلى بريطانيا لتوقيع المعاهدة قبل أواخر جويلية، وفي 24 جوان تم الاتفاق على النصوص العسكرية ومسألة السودان وإلغاء الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى التي تخص الطرفين[4].

وإلغاء الامتيازات الأجنبية ترجع تفاصيلها إلى أن رئيس الأحرار الدستوريين محمد محمود اعترض على نص " **معاونة مصر لبريطانيا في حال الخطر الداهم والمفاجأة الدولية** " فالتقى بعضا من رفاقه فأيدوه في اعتراضه، وبينوا له ما تنطوي عليه عبارة " **الخطر الداهم**" من

---

(1) محمد شفيق غربال: **المصدر السابق**، ص285.

(2) عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر (1918_1936)**، المرجع السابق، ج 2، ص792.

(3) محمد شفيق غربال: **المرجع السابق**، ص286.

(4) منال عباس كاظم الخفاجي: **العلاقات المصرية البريطانية (1936_1952)**، رسالة ماجستير، ، كلية التربية، قسم التاريخ جامعة بغداد، 2005، ص73.

احتمالات لا حصر لها، وكذلك أخبرهم عدم حماسة المفاوضين الأخريين لقطع المفاوضات، فأشاروا إليه بأن يتمسك بإلغاء الامتيازات الأجنبية الإلغاء التام، فإن حصل عليها كان ذلك كسبا لمصر وأن رفضت بريطانيا انسحب من هيئة المفاوضة[1].

وفي 26 أوت 1936 تم التوقيع على المعاهدة بوزارة الخارجية البريطانية وقد وقعها من الجانب المصري كل أعضاء هيئة المفاوضة أما من الجانب البريطاني فقد وقعها أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني والمندوب السامي البريطاني في مصر مايلز لامبسون وأعضاء آخرون[2].

ولقد ضمت المعاهدة نصوصا يمكن تلخيصها في ما يلي:

1_ انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية.

2_ تتبادل الدولتان التمثيل السياسي من خلال سفراء معتمدين وإلغاء منصب المندوب السامي.

3_ انضمام مصر إلى عصبة الأمم بتأييد من بريطانيا.

4_ عقد محالفة بين مصر وبريطانيا يتعهد فيها الطرفان بعدم اتخاذ أي موقف في علاقاته الدولية أو يعقد معاهدة تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة[3].

5_ إذا اشتبك أحد الطرفان في حرب، فإن الطرف الأخر يقوم بمساعدته بصفته حليفا، وتتمثل مساعدة مصر لانجلترا عندما تكون في حالة حرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة بتقديم جميع التسهيلات، بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات.

6_ تقوم الحكومة البريطانية بالتكفل برجال الجيش الذين توفدهم مصر إليها بغرض التعليم وتكفل تدريبهم التدريب الصحيح.

7_ مصر هي المسؤولة عن الدفاع عن قناة السويس، ولكن لكون القناة شريان مواصلات بريطانيا تقوم مصر بترخيص نقط عسكرية لحليفتها في منطقة القناة، لمعاونة الجيش المصري في الدفاع عن القناة إلى أن يستطيع الجيش المصري القيام بذلك بمفرده[4].

---

[1] محمد حسين هيكل: **المصدر السابق**، ص339.

[2] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر**، المرجع السابق، ص51.

[3] يونان لبيب رزق: **المرجع السابق**، ص513.

[4] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ مصر المعاصر**، المرجع السابق، ص، ص 52، 53.

8_ حدد عدد القوات البريطانية بمصر بما لا يزيد عن عشرة آلاف من القوات البرية وأربع مئة من الطيارين مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية، وهذا التحديد في وقت السلم، ولا تتنقل هذه القوات إلى المناطق الجديدة إلا بعد أن تتعهد مصر ببناء الثكنات وفقا لأحدث النظم كما تنشأ أربع طرق حربية وإصلاح أخرى بمواصفات تجعلها صالحة للاستعمال في الأغراض الحربية، كما تبقى القوات البريطانية في منطقة الإسكندرية لمدة ثماني سنوات حتى تنتهي من أعمال التعمير والإصلاح، كما يكون لقوات الطيران البريطانية حق الطيران على جميع الأراضي المصرية ونفس المعاملة لمصر[1].

9_ أما بالنسبة للسودان فلقد اتفق على العمل باتفاقية 1899، ويواصل الحاكم العام عمله بالنيابة عن الطرفين، وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان له، ويختار لها الصالحين من البريطانيين والمصريين، وتكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من أي قيد، ولا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والمصريين في شؤون التجارة والملكية.

10_ واعترفت انجلترا بأن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلاءم روح العصر، واتفق الطرفان على إلغاءه، وإلغاء ما يتبعه من قيود تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب[2].

11_ أما فيما يخص إعادة النظر في المعاهدة فيكون بعد عشر سنوات برضا الطرفين، وبعد عشرين سنة إذا طلب ذلك طرف واحد[3]، على شرط أن يكون التعديل يكفل استمرار التحالف[4].

أبديت حول هذه المعاهدة عدة آراء في المناقشات البرلمانية للموافقة عليها، حيث قال محمد محمود أن هذه المعاهدة لا تعبر عن كل مطالب مصر القومية، لكنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب، وبالرغم مما فيها من امتيازات إلا أن فيها قيودا تنافي استقلال مصر، من بينها أنه يتوجب على مصر أن تقدم لبريطانيا في حالة حدوث مفاجأة دولية ما يجب عليها أن تقدمه في

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية**، المصدر السابق، ج 3، ص، ص27_29.

[2] عمر بن العزيز عمر: **المرجع السابق**، ص494.

[3] محمد شفيق غربال: **المرجع السابق**، ص303.

[4] عبد العظيم رمضان: **تطور الحركة الوطنية في مصر (1918_1936)**، المرجع السابق، ج 2، ص795.

حالتي الحرب وخطر الحرب من تسهيلات، والمفاجآت الدولية كثيرة، كما أن استعمال الطيران البريطاني لجو مصر كله هو رقابة أكثر منه اشتراكا في الدفاع، كما أن الأعباء المالية التي تنفقها مصر تؤخر تنظيم الجيش لإعداده للدفاع عن نفسه، ولولا الظروف الدولية لما وقعت عليها. أما إسماعيل صدقي فصرح أن المفاوض المصري كسب أشياء مقابل تسليمه بأشياء، فلقد كسبت مصر هدم التحفظات، وتضامن بريطانيا من أجل التخلص من الامتيازات الأجنبية[1].

وفي 14 نوفمبر 1936 وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالأغلبية على مشروع المعاهدة[2] ثم قامت الحكومة المصرية بتوجيه دعوة إلى الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية وعددها اثنا عشرة دولة، وبعد تلبيتها للدعوة عقد مؤتمر في مدينة **مونترو** بسويسرا، استمرت جلساته من 12 أفريل إلى 8 ماي 1937، وتم التوقيع على"**اتفاقية مونترو**" والتي تضمنت إلغاء الامتيازات الأجنبية وخضوع الأجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية، مع مراعاة مبادئ القانون الدولي، كما نصت على بقاء المحاكم المختلطة لغاية 14 أكتوبر 1949، واقترنت هذه الاتفاقية بلائحة للنظام القضائي للمحاكم المختلطة اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة في المؤتمر، ليعمل بها في فترة الانتقال. وفي 26 ماي 1937 وافقت الجمعية العامة لعصبة الأمم على قبول عضوية مصر[3].

ب. الملك فاروق وتوليه سلطاته الدستورية 1937:

ولد الملك فاروق يوم 11 فيفري 1920 بقصر عابدين[4] وتولى تربيته مربيتان أحداهما ايرلندية والأخرى انجليزية وكانت هذه الأخيرة قاسية في التعامل معه، ووضعته في عزلة تامة عن أقرانه ما عدا أخواته[5]. ثم تلقى تعليمه على أيدي نخبة ممتازة من المدرسين، تحت إشراف مدير التعليم بالمدارس الخصوصية الملكية في مختلف العلوم الأساسية وبخاصة اللغات العربية والانجليزية والفرنسية إلى جانب العناية بالتربية الرياضية كممارسة الفروسية والسباحة[6].

---

[1] محمد شفيق غربال: **المرجع السابق**، ص، ص 304_306.

[2] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3، ص39.

[3] **نفسه**: ص، ص44، 45.

[4] هشام خضر: **الملك فاروق أخر ملوك مصر (1936_1952)**، دار طيبة للطباعة، مصر، 2008، ص65.

[5] لطيفة محمد سالم: **فاروق وسقوط الملكية في مصر (1936_1952)**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص13.

[6] حسين حسني: **سنوات مع الملك فاروق، شهادة الحقيقة والتاريخ**، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص73.

تخوفت بريطانيا من احتمال أن يتلقى ولي العهد نشأة ايطالية كأبيه، مما سوف يفتح المجال لتزايد النفوذ الايطالي داخل القصر، فأبلغ المندوب السامي الملك فؤاد قرار حكومته إدخال فاروق إلى أكاديمية عسكرية بريطانية[1]. ولما اقتنع الملك فؤاد بكلام المندوب السامي، تم الأعداد لسفر فاروق، وحبذت بريطانيا مرافقة "**أحمد حسنين**"[2] للأمير، واختير "**عزيز المصري**"[3] أيضا لمرافقته. يذكر أن هذه الأكاديمية لم تقبله كطالب أساسي لعدم بلوغه 18 سنة، لكنها سمحت له بزيارتها كعون له في دراسته، وسمح لبعض أساتذة الأكاديمية بإعطائه دروسا، وتولى رئيس مدربي الرياضة البدنية فيها تدريبه[4].

كان أحمد حسنين ينتمي لمجموعة السياسيين الذين يعتقدون أن مصر أضعف من أن تمارس سيادتها المستقلة بعيدا عن بريطانيا، أما عزيز المصري فقد كان يتخوف البريطانيون من قدرته على إبطال أي غسيل مخ بريطاني على الأمير.ويبدو أن أحمد حسنين كان يشجع الأمير ليعيش في انجلترا بصورة أكثر تحررا، مما كان لا ينسجم مع الممنوعات في حياة أي طالب عسكري. رغم سياسة عزيز المصري الصارمة ونصحه المتكرر للأمير، وهذا ما دفع بعزيز المصري لتقديم استقالته استياء من سلوك الأمير[5].

---

[1] سامي أبو النور: **دور القصر في الحياة السياسية في مصر (1922_1936)**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 256.

[2] أحمد حسنين: (1889_1946) رحالة وسياسي مصري، ولد بالقاهرة وتعلم بها، ثم أكمل دراسته بأكسفورد، عاد إلى القاهرة 1914، قام برحلة في صحراء مصر الغربية، ألف كتابا" في صحراء ليبيا" انتدبته الحكومة المصرية لمفاوضة ايطاليا بشأن الحدود الغربية 1924، ثم جعل أمينا للملك فؤاد فاستمر 15 عاما تولى رئاسة الديوان الملكي توفى على اثر حادث سيارة. انظر: **الموسوعة العربية الميسرة: المرجع السابق**، ص116.

[3] عزيز المصري: عسكري وسياسي مصري، ولد عام 1879 تعلم بالقاهرة واستكمل دراسته العسكرية باسطنبول وألمانيا، انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي قبل إعلان الدستور، أرسل إلى اليمن عام 1909، وساهم بالقضاء على ثورة الإمام سياسيا وذلك بعقد اتفاقية معه "دعان" انتقل إلى برقة واشترك في الحرب الايطالية والطرابلسية، قدم استقالته عام 1914 واصدر المجلس العسكري قرارا بإدانته والحكم بإعدامه ثم نفيه للسجن مدى الحياة، وذلك بسبب مناهضته لسياسة التتريك التي قام بها الاتحاديون، اشترك في ثورة الشريف حسين 1916، وعين بعد استقلال الحجاز وزيرا للحربية وقائدا عاما، عاد إلى مصر وعاش فترة بعيدا عن الأحداث وفي عام 1936 عين مديرا لكلية البوليس وفي عام 1937 مفتشا عاما للجيش، وفي السنة التالية رئيسا لهيئة أركان الحرب، وفي عام 1953 عين سفيرا للجمهورية مصر في موسكو، توفى عام 1965، انظر: أحمد عطية الله: **المرجع السابق** ص800.

[4] لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص، ص16_18.

[5] عادل ثابت: **فاروق الأول الملك الذي غدر به الجميع**، ط3، تر: محمد مصطفى غنيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب،القاهرة (د. س)، ص، ص33_36.

بعد وفاة الملك فؤاد عاد فاروق إلى مصر في 6 ماي 1936 وهو التاريخ الذي اتخذه فيما بعد التاريخ الرسمي لحلوله على العرش. ولأنه لم يبلغ سن الرشد فقد تولى الحكم باسمه مجلس الوصاية، ولقد استقبلت البلاد الملك الجديد استقبالا رسميا وشعبيا منقطع النظير[1].

رأى الوفد أن يعود الملك لبريطانيا لإكمال تعليمه لكن والدته الملكة رفضت ذلك، وتم الاتفاق على إكمال دراسته في مصر، وأن يقوم برحلة داخلية ليتعرف على شعبه ورحلة خارجية لأوربا كما اقترح المندوب البريطاني أن ينتدب أستاذ بريطاني لمرافقة الملك وتعليمه وتمت الموافقة على هذا الاقتراح[2].

ووقع الاختيار بعد إجراء العيد من الاختبارات على احد الأساتذة البريطانيين إلا أن الملك لم يلتزم بالدراسة معه، مما دفع بالمندوب السامي بنصحه بالاهتمام أكثر بدراسته، وابدي الملك تقبله النصيحة[3]، ورغم وعد فاروق بالاهتمام بدروسه، واستصحاب أستاذه معه في رحلاته إلا أنه سرعان ما قدم أحمد حسنين للمندوب السامي برقية إقالة الأستاذ[4].

حدث أول صدام بين حكومة الوفد والملك فاروق قبل أن يجلس فاروق على العرش، عندما خرجت إحدى الصحف الموالية للقصر بالحديث عن حفلة دينية تقام بمناسبة تولي الملك فاروق لسلطاته، وتصدي الوفد لذلك، وتمسك بما نص عليه الدستور من إجراءات محددة في مسألة التتويج، وهي أن يقسم الملك اليمين الدستورية أمام اجتماع مشترك لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب[5].

وفي يوم 29 جويلية 1937 أتم الملك ثمانية عشر عاما هجرية، فانتهت مهمة مجلس الوصاية وتولى الملك سلطاته الدستورية، وأقيم لذلك احتفال كبير وتوجه الملك بموكب ضخم إلى دار البرلمان واقسم اليمين الدستورية[6].

---

(1) حسين حسني: **المصدر السابق**، ص75.

(2) محمد عودة: **كيف سقطت الملكية في مصر**، فاروق بداية ونهاية، دار الخيال، (د. م)، 2000، ص30.

(3) تريفور ايفانز: **مذكرات اللورد كليرن (1934_1946)**، تر: عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة **1994**، ج 1، ص ص 138_140.

(4) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص36.

(5) جمال بدوي: **نظرات في تاريخ مصر**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص200.

(6) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**،المصدر السابق، ج 3 ، ص، ص47، 48.

ومع تولي الملك الفاروق منصبه بدأ عهد جديد، انتقلت به مصر من عهد الملك فؤاد إلى عهد الملك فاروق ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة[1].

ج. الأحوال السياسية في بداية عهد الملك فاروق(1937- 1939):

بعد تولي الملك فاروق لسلطاته الدستورية، استقالت وزارة النحاس طبقا للتقاليد الدستورية فعهد إليه الملك بتأليفها مرة أخرى، فألفها النحاس في بداية أوت 1937، وقد أخرج منها "**محمود فهمي النقراشي**"[2] وكان هذا مؤشرا لانشقاق داخل حزب الوفد، وقد برر النحاس ذلك بسبب كثرة معارضته للوزارة داخل مجلس الوزراء[3]، فأصدر النقراشي بيانا في 7 سبتمبر 1937 يبين فيه سلامة موقفه من المعارضة ودعا إلى احترام حريات المصريين، وطالب بحل جميع فرق ذوي القمصان على اختلاف ألوانهم، فتم على أثر ذلك فصله بالإجماع من الوفد، وكان "**أحمد ماهر**"[4] **ماهر**"[4] الوحيد الذي عارض هذا القرار[5].

هذا كان حال الوفد داخليا، أما علاقته بالقصر، فأنه ما إن جلس فاروق على العرش، حتى بدأت محاولات لفصله عن حزب الوفد، كان مدبروها كل من السفارة البريطانية التي رأت أن التقارب بينهما هو في غير صالحها، والأحزاب السياسية الصغيرة التي كانت تعتمد على مساندة القصر لها، ولقد كان علي ماهر هو من يقود معارضة القصر للوفد، ولقد واجه دعوة الوفد للديمقراطية بدعوة أخرى هي الإسلام، فقام هو والشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر بتزيين فكرة نقل مركز الثقل الإسلامي من اسطنبول إلى القاهرة للملك[6].

كما أن الملك فاروق انزعج من تعامل النحاس معه، ومحاولته إعطاء كل السلطة للوزارة

---

[1] يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص512.

[2] محمود فهمي النقراشي: ولد عام 1888، سافر في بعثة دراسية إلى انجلترا عام 1910، وعاد ليعمل بالتدريس في مدرسة التجارة، شارك في ثورة 1919، اتهم بقضية مقتل السردار 1924 وتمت براءته، اغتيل في ديسمبر 1948، أمام مصعد وزارة الداخلية. انظر: لمعي المطيعي: **موسوعة رجال ونساء من مصر**، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص، ص67، 68.

[3] يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص، ص517، 518.

[4] أحمد ماهر: سياسي مصري ولد 1888، درس القانون والاقتصاد واشترك في الحركة الوطنية عام 1919 في صفوف الوفد المصري عين وزيرا للمعارف 1924، اتهم بقضية مقتل السردار 1924. انظر: أحمد عطية: **المرجع السابق**، ص29.

[5] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق،ج 3، ص، ص56، 57.

[6] عادل ثابت: **المصدر السابق**، ص، ص86، 88.

والتقليل من سلطاته، ومن أمثلة ذلك إبلاغ وكيل وزارة الداخلية البرلماني مديري الأقاليم التي كان سيزورها الملك أن المجالس البلدية لا تحتمل نفقات جديدة، كما أن الحكومة اعترضت على تعيين مهندس ميكانيكي في القصر الملكي، كتأكيد على سلطاتها على موظفي القصر[1]، كما قررت الحكومة استبدال اليمين الذي كان يقسمه ضباط الجيش بآخر وطني يتفق مع الروح الجديدة حيث كان اليمين الساري ينص على القسم بالإخلاص للملك، بينما تقرر أن يكون النص الجديد يقسم على الإخلاص للوطن والملك والدستور، وهذا ما رفضه الملك واعتبره إقحاما للجيش في السياسة[2].

وفي 20 أكتوبر 1937 عين الملك علي ماهر رئيسا للديوان الملكي، رغم معارضة الحكومة لذلك، على الرغم أن لجنة قضايا الحكومة أجازت حق الملك في تعيين الموظفين بالقصر الملكي إلا أن النحاس تمسك بأحقية الوزارة بذلك إلا أنه لاحقا تخلى عن صلابته بسبب ظروف الوفد الداخلية غير المستقرة[3]، لكن حدث بعد ذلك أزمة دستورية بين القصر والوزارة من بينها عدم الاتفاق على اسم واحد لشخصية لتعيينها في المنصب الشاغر في مجلس الشيوخ، كما رفضت السرايا توقيع مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي للنفقات السرية وطالبت بحل القمصان الملونة[4] حيث برز في مصر تشكيلان لأصحاب القمصان، القمصان الخضراء تابعين لحركة "**مصر الفتاة**"[5]، وتشكيل القمصان الزرقاء للشباب الوفدي، وكانت لهما صفة رسمية مهمة، ولقد انطلق القمصان الزرقاء بتنفيذ برنامج من معارك الشوارع، وشن هجمات على ممتلكات السياسيين المعارضين[6].

---

(1) السعيد رفعت: **مصر بين معاهدة 1936 وانتفاضة 1946**، مجلة الطليعة، س8، ع12، ديسمبر 1972، مؤسسة الأهرام، ص، ص 88، 89.

(2) محمد عودة: **المرجع السابق**، ص، ص40، 41.

(3) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص، ص76_78.

(4) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3، ص61.

(5) مصر الفتاة: تألفت في ثلاثينيات القرن العشرين بقيادة أحمد حسين، تحولت إلى تيار من تيارات المعارضة المتطرفة خصوصا بين الشباب المتحمس، تعرض قادتها للقمع والاعتقال نتيجة موقفهم المعادي للحلفاء، مع انتشار الفكر الاشتراكي تحول اسمها الحزب الاشتراكي عام 1949. انظر: يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص563، 564.

(6) عادل ثابت: **المصدر السابق**، ص92.

قامت السفارة البريطانية بدور الوساطة لحل هذه الأزمة بإقناع الطرفين بتقديم تنازلات فقلبت الوزارة بحل القمصان الزرقاء، لكنها تمسكت بحقها بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ، أما القصر فلقد اتبع أسلوب المراوغة والمناوآت[1].

وفي 21 ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين تتكون من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة وأخذوا يهتفون بحياة الملك فاروق، والتي كانت ردا على أنصار الوفد الذين نادوا النحاس أو الثورة[2].

وفي 27 ديسمبر أرسل النحاس مذكرة قانونية للديوان الملكي، وضح فيها أن السلطة الفعلية في إدارة شؤون البلاد تنحصر في مجلس الوزراء دون مشاركة أحد، وأن توقيع الملك في شؤون الدولة يحتاج لنفاذه إلى توقيع كل من رئيس الوزراء والوزراء المختصين، فلم يوافق القصر على هذه المذكرة، واقترح علي ماهر عرض هذه المسائل على لجنة تحكيم، لكن النحاس اعترض على أسماء اللجنة المقترحة، معتبرا إياهم يكنون العداء للوفد. و كان واضحا أن القصر لا يبحث عن أي تسوية، وبدى أن إقالة الوزارة متوقعة بين لحظة وأخرى[3]، خصوصا أن أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدي أخرج بيانا يدين فيه الوزارة الوفدية، ويقول أنها أفسدت الأمن والتعليم وخنقت الحريات ولم تضرب مثلا صالحا للحكم[4]. وفي 30 ديسمبر أقال الملك الوزارة وبرر موقفه في خطاب قال فيه أن الوزارة قامت بمجافاة روح الدستور، وعجزها على استصلاح الأمور[5].

وكان من المتوقع أن يتعهد الملك لأحمد ماهر رئيس مجلس النواب بتشكيل الوزارة الجديدة وذلك ضمن سياسة الاستيلاء على الوفد داخليا، إلا أنه تم التراجع عن ذلك نظرا لكونه لا يحظى بالتأييد من قبل أغلبية أعضاء الوفد، لذلك كلف الملك محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة[6].

تقرر إقامة وزارة تضم كل الأحزاب السياسية لتكون سدا منيعا يقضي على الوفد واستجابت

---

(1) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق، ص، ص402، 403.

(2) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3، ص60.

(3) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص، ص97، 98.

(4) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية(1878_1953)**، المرجع السابق، ص403.

(5) محمد عودة: **المرجع السابق**، ص، ص 45، 46.

(6) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق، ص403.

كل الأحزاب لذلك، بما فيها الحزب الوطني، وكذلك ضمت جمعا من المستقلين، وبذلك سميت هذه الوزارة بوزارة "**الشخصيات الكبيرة**"، وكان أول قرار اتخذته هذه الوزارة بعد تأليفها هو حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، وجاءت الانتخابات بفوز الأحرار الدستوريين بنصيب الأسد وفاز "**الحزب السعدي**"[1] الذي أنشأ قبل الانتخابات بقليل بالنصيب الثاني، ووزعت المقاعد الباقية على أطراف الوزارة الآخرين والمستقلين، بينما فاز الوفد ب12 مقعدا فقط، وخسر النحاس في دائرته الانتخابية، ووفقا للتقاليد الدستورية قدم رئيس الوزراء استقالته ليعهد إليه الملك بتأليف الوزارة من جديد[2].

ولمزيد من إذلال الوفد شجع الملك اندماج الحزبين الملكيين حزب الاتحاد وحزب الشعب بعد استقالة إسماعيل صدقي منه، وذلك من أجل ارتفاع عدد نائبيه ليشكلوا الحزب المعارض، ولم يتوان الوفد في مهاجمة الوزارة ومطالبة الملك بإقالتها[3] ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الأحزاب خصوصا فيما يتعلق بمن سيتولى وزارة الحربية، التي أصبحت بعد المعاهدة من الوزارات الرئيسية وانتهى الأمر بتدخل الملك، وأعلن عن تشكيل وزارة اسند فيها وزارة الحربية لشخص مستقل وكذلك ظهر النزاع بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الذي كان يتطلع لمنصب رئاسة الوزارة خصوصا أن معظم الوزراء صاروا يتلقون تعليماتهم من علي ماهر مباشرة، ولا يأبهون لرئيسهم الدستوري، فما كان منه إلا أن قدم استقالته إلا أن الملك تشبث به لتأليف وزارة جديدة[4].

وفي 24 جوان ألف محمد محمود وزارة من الحزبين صاحبي الأغلبية وهما الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية وذلك للحد من دسائس رئيس الديوان الملكي، وأيضا رغبة منه بالاستفادة من السمعة الطيبة للزعماء السعديين لما كانوا أقطابا في الوفد، وكذا الاستفادة من حنكتهم السياسية مما يقوي الوزارة، ولقد استطاع الحصول على موافقتهم بالرغم من أن هذه الموافقة تعني دخول

---

[1] الحزب السعدي: تم تكوينه في 4 جانفي 1938، عقب انقسام النقراشي وزملائه من الوفد، كما ضمنت أحمد ماهر بعد فصله عن الوفد، وعن سبب تسميتها بهذا الاسم للإيحاء بأن أنصارها هم الحفظة الحقيقيين لمبادئ سعد زغلول بعد أن انحرف النحاس عن مبادئها. انظر: سيد عيد الرزاق يوسف عبد الله: **محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين (1888_1948)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 184.

[2] محمد عودة: **المرجع السابق**، ص، ص48_51.

[3] لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص، ص100،101.

[4] محمد عودة: **المرجع السابق**، ص، ص51، 52.

أحمد ماهر زعيم الهيئة السعدية في صراع مع أخيه علي ماهر رئيس الديوان الملكي[1].

ومع هذا ظل علي ماهر يتربص بالوزارة، ونتيجة لمرض رئيس الوزراء كثرت الإشاعات حول قرب استقالته، ومع استقالة بعض الوزراء زادت متاعب رئيس الوزراء الذي كان يصارع المرض مما أدى به إلى تقديم استقالته إلى الملك في أواسط أوت 1939[2].

وفي 18 أوت ألف علي ماهر وزارته بعد أن عهد إليه الملك بذلك، وتألفت الوزارة من أنصار علي ماهر ومن السعديين ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريين لأنهم تشددوا في شروط اشتراكهم بهذه الوزارة[3].

والملاحظ في هذه الوزارة عدم اشتراك أحمد ماهر رئيس السعديين، كما ضمت الوزارة الجديدة عددا من الوزراء المعروفين بعدائهم للانجليز، حيث تولى عزيز المصري رئاسة أركان الجيش، ولم يكن قد انقضى أسبوعان على تشكيل الوزارة، حتى بدأت الحرب العالمية الثانية[4].

---

(1) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق، ص، ص414، 415.

(2) يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص521

(3) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3، ص، ص87، 88.

(4) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق، ص، ص419، 420.

2) الأوضاع السياسية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية (1939_1945):

أ) موقف مصر من الدخول في الحرب العالمية الثانية:

في 3 سمبتر 1939 أعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا، على أثر اجتياحها لبولندا في أول سبتمبر من نفس السنة، ورفضها سحب قواتها، وبذلك بدأت الحرب العالمية الثانية، وطبقا للمادة 7 من معاهدة 1936، أعلنت الحكومة المصرية الأحكام العرفية في أول سبتمبر 1939 وعين علي ماهر حاكما عسكريا، ووضعت الرقابة على الصحف والمكاتبات، والرسائل والسينما والإذاعة طبقا لنظام الأحكام العرفية[1].

وكانت مصر قد قامت بذلك بطلب من السفير البريطاني في مصر الذي لم ينتظر حتى تعلن بلاده الحرب على ألمانيا، وزيادة على إعلان الأحكام العرفية قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، وقبضت على الرعايا الألمانيين المقيمين في مصر ووضعت أملاكهم تحت الحراسة وأغلقت قناة السويس في وجه سفن الدول المعادية لبريطانيا، لكن بريطانيا لم تكتف بذلك وطالبت مصر بإعلان الحرب على ألمانيا، لكن رئيس الوزراء المصري علي ماهر تردد في ذلك وحاول إقناع السفير بأن حياد مصر فيه منفعة لبريطانيا، إذ أن موقف الحياد يضمن عدم تعرضهم للهجوم بحكم حياد مصر، وكذلك إمكانية تدفق الإمدادات الحربية على مصر تحت ستار حيادها ولكن السفير البريطاني تمسك بموقفه، وبين أخذ ورد طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها عدم الضغط على مصر حول إعلان الحرب، ويبدوا أن الحكومة المصرية وكذلك فاروق أرادا تجنيب بلاد مصر من ويلات الحرب التي لم يكن فيها لمصر ناقة ولا جمل[2].

ويرجع رفض الحكومة لإعلان الحرب لعدة أسباب من بينها

1_ عدم وجود قوات سواء مصرية أو بريطانية كافية للدفاع عن مصر.

2_ كون معاهدة 1936 لا تلزم بالدخول في الحرب.

3_ انتصارات الألمان الكاسحة في بولندا، والتخوفات من احتجاز المصريين في ألمانيا والخوف على الملاحة المصرية في البحر المتوسط.

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق،ج 3، ص79.

[2] حسين حسني: **المصدر السابق**، ص145.

4_ عدم وجود أغلبية تساند وزارة علي ماهر وتمكنه من الحصول على الموافقة لإعلان الحرب وكذا وقوف الملك فاروق إلى جانب المعارضين لإعلانها.

5_ عدم دخول ايطاليا الحرب، وبذلك أصبح النزاع القائم بين ألمانيا وبريطانيا أمر لا يعني مصر[1]، حيث أن مصر كانت قد تعهدت على دخول الحرب على أساس أن ايطاليا ستدخل الحرب وتهاجم القوات البريطانية في مصر، لهذا بدأ سفر الجنود المصرية إلى الحدود لتتخذ المواقع المحددة لها، لكن الوزير المفوض الايطالي في مصر صرح لعلي ماهر عزم بلاده على الحياد في الحرب، لهذا تبلور الرأي العام في مصر على عدم الدخول في الحرب[2].

ويبدوا أن السفير البريطاني مايلز لامبسون لم يغفر لعلي ماهر امتناعه عن إعلان الحرب على ألمانيا، خصوصا أن رفض مصر أعقبه إحجام باقي البلدان العربية عن الدخول في الحرب كذلك ورأى أن علي ماهر أفلت منه سلاح الأحكام العرفية التي يستطيع بها أن يخمد أنفاس المعارضة وبدلا من أن يقوم بذلك أظهر نفسه كحامي لمصر من حرب تجرها إليها بريطانيا، وأن موقف علي ماهر أدى إلى زيادة الدعاية لألمانيا من طرف الموالين لها والمعادين لبريطانيا[3].

ولم يستمر التعاون بين البعثة العسكرية البريطانية وبين القيادة المصرية بصورة مرضية ونشبت عدة صدامات بينهما أدت إلى ضغط السفارة البريطانية على الوزارة بإقالة رئيس أركان الجيش عزيز المصري وهذا ما تم في بداية سنة 1940[4]، ويرجع عزيز المصري إقالته بسبب نشاطه الذي أقلق أبريطانيا، حيث أنه كان من أصحاب الرأي الذين ينادون بعدم إعلان مصر الحرب على ألمانيا، وأيضا بسبب شعبيته وولاء الضباط له، أما السبب الرئيسي لإبعاده هو تخوفهم من التمرد عليهم ومساندته لألمانيا مما يؤدي إلى هزيمتهم العسكرية[5]، وهذا ما لم ينفه عزيز المصري حيث يقول << **وأقول بكل الصدق ولأول مرة أن هذا الهاجس اجتاحني وشغل تفكيري**

---

[1] يونان لبيب رزق وآخرون: **مصر الحرب العالمية الثانية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، (د. م) 2001 ص 170.

[2] **نفسه**: ص، ص162_164.

[3]/ عبد العظيم رمضان: **مصر والحرب العالمية الثانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1998، ص، ص118_120.

[4]/ لوكاز هيرزويز: **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015 ص95.

[5]/ محمد عبد الحميد: **أبو الثائرين الفريق عزيز المصري**، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1990، ص118.

عدة أسابيع طويلة... لدرجة أنني وضعت خطة عسكرية من خلال إمكانيات الجيش المصري لتحقيق ذلك الهدف ... وقد رسمت بعضا من جوانب هذه الخطة على عدة أوراق، وللأسف الشديد ولا أدري حتى الآن كيف ضاعت مني هذه الأوراق... ولقد بحثت عنها طويلا ولكن دون جدوى. واعتقادي أنها سربت إلى الانجليز>>[1].

قام مصطفى النحاس بإرسال مذكرة للحكومة البريطانية تتضمن عدة مطالب، وأهمها جلاء القوات البريطانية بعد الحرب وبدأ المفاوضات حول مسألة السودان والتمثيل في مؤتمر الصلح[2]. واعتبرت بريطانيا هذه المذكرة محاولة مقصودة للوفد للعب دور في السياسية الداخلية بينما بريطانيا مشغولة بجرب غير معروفة النهاية[3].

وفي 10 جوان 1940 دخلت إيطاليا الحرب، وبادرت الحكومة المصرية إلى قطع العلاقات مع إيطاليا، ورغم حدوث بعض الغارات الايطالية على الصحراء الغربية، وحدوث مناوشات في الحدود إلا أن مصر لم تعتبر ذلك حالة تتوجب عليها دخولها للحرب، واحتياطا كان قد تقرر سحب القوات العسكرية المصرية من أطراف الحدود حتى لا تتعرض للاشتباك مع ايطاليا، وهذه الخلافات البسيطة هي التي دفعت بالسفير البريطاني لتوجيه تبليغ إلى القصر في 19 جوان يتضمن أن حكومة علي ماهر لا تتعاون مع بريطانيا حسب معاهدة الصداقة والتحالف لعام1936[4].

كما تضمن التبليغ إقالة علي ماهر من الوزارة مع عدم عودته إلى منصبه السابق في القصر ويجب على رئيس الوزارة الجديد أن ينفذ بولاء معاهدة 1936، ولم يشترط إعلان رئيس الوزراء الجديد الحرب، كما اقترح على الملك استشارة محمد محمود والنحاس بشأن من يلي الوزارة، ثم لجأ إلى التهديد وأشار إلا أنه في حالة عدم تطبيق ذلك سيضطر للجوء إلى العمل العسكري، فكان رد الملك فاروق بأن طلب مهلة للتفكير[5].

---

(1) محمد عبد الحميد: **المرجع نفسه**، ص118.

(2) لوكاز هيرزويز: **المرجع السابق**، ص95.

(3) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق،ج 3، ص84.

(4) صلاح العقاد: **العرب والحرب العالمية الثانية**، مطبعة الرسالة، مصر، 1966، ص17.

(5) يونان لبيب رزق وآخرون: **مصر والحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص224.

وبعدها تم عقد اجتماع في قصر عابدين حضره عدد من الزعماء السياسيين لدراسة الموقف وإبداء الرأي، وتم الاتفاق على أن مصلحة البلاد تقضي باستقالة الوزارة، وكان من الأمور التي تمت مناقشتها تشكيل وزارة قومية إلا أن النحاس رفض وطالب بوزارة محايدة تتولى إجراء انتخابات جديدة، وبعد استقالة علي ماهر، اجتمع السياسيون مرة أخرى ولم يتفقوا حول تأليف الوزارة، وانتهت هذه الأزمة بتكليف "**حسن صبري**"[1] بتشكيل الوزارة الائتلافية في 28 جوان 1940، والذي أصر على موافقة الملك بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان الملكي[2].

أثيرت قضية دخول مصر الحرب في أول اجتماع عمل عقد للوزارة. وقد تقرر عدم دخول مصر الحرب إلا إذا تقدمت ايطاليا إلى "مرسى مطروح"، وفي سبتمبر 1940 وقع الهجوم الايطالي الكبير على مصر من الأراضي الليبية وأصبحوا قريبين من مرسى مطروح وهذا ما دفع بالوزراء السعديين إلى المطالبة بمناقشة موقف مصر من الحرب، وكانت رد حسين صبري حول ذلك حاسما حيث قال أن مصر لن تعلن الحرب حتى ولو دخلت ايطاليا للقاهرة، وأن قراره تم بموافقة بريطانية، وهنا اشتد الخلاف بينه وبين السعديين الذين توالوا في تقديم استقالاتهم من الوزارة، وتأتي مواقفه بريطانيا على قرار حسين صبري بعد أن أكد لهم أن مصر سوف تؤدي الواجب الذي عهد إليها بصد المغيرين على الصحراء في الأماكن التي تعسكر فيها ودفع الغارات عن قناة السويس[3].

وفي أثناء افتتاح البرلمان لدورته العادية يوم 14 نوفمبر 1940 توفي حسين صبري أثناء تلاوته خطبة العرش، وألف الوزارة بعده "**حسين سرى**"[4]، وأعلن أن سياسة وزارته هي نفس سياسة الوزارة السابقة، كما شهدت فترته اشتداد الغارات الجوية على الإسكندرية والقاهرة[5].

---

(1) حسن صبري: سياسي مصري من رؤساء الوزارات، تدرج في المناصب القضائية، عين سفيرا لمصر بلندن. انظر: أحمد عطية الله: **المرجع سابق**، ص464.

(2) حسين حسني: **المصدر سابق**، ص، ص 146، 147.

(3) عبد العظيم رمضان: **مصر قبل عبد الناصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص، ص245_247.

(4) حسين سرى: مهندس وسياسي مصري ولد عام 1892 درس بباريس وتخصص في شؤون الري، تدرج في وظائف وزارة الأشغال العمومية عام 1938، ثم تقلد وزارات أخرى قبل أن يتولى رئاسة الوزارة. انظر: أحمد عطية الله: **المرجع السابق**، ص 465.

(5) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3، ص، ص101_103.

إلا أن هذه الوزارة فقدت ثقة الملك فاروق بسبب أزمة حكومة "**فيشي**"، هذه التي قامت على أثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا إلى قسمين، قسم احتله الألمان وفيه باريس وشطر يخضع "**لحكومة بيتان**"[1] وعاصمته فيشي هذه الأخيرة التي كانت موالية "**لدول المحور**"[2]، حيث طلبت بريطانيا من مصر قطع علاقاتها بحكومة فيشى، واستطاع حسين سرى استصدار قرار من مجلس الوزراء بقطع العلاقات، وكان هذا وفاروق خارج البلاد، فسارع رئيس الديوان الملكي بالتدخل وإقناع الوزراء بتعديل قرارهم من قطع العلاقات إلى إيقافها بين فرنسا ومصر[3]، وبقرار وعندما علم الملك فاروق بذلك ثار غضبه، وجاءت أيضا أزمة التموين بين السواد الأعظم من الناس حيث شح الخبز، واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة سياسية حادة إذ قامت مظاهرات نادى فيها المظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا " تقدم يا روميل! إلى الأمام ياروميل" حيث أن الألمان بقيادة الجنرال "**روميل**"[4] كانوا يتقدمون نحو مصر. فاضطربت أعصاب بريطانيا، فطلبت من حسين سرى وضع حد لها فلم يستطع، مما أدى به إلى تقديم استقالته في 2 فيفري 1942[5].

ب) <u>الاتصالات المصرية السرية بدول المحور:</u>

أدت السياسة البريطانية في مصر والمتمثلة في سيطرتها على اقتصاد البلاد وتسخيره لخدمتها وكذا محاولتها توريط مصر في الحرب، بالإضافة إلى انتصارات دول المحور التي نزعت هيبة

---

[1] بيتان هنري فليب: (1856_1951) مارشال ورجل دولة فرنسي، عين سفيراً في اسبانيا (1939_1940)، ثم أصبح رئيسا للوزراء ووقع الهدنة مع ألمانيا في جوان 1940 وأوقف الدستور في جويلية، تقلد منصب رئيس الدولة في **فيشي** وصار رئيس شكلي، حوكم بتهمة الخيانة عقب الحرب العالمية الثانية وحكم عليه بالموت ثم أبدل الحكم بالسجن مدى الحياة، ولا يزال تعاونه مع الألمان ميدان النقاش. انظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، مج 1، ص625.

[2] دول المحور: هو اسم سياسي اصطلاحي استخدم منذ عام 1936، قصد به الحلف الذي كان يضم ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية والذي قام على أساس اتفاقية بين البلدين، وتحول إلى تحالف عسكري بعد المعاهدة الألمانية الايطالية في 22 ماي 1939 وعرف حينذاك باسم محور برلين_ روما_ وبعد دخول اليابان كطرف ثالث عرف الحلف باسم محور برلين روما _طوكيو في 1940. انظر: أحمد أعطية الله: **المرجع السابق**، ص، ص1161، 1162.

[3] محمد أنيس: **4 فبراير 1942 في تاريخ مصر سياسي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص، ص8، 9.

[4] أروين روميل: قائد ألماني من مواليد 1891، تدرج في الدراسة الابتدائية والثانوية، ثم دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم عام 1910، تدرج في الرتب العسكرية حتى رقي إلى رتبة الفيلد مارشال في عام 1942، أصبح من أشهر قادة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، توفي في 15 أكتوبر 1944. أنظر: شوقي محمد بدران: **معركة العلمين وقادتها**، المطبعة الفنية الحديثة (د. م)، 1967، ص، ص 41، 42.

[5] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3، ص106.

الاحتلال البريطاني إلى تشجيع جهات مصرية رسمية وشعبية بالقيام باتصالات سرية بدول المحور للتخلص من التواجد البريطاني في مصر[1].

ومن بين هذه الاتصالات نجد:

1_ علي ماهر: عندما بدأت الحرب كانت علاقته ببريطانيا ودية، لكن مع توالي انتصارات الألمان تبنى موقفا مؤيدا للمحور واستمر به حتى بعد إقالته، حيث نجد أن المتظاهرين الذين هتفوا في بداية سنة 1942 النداء المشهور << إلى الأمام ياروميل>>، قد هتفوا أيضا باسم علي ماهر[2] كما اكتشفت المخابرات البريطانية في وثائق ألمانية أنه كان يحصل على أموال عن طريق بنك درسدنر Dresdner[3].

2_ ضباط الجيش المصري: وهم مجموعة الضباط الشبان الذين التحقوا بالكلية الحربية بعد معاهدة 1936، وكانوا يمثلون السواد الأعظم للشعب من أبناء الأسر المتوسطة، وبحكم أصولهم الاجتماعية كانوا يمثلون عناصر وطنية شديدة الحماس لتحرير وطنهم، ومنهم نشأ التجمع الوطني الأول للضباط عام 1938، هذا التجمع الذي ضم مجموعة من الشبان الذين جمعهم شعور الكره للقادة البريطانيين في البعثة العسكرية وكان من بينهم "محمد أنور السادات"[4]، ولقد أرادوا إشراك كل من علي ماهر وعزيز المصري معهم، فلم يستطيعوا إلا الاتصال بعزيز المصري[5]، ومع مهاجمة قوات المحور للحدود المصرية وتقدمها نحو الداخل قام التنظيم بإرسال أحد أعضاءه على متن طائرة حربية إلى روميل ليعلموه استعدادهم للتعاون معه ضد بريطانيا مقابل مدهم بالسلاح والعتاد، إلا أن المحاولة لم تفلح لأن الألمان ظنوا أن الطائرة تابعة

---

(1) عبد العظيم رمضان: **مصر قبل عبد الناصر**، المرجع السابق، ص، ص264، 265.

(2) **نفسه**، ص، ص270_272.

(3) السعيد رفعت: **المرجع السابق**، ص89.

(4) محمد أنور السادات: ولد في ديسمبر 1918 في محافظة المنوفية، تخرج من الكلية الحربية عام 1938 برتبة ملازم ثاني تعرض للسجن والاعتقال عدة مرات، أعيد للخدمة بالجيش عام 1950 برتبة نقيب، أذاع أول بيان للثورة صباح يوم 23 جويلية 1952 من إذاعة القاهرة، عين وزيرا للدولة في عام 1954 ،انتخب رئيسا للجمهورية في 17 أكتوبر 1970، انظر: محمد فيصل عبد المنعم: **إلى الأمام ياروميل،أسرار لم تنشر عن فترة حاسمة في تاريخ مصر السياسي والعسكري**، دار الكتب، مصر،1976 ص، ص17، 18.

(5) **نفسه:** ص، ص50، 51.

لبريطانيا فأسقطوها ولقي الطيار المصري حتفه[1].

وعلي أثر هذه الحادثة قامت المخابرات المصرية بالتعاون مع المخابرات البريطانية بالقبض على أنور السادات واحد رفاقه، ولقد رفض أنور السادات أن يحاكمه ضابط بريطاني، إلا أنه قد تمت محاكمته وامتنع عن الكلام، ومن ثم تقرر إيقافه هو ورفيقه من الخدمة ليتم طردهما من الجيش في 18 أكتوبر 1942[2].

أما اتصالات عزيز المصري فتعود إلى عام 1940، حيث بدأت محاولات الألمان الاتصال به، ووضعوا خطة لإخراجه من مصر وتهريبه[3]، ويقول عزيز المصري أنه تم اللجوء إلى هذه الخطة بعد أن تم رفض السماح له بالسفر وسحب جواز سفره، كما يقول أن تعاونه مع الألمان لم يكن عمالة، بل أنه كان واحدا من المصريين الذين أحبوا الألمان ورحبوا بهم ورأوا أنهم أحسن من بريطانيا، كما قال أن التواصل بينه وبين ألمانيا كان يتم عن طريق رجال السلك الدبلوماسي في المفوضية السويدية بالقاهرة. ويذكر أن محاولته الأولى للخروج من مصر فشلت بسبب عطل في السيارة وهو في طريقة إلى مكان الالتقاء بالألمان وبالتالي تأخر عن الموعد[4].

وبعدها ازداد نشاطه بالاتصال بضباط الجيش للاستفادة من مجموعتهم بالجيش والربط بين العمل الخارجي والداخلي، حيث أبلغهم أن الألمان اتصلوا به وأبلغوه باستعدادهم لاختطافه ونقله لقيادتهم حتى يستفيدوا من خبرته، وبعدها قام عزيز المصري بمحاولة ثانية للخروج من مصر وكانت هذه المرة على متن طائرة تحمله هو وضابطين اثنين وكان الاتجاه نحو بيروت، حيث هناك السيطرة لحكومة فيشي الموالية للألمان، لكن الطائرة سقطت وتم القبض عليهم[5].

3_ الملك فاروق: تعود اتصالاته بايطاليا إلى ما قبل الحرب، وذلك عندما اتصل سفير مصر بروما بوزير الخارجية الايطالي وسأله عن التأييد الذي ستحصل عليه مصر إذا ما التزمت الحياد في الحرب المتوقعة، إلا أن الوزير لم يعطه جوابا[6].

---

(1) عبد العظيم رمضان: **مصر قبل عبد الناصر**، المرجع السابق، ص، ص274، 275.

(2) محمد فيصل عبد المنعم: **المرجع السابق**، ص، ص138_141.

(3) **نفسه**، ص، ص55،56.

(4) محمد عبد الحميد: **المرجع السابق**، ص، ص130_132.

(5) عبد العظيم رمضان: **مصر قبل عبد الناصر**، المرجع السابق، ص279.

(6) صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص، ص24، 25.

أما اتصالاته بألمانيا فتعود إلى أوت 1939 عندما التقى سفير مصر في برلين بالوكيل المساعد للخارجية الألمانية، ووضح له رغبة الملك فاروق بالحصول على تأييدهم في أي مواجهة مقبلة له مع بريطانيا قد تؤدي إلى خلعه، ولقد حصل الوزير المفوض فقط على التأييد المعنوي ويبدوا أن السياسة الألمانية في هذه الفترة لم تتطلع لتصعيد المواجهة مع بريطانيا[1].

كانت أهم الاتصالات التي تمت بين الملك فاروق وألمانيا هي الاتصالات التي قام بها السفير المصري بإيران مع السفير الألماني في نفس البلاد في أفريل 1941، حيث عبر السفير المصري عن احترام الملك والشعب المصري لألمانيا وتمنيهم لها بالانتصار، ورغبتهم بمشاهدة قوات التحرير الألمانية في مصر، وقد ردت ألمانيا عن هذا التعاطف بمذكرة تؤكد فيها أن حرب ألمانيا هي ضد بريطانيا وحدها، وهدفها هو طرد بريطانيا وإقامة نظام جديد يقوم على مبدأ المصالح المشروعة لكل الشعوب[2].

وفي 29 جوان 1941 كشف الملك فاروق للألمان عن طريق سفير مصر بطهران عن خطة بريطانية لغزو إيران، ولا يعلم كيف تم للملك الحصول على هذه المعلومات، ولقد كانت هيئة الأركان البريطانية قد قامت بهذا القرار لحماية آبار البترول في إيران من الوقوع في يد القوات الألمانية[3]، وفي بداية عام 1942 يبدي الملك فاروق لألمانيا قلقه حول المحادثات التي تتم بينها وبين الخديوي المخلوع عباس حلمي، وكان هذا الاتصال آخر اتصالات الملك فاروق قبل حادث 4 فيفري1942[4].

ج) حادث 4 فيفري 1942:

أثبتت المظاهرات التي خرجت في مصر عجز وزارات القصر عن تحقيق الأمن في البلاد مما دفع بريطانيا بالتفكير بأن الحل يكمن في تأليف وزارة قومية تشترك فيها كافة الأحزاب، تكون

---

[1] وجيه عبد الصادق عتيق: **الملك فاروق وألمانيا النازية خمس سنوات من العلاقة السرية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992 ص، ص 22_24

[2] لوكاز هيرزويز: **المرجع السابق**، ص306.

[3] وجيه عبد الصادق عتيق: **المرجع السابق**، ص، ص43، 44

[4] عبد العظيم رمضان: **مصر قبل عبد الناصر**، المرجع السابق، ص269.

برئاسة زعيم الأغلبية[1]، وتعود رغبة بريطانيا بعودة الوفد إلى الحكم إلى قبل ذلك، حين هاجم النحاس السياسة البريطانية بعنف في تطبيقها للمعاهدة في خطبة ألقاها في أوت 1941، ومع استمرار الوفد في إشعال الحركة الوطنية، أرادت بريطانيا تجنب معاكساته عن طريق تحقيق رغبته في العودة الحكم[2].

وعند استقالة حسين سرى في 2فيفري 1942، التقى السفير البريطاني بمصر بالملك فاروق وطلب منه تشكيل وزارة ترضى بها غالبية الشعب، وتستطيع إحكام قبضة الوضع الداخلي، وطلب منه أيضا دعوة مصطفى النحاس، فرد عليه الملك بأنه قد دعا الزعماء السياسيين ومن بينهم النحاس للحضور يوم 3 فيفري من أجل تشكيل وزارة ائتلافية[3].

وفي الاجتماع الذي جمع الزعماء السياسيين رفض النحاس تشكيل وزارة ائتلافية، وبرر ذلك لكونها لا تتفق مع مصلحة البلاد، وأن نفع البلاد لا يتحقق إلا في ظل وزارة وفدية[4]، ولما علم السفير البريطاني بمصر برفض النحاس أرسل على الساعة السابعة مساءا إلى الرئيس الديوان الملكي لكي يحضر إلى دار السفارة، وأخبره أن يبلغ الملك فاروق بأن يستدعي النحاس ويطلب منه تشكيل الحكومة[5].

وفي صباح اليوم التالي تسلم رئيس الديوان من السفير البريطاني إنذارا هذا نصه "**ما لم اسمع قبل الساعة السادسة مساء اليوم بأنه تم تكليف النحاس بتشكيل الحكومة، فإن جلالة الملك فاروق عليه أن يتحمل تبعات ذلك**" [6]، و كان السفير البريطاني قد حصل على تفويض من لندن لندن يعطيه الحرية في فرض الحل الذي يراه مناسبا، وإن اضطر لاستخدام القوة وعزل الملك إذا رفض قبول الحل[7].

---

(1) عبد العظيم رمضان: **قضايا في تاريخ مصر المعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص249.

(2) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص109.

(3) محسن أنيس: **مرجع سابق**، ص، ص11، 12.

(4) عبد العظيم رمضان: **قضايا في تاريخ مصر المعاصر**، المرجع السابق، ص58.

(5) تريفور ايفانز: **مذكرات اللورد كليرن (1934_1946)**، تر: عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة 1995، ج 2، ص24.

(6) **نفسه**: ص37.

(7) حسين حسني: **المصدر السابق**، ص156.

وبعد هذا الإنذار عقد الملك فاروق اجتماعا على الساعة الرابعة مساءا، حضره عدد من الزعماء السياسيين وممثلي الأحزاب، وتمت مناقشة الإنذار، ولقد نفى النحاس علمه به، ولم يتم التوصل لحل بسبب تمسك النحاس برأيه السابق وهو تشكيل حكومة وفدية وليست ائتلافية، فقرر المجتمعون في الأخير رفض الإنذار لأنه يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها وتم التوقيع على القرار من الجميع ومن بينهم النحاس[1].

وعلى الساعة السادسة وربع مساءا سلم رئيس الديوان للسفير البريطاني رسالة تتضمن القرار الذي خرج به اجتماع الملك مع الزعماء، فأبلغه السفير بأنه سيصل إلى القصر على الساعة التاسعة مساءا لمقابلة الملك[2] وعلى الساعة التاسعة، حضر السفير ومعه قائد القوات البريطانية في مصر، ومعه عدد من الدبابات التي حاصرت القصر من جميع الاتجاهات، واجتمع السفير ومعه عدد من الضباط البريطانيين المسلحين بالملك وبرفقته رئيس ديوانه في مكتب الملك فاروق[3]. وبعدها تلا السفير بيانا اتهم فيه الملك بمساعدة العدو وأنه انتهك التزامات مصر اتجاه اتجاه بريطانيا وأنه لم يعد مناسبا للجلوس على العرش، وسلمه وثيقة التنازل على العرش، وكان الملك على وشك توقيعها، إلا أن رئيس ديوانه أحمد حسين همس بأذنه، فتردد الملك وطلب فرصة أخرى[4]، وأنه سوف يستدعي النحاس لتشكيل الوزارة الجديدة، ويقول السفير أنه تردد لبرهة من الزمن ثم وافق أن يعط الملك فرصة جديدة، وذلك من أجل تجنب تعقيدات محتملة، وغادر السفير القصر[5].

وبعد انتهاء المقابلة اجتمع الملك بالزعماء السياسيين على الساعة العاشرة، وطلب منهم نسيان ما حدث اليوم، وكلف النحاس بتشكيل وزارة وفدية، وحدثت مشادات كلامية بين الزعماء والنحاس حيث وصف أحمد ماهر وزارة النحاس أنها مستندة إلى أسنة رماح الانجليز[6]، إلا انه هناك من

---

(1) محسن أنيس: **المرجع السابق**، ص، ص13_16.

(2) تريفور ايفانز: **المصدر السابق**، ج 2،ص42.

(3) محسن أنيس: **المرجع السابق**، ص16.

(4) ارتيمس كوبر: **القاهرة في الحرب العالمية الثانية (1939_1945)**، تر: محمد الخولي، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2015، ص18.

(5) **نفسه**، ص، ص50،51.

(6) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3، ص110.

يرى أن الملك هو الذي قبل الإنذار على أسنة رماح الانجليز وليس النحاس، لأن هذا الأخير قبلها بناء على تكليف الملك له[1].

ولقد اختلفت الآراء حول علم النحاس بهذا الإجراء التعسفي، ورغم نفي الوفد لوجود أي اتصالات، إلا أن المراسلات البريطانية المصرية توضح أن التفاهم كان قائما بين السفير البريطاني في مصر والنحاس[2]، أما السفير البريطاني في مصر، فيعترف في مذكراته أنه جاء بالوفد إلى الحكم من أجل الحد من نفوذ القصر، حيث يرى أن السياسة المصرية تعتمد على ثلاث ركائز وهي القصر والوفد وبريطانيا وإذا طغت أحداها على الأخرى يحدث اختلال في التوازن، وأنه سيأتي يوم يستخدم القصر لوضع حد لتطرق الوفد[3].

د) الأوضاع السياسية في أواخر الحرب العالمية الثانية(1942-1945):

بعد تشكيل وزارة النحاس سار على نفس سياسة الوزارات التي سبقته، وهي عدم الإعلان الحرب على دول المحور، كما أبدى تعاونا كبيرا مع بريطانيا، حيث أغلق نادي السيارات الذي كان مركزا للأحاديث المتعاطفة مع الدول المحور، وكذلك ألقى القبض على بعض الشخصيات ذات الميول المحورية وعلى رأسها علي ماهر[4].

أما علاقة النحاس بالملك فلقد كانت سيئة، ظهر ذلك من خلال العديد من الخلافات بينهما وبدا واضحا أن الملك يفكر في التمهيد لإقالة الوزارة، ولقد خطط الملك مع رئيس ديوانه أحمد حسنين على ضرب النحاس وذلك بضم "**مكرم عبيد**" وزير المالية واحد أعمدة الوفد إلى صفوفهم، حيث تم تحديد مقابلة ملكية معه، وتمت المقابلة معه من دون أن يأخذ إذن رئيسه النحاس مما أدى إلى حدوث الخلاف بينهما[5].

ولم يكن هذا سبب الخلاف الحقيقي، حيث هناك من يرجعه إلى غيرة مكرم عبيد من بعض العناصر الوفدية الطموحة المشاركة في الوزارة، كما لعبت زوجة النحاس دورا في هذا، حيث رأت

---

(1) عبد العظيم رمضان: **قضايا في تاريخ مصر المعاصر**، المرجع السابق، ص263.

(2) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص110.

(3) تريفور ايفانز: **المصدر السابق**، ج 2 ص، ص57، 58.

(4) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق ، ص، ص445، 446.

(5) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص، ص 118_120.

أن مكانة مكرم عبيد المقربة من النحاس كانت السبب في الانشقاقات السابقة في الحزب مما أدى بالحزب إلى الوهن[1].

تفاقمت المشكلات بين الطرفين بسبب بعض الطلبات التي أمر النحاس وزارة المالية بتمريرها، ورأى مكرم عبيد أنها غير مشروعة، حيث طلبت الوزارة من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين، إلا أن وزارة المالية رأت أن هناك العديد من الموظفين الأكفاء من غير زملائهم الوفديين أولى بها، كما رفض مكرم تمييز بعض أصهار النحاس في طلبات تصدير مريبة. فطلب النحاس من مكرم الاستقالة فرفض ذلك، مما دفع بالنحاس إلى رفع استقالة الوزارة كلها في ماي 1942، فعهد إليه الملك بتأليفها من جديد، فألفها بعد أن اخرج منها مكرم عبيد وفي جويلية من نفس السنة تقرر فصله من الوفد[2].

وبعد فصله من الوفد لم يبق لمكرم سوى عضوية البرلمان، فأقدم على تأليف حزب تحت تسمية الكتلة الوفدية، ومع تفشي الفساد في الحكومة، رأى خصومها تسجيل فسادها في وثيقة ترفع إلى الملك، وتولى ذلك مكرم عبيد الذي مضى في جمع الوثائق والمستندات حول فضائح الفساد وبتضخم المادة تحولت العريضة لكتاب، واختتم مكرم عبيد هذا العمل بنداء للملك لإقالة الوزارة[3].

وفي أواخر مارس 1943 طبع الكتاب، ووزع على نطاق واسع تحت اسم "**الكتاب الأسود في العهد الأسود**"، مما أدى بالنحاس إلى اعتقال مكرم عبيد[4]. ورأى النحاس بإيعاز من السفير البريطاني الرد على هذه الاتهامات طبقا لأحكام الدستور، فانهالت الأسئلة من الشيوخ والنواب على الوزارة، فردت الوزارة على هذه الأسئلة وأكدت سلامة موقفها، وانتهت المناقشة بحصول الوزارة على الثقة، وبعدها التقى السفير البريطاني بالملك فاروق واخبره أن إقالة الحكومة لا يتفق مع المصلحة البريطانية. ورغم أن الكتاب الأسود لم يتمكن من إسقاط الوزارة إلا أنه اسقط هيبتها[5].

وفي 15 سبتمبر 1944 وبينهما الملك في موكب للصلاة، لاحظ لافتات ترحيب مكتوب

---

(1) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق ، ص، ص449، 450.

(2) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3 ، ص، ص124_126.

(3) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص127.

(4) يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ، ص534.

(5) لطيفة محمد سالم: **المرجع السابق**، ص، ص129_131.

عليها "**يحيا الملك مع النحاس**"، فطلب من مدير الأمن نزعها فامتثل هذا الأخير للأوامر، مما دفع بالنحاس بإيقافه، فحدثت أزمة بين الملك والنحاس، فتوجهت الأنظار لمقر السفارة البريطانية للحكم في الأمر، إلا أن الظروف هذه المرة كانت مختلفة فالحرب قاربت على الانتهاء بانتصار الحلفاء، ولم تعد ظروف الحرب توجب الإبقاء على الوزارة الوفدية، بالإضافة التي تدهور سمعة الوفد، لهذا رأت بريطانيا عدم التدخل في هذا الخلاف الداخلي، وهذا ما كان معناه تفويض القصر بإقالة الوزارة[1].

ولقد تأخرت إقالة الوزارة إلى ما بعد 7 أكتوبر 1944، وهو التاريخ الذي حددته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول العربية المستقلة للتوقيع على "**ميثاق جامعة الدول العربية**"[2]، وذلك حتى لا تفسر الإقالة بأن الملك يعترض على تأسيس الجامعة[3].

وفي 8 أكتوبر 1944 تمت إقالة النحاس، وبعدها بيوم تألفت وزارة أحمد ماهر، والذي قام بالإفراج عن المعتقلين في عهد وزارة النحاس، ومن بين أهم الأمور التي قام بها هو إعداده بيانا وافقت عليه الوزارة يعلن فيه الحرب على ألمانيا واليابان، ويرجع سبب ذلك أن الحلفاء اشترطوا لقبول أي دولة في "**مؤتمر سان فرانسيسكو**"[4] والذي أنشئت فيه "**هيئة الأمم المتحدة**"[5]، أن

---

[1] يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق ، ص، ص460_463.

[2] ميثاق جامعة الدول العربية: حيث أن النحاس عنى بإنشاء جامعة الدول العربية وكان إنشاؤها بإيعاز من بريطانيا، حيث اجتمعت وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الاردن وانتهت إلى وضع ما يسمى برتوكول الإسكندرية، وتم التوقيع عليه يوم 7 أكتوبر 1944 وتضمن هذا الميثاق تأليف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة ومن أهم بنود الميثاق أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، انظر: عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3 ص ص148، 149.

[3] يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ، ص535.

[4] مؤتمر سان فرانسيسكو 1945: مؤتمر دولي عقد في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية ما بين 15 أفريل و26 جوان 1945 لإقامة أسس النظام الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، خرج باقتراح تشكيل هيئة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم فأعلن عن ميثاق الأمم المتحدة المتضمن المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والقائمة على افتراض الضرورة الحيوية القصوى للسلام الدولي. انظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، مج 3، ص، ص112، 113.

[5] هيئة الأمم المتحدة: منظمة دولية أعلن قيامها ومباشرة نشاطها في 24 أكتوبر 1945 تم توقيع على ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو في 26 جوان 1945 من أهدافها حفظ السلم والأمن الدوليين تتكون الهيئة من الأجهزة الرئيسية التالية: الجمعية العامة مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة. انظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، مج 7، ص، ص199، 200.

تعلن الحرب على دول المحور قبل مارس 1945 وكان يعتزم إلقاءه بعد ذلك في مجلس الشيوخ إلا أنه في طريقة إلى هناك تعرض للاغتيال، فخلفه محمود فهمي النقراشي في رئاسة الوزارة وأكمل ما قام به أحمد ماهر، إذ أعلن في 26 فيفري 1945 بأن المملكة المصرية في حالة حرب مع ألمانيا واليابان، وشاركت مصر بوفد في مؤتمر سان فرانسيسكو[1]، وفي 7 ماي 1945 استسلمت ألمانيا، تبعتها اليابان في أوت من نفس السنة، وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية[2].

[1] شحاتة عيسى إبراهيم: **الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2015، ص194.

[2] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3 ص191.

3) المطالب المصرية بجلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادي النيل بعد الحرب العالمية الثانية:

أ) مفاوضات صدقي بيفن 1946:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الآمال العريضة تداعب المصريين في التخلص من الوجود العسكري البريطاني وإنهاء معاهدة 1936[1]، وكانت وزارة النقراشي قد أرسلت في 20 ديسمبر 1945 مذكرة للحكومة البريطانية تطالبها بإعادة النظر فيها[2]، وجاء رد الحكومة البريطانية في 26 جانفي 1946 بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة 1936 هي سليمة في جوهرها، إلا أنها أبدت استعدادها لإعادة النظر في أحكام المعاهدة[3].

وعلى أثر توالي المظاهرات ضد حكومة النقراشي، قدم النقراشي استقالته وجاءت بعدها وزارة إسماعيل صدقي في فيفري 1946[4]، وقد شهد عهد هذه الوزارة حلول سفير جديد لبريطانيا هو "**رونالد كامبل**" الذي كان من الموظفين القدامى في السفارة ومن أصدقاء إسماعيل صدقي، وهو ما شجع الوزارة على الإسراع بفتح باب المفاوضات، وفي 7 مارس شكل صدقي وفدا رسميا لإجراء المفاوضات ضم ممثلين عن السعديين والدستوريين والكتلة الوفدية، وامتنع عن التمثيل كل من الحزب الوطني الذي تمسك بسياسته لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، وكذلك الوفد الذي اشترط الرئاسة والأغلبية في هيئة المفاوضة[5].

أما الوفد البريطاني فقد تألف من عدة ممثلين عن الجيش كما ضم وزير الطيران "**اللورد ستانسجيب**" ، وقد قرر "**ارنست بيفن**" [6] وزير الخارجية البريطاني ترأس الوفد عندما تصل

---

[1] يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ، ص593.

[2] سيرانيان: **مصر ونضالها من أجل الاستقلال (1945_1952)**، تر: عاطف عبد الهادي علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1998، ص116.

[3] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3 ص186.

[4] سيد عبد الرزاق يوسف عبد الله: **المرجع السابق**، ص503.

[5] يونان لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ، ص، ص542، 543.

[6] أرنست بيفن: (1881_1951) سياسي بريطاني أصبح وزيرا للخارجية في عام 1945، تفاوض مع صدقي لإجراء مفاوضات الجلاء عن مصر، عارض الهيمنة الصهيونية الكاملة على السياسة الخارجية البريطانية والأمريكية فشنت عليه حملة تشهير ضده في أواخر أيامه وبعد مماته. انظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، مج 1 ص652.

المفاوضات لمرحلة أكثر أهمية[1].

بدأت المفاوضات في نصف شهر أفريل 1946 وكانت منحصرة بين إسماعيل صدقي من جهة واللورد ستانسجيب والسفير البريطاني في مصر من جهة، ولم يتم التفاهم بسبب إصرار بريطانيا على إبقاء قاعدة عسكرية في منطقة قناة السويس في وقت السلم والحرب[2] وفي 7 ماي أصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه عرضها سحب جميع قواتها البرية والجوية من مصر، وأنه بالمفاوضات سيتقيد تحديد مراحل جلاءها والموعد الذي يتم فيه، والاتفاق على التدابير التي تتخذها الحكومتان لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر الحرب[3].

وبدأت المفاوضات الرسمية في 9 ماي 1946، وتم خلال هذه المفاوضات أن قدمت بريطانيا مشروع معاهدة شبيهة بمعاهدة 1936 في الكثير من المسائل منها أن تلتزم مصر بتقديم جميع التسهيلات لبريطانيا في حالة حرب أو خطر حرب، وأن يكون للقوات البريطانية الحرية في دخول مصر والتنقل فيها، وإذا كانت معاهدة 1936 مقصود بها حماية قناة السويس باعتبار أنها جزء من مصر وطريق عالمي للموصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، فالمشروع الجديد المرغوب منه هو إيجاد قاعدة في مصر تتولى فيها بريطانيا وقت العدوان حماية مصر والبلاد المجاورة، فأي عدوان على هذه المناطق يحول مصر لقاعدة حربية، ويكون من حق الحكومة البريطانية المطالبة بإعلان الأحكام العرفية[4].

كما ظهرت خلافات حول الجلاء حيث طلب الوفد البريطاني في البداية 5 سنوات للجلاء ثم اختصرت لثلاث سنوات، واقترح الوفد المصري أن يتم الجلاء في عام واحد، كما تم الخلاف حول وحدة وادي النيل مصر والسودان، حيث رفض الجانب البريطاني دراسة هذه المسألة بحجة أن هذا الموضوع خارج عن نطاق المفاوضات[5].

ولما كانت استحالة قبول المسائل الواردة في المشروع البريطاني تم الاتفاق على إصدار بيان

---

[1] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص152.

[2] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3 ص198.

[3] طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص191.

[4] إسماعيل صدقي: **المصدر السابق**، ص، ص134_136.

[5] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص138

يوم 23 ماي 1946 جاء فيه أن تبادل الآراء بين الوفدين أظهر أن هناك بعض المسائل، التي رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها إلى الوزير الخارجية بيفن[1].

وفي 18 جوان قابل السفير البريطاني بمصر إسماعيل صدقي، واقترح عليه إقامة لجنة الدفاع المشترك من مصر وبريطانيا، وتمت الموافقة على ذلك وتمت مواصلة المفاوضات[2].

وتزامنت عودة المفاوضات بقيام بريطانيا بالجلاء الجزئي عن القاهرة ومناطق أخرى لإضعاف الحركة الرامية لقطع المفاوضات، ولقد اشترطت بريطانيا الشروط التالية:

1_ توافق بريطانيا على جلاء قواتها من مصر خلال ثلاثة أعوام بشرط تشكيل مجلس انجليزي مشترك للدفاع عن مصر، كما تصر بريطانيا على حقها في نقل قواتها إلى مصر في أي وقت ترى فيه أن أمن مصر معرض للخطر.
2_ من الضروري العمل على إبقاء الوضع الراهن في السودان[3].

لكن الوفد المصري أصر على الجلاء خلال عام واحد وإعلان وحدة مصر والسودان، لذلك قطعت المحادثات في نهاية أوت 1946، وبعدها قامت بريطانيا بإجراء بعض التعديلات لاستئناف المفاوضات فقلصت مدة الجلاء لعامين، أما فيما يخص مسألة السودان فأحيل النظر فيها إلى بعد إبرام المعاهدة الجديدة، فلم يوافق الوفد المصري وقطعت المحادثات[4].

وبسبب هياج الرأي العام في مصر وانقسام الوفد المصري على نفسه، قدم صدقي استقالته في إلا أن الملك طلب منه العدول عن رأيه، وهذا ما أكسبه دعما سياسيا في مواجهة الأعضاء المناوئين له[5].

ولما اشتدت الحملة على إسماعيل صدقي واتهمته كافة الهيئات بالتفريط بحقوق البلاد، وجد صدقي اللقاء الشخصي مع رئيس الوزراء البريطاني أرنست بيفن المخرج مما هو فيه، فسافر

---

(1) إسماعيل صدقي: **المصدر السابق**، ص138.
(2) مازن مهدي عبد الرحمان الشمري: **المرجع السابق**، ص216.
(3) سيرانيان: **المرجع السابق**، ص، ص178، 179.
(4) منال عباس كاظم الخفاجي: **المرجع السابق**، ص203.
(5) طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص، ص198،199.

صدقي مصحوبا بوزير خارجيته إلى لندن يوم 18 أكتوبر 1946 وانتهت المباحثات إلى مشروع معاهدة وقع عليها الطرفان يوم 25 أكتوبر 1946[1]، وجاء فيها:

1_ إنهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتحالف 26 أوت 1936.

2_ اتفق الطرفان أنه في حالة الاعتداء المسلح على مصر أو اشتباك بريطانيا في حرب نتيجة وقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق وبعد المشاورة،أي إجراء تتبين ضرورته[2].

3_ تحقيقا للتعاون بين الطرفين، تنسق تدابير للدفاع المشترك فتتكون لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين لدراسة المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين المتعاقدين في البحر والبر والجو[3].

4_ إن السياسة التي يتعهد الطرفان المتعاقدان بإتباعها في السودان، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلا، وانتظارا لأن يستطيع الطرفان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير، تحفظ معاهدة 1988.

كما اتفق الطرفان على أن الجلاء التام يجب أن يتم قبل أول سبتمبر 1949[4]. وبعد عودة صدقي صرح أنه نجح في مهمته وهي تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري رغم أن النص كان لا يعني أي نوع من أنواع الوحدة بل فيه إبقاء لنظام الإدارة القائم في السودان[5] وبعدها عرض إسماعيل صدقي مشروع المعاهدة على هيئة الوفد الرسمي للمفاوضات فقوبل بالرفض من معظمهم مرجعين ذلك بسبب طول مدة الجلاء البالغة ثلاث سنوات، كما أن مبدأ الدفاع المشترك ينتج عنه اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وتزايد القوات البريطانية وعودة

---

[1] نوال عبد العزيز مهدي راضي: **صدقي والإخوان ووفد السودان عام 1946**، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1988، ص 94.

[2] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3 ص202.

[3] إسماعيل صدقي: **المصدر السابق**، ص208.

[4] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق، ج 3، ص، ص204، 205.

[5] طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص200.

الاحتلال، كذلك أن المشروع يحتفظ بالأحوال الراهنة في السودان بل أنه يمهد لفصله عن مصر[1].

وبعدها قام صدقي بحل الوفد الرسمي للمفاوضة، ثم قام بعرض المشروع على البرلمان والذي يشكل السعديون والأحرار الدستوريون فيه الأغلبية، ورغم انسحاب خمسة وخمسين عضو نال المشروع الثقة بالأغلبية[2].

أدركت بريطانيا استحالة تنفيذ مشروع المعاهدة لأن صدقي لم يستطيع مصارحة الرأي العام بحقيقة النص الخاص بالسودان فأرادت بريطانيا دفعه للاستقالة، فكلف وزير الخارجية البريطاني بيفن الحاكم العام للسودان أن يعلن على لسان الحكومة البريطانية أنه لا يوجد تغيير في الحكم السودان، وأشار الحاكم العام أن صدقي عبر للوفد البريطاني المفاوض بأنه لا شيء في المعاهدة يقيد حق السودانيين في تحقيق الاستقلال، وقد أنكر صدقي هذا الاعتراف[3].

ب) <u>عرض القضية المصرية على مجلس الأمن 1947:</u>

بعد أن قدم إسماعيل صدقي استقالته في ديسمبر 1946، ترأس محمود فهمي النقراشي الوزارة وأعلن أن هدف حكومته هو جلاء الجنود الأجنبية وتحقيق وحدة مصر والسودان، ومعالجة الموقف بكل الوسائل، ومنها الالتجاء إلى "**مجلس الأمن**"[4] إن دعا الأمر ذلك[5].

استأنف النقراشي المفاوضة مع السفير البريطاني في مصر، لكنه لم يصل إلى نتيجة بسبب

---

[1] محمد عبد الرحمان حسين: **المصدر السابق**، ص173.

[2] نوال عبد العزيز مهدي راضي: **المرجع السابق**، ص، ص99، 100.

[3] طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص، ص201، 202..

[4] مجلس الأمن: أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة يتألف من خمسة عشر عضوا، منهم خمسة أعضاء دائمين وهم الصين الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عامين ولكل عضو في المجلس الأمن صوت واحد، ويتم الاقتراع في مجلس في مسائل الإجراءات بموافقة تسعة أعضاء مهما كانوا، بلا تفرقة بين الدول الدائمة وغير الدائمة، وقد جرى العمل على اعتبار إدراج المسائل في جدول أعمال المجلس أو شطبها منه من المسائل الإجرائية، أما المسائل الموضوعية فيتطلب الاقتراع عليها تسعة أعضاء على أن يكون من بينهما جميع الدول الخمس الدائمة متفقة، وهذه هي قاعدة إجماع الدول الكبرى والتي كثيرا ما بشار إليها بحق الاعتراض أو الفيتو. انظر: وضاح زيتون: **معجم المصطلحات السياسية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، (د. م)، 2014، ص، ص291_293.

[5] سيد عبد الرزاق يوسف عبد الله: **المرجع السابق**، ص، ص507، 508.

إصرار الحكومة البريطانية على موقفها، فقرر مجلس الوزراء يوم 25 جانفي 1947 أن يعرض قضية مصر على مجلس الأمن[1].

وفي 8 جويلية من نفس السنة تقدمت حكومة النقراشي بطلب للأمم المتحدة، تدعوها فيه بالعمل على حل القضية المصرية، وطلب رئيس الوزراء من مجلس الأمن اتخاذ قرار بجلاء القوات الانجليزية عن مصر والسودان وإلغاء الحكم الثنائي في السودان، لأن وجود قوات أجنبية على أرض دولة عضو في الأمم المتحدة دون موافقة حرة من شعبها يعد إهانة لكرامتها وسيادتها ويخالف المبادئ الرئيسية للمساواة في السيادة بين أعضاء المنظمة الدولية، واستمرت مناقشة القضية المصرية في مجلس الأمن من 5 أوت إلى 10 سبتمبر 1947[2].

طلبت بريطانيا عبر مندوبها بشطب القضية المصرية من جدول أعمال مجلس الأمن بحجة أن معاهدة 1936 خولتها إبقاء قواتها في مصر والسودان حتى عام 1956، وكذلك اتفاقية 1899 التي أقرت لها المشاركة في إدارة السودان، وأنها شاركت في مفاوضات "صدقي بيفن" رغم أنها لم تكن مرغمة على ذلك، كما أن مشروع هذه المعاهدة رفضته مصر لأنه أعطى للسودانيين حق اختيار وضعهم في المستقبل، وأن بريطانيا ستستمر في مواصلة سياستها في هذه المسالة والتي تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة ومصالح السودانيين[3].

فردت مصر على ذلك بقولها أن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرام معاهدة 1936، لأن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها، أما فيما يخص مسألة السودان فهي مسألة داخلية ستعالج بين مصر والسودان، على أن يتحدث السودانيون عن أنفسهم لا أن تتحدث عنهم حكومة أجنبية[4].

وفي آخر جلسة والتي تمت في 10 ديسمبر تم عرض الاقتراع على اقتراحات من بعض المندوبين ترمي إلى الرجوع للمفاوضات الثنائية، ولم تتم الموافقة على هذا الاقتراح لأنه لم يجد العدد الكافي من الأصوات لإقراره، وبعدها أعلن مجلس الأمن أنه لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية، وستظل المسألة المصرية مدرجة في جدول الأعمال، ومعنى ذلك أن المجلس ترك

---

(1) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3 ص228.

(2) سيرانيان: **المرجع السابق**، ص190.

(3) منال عباس كاظم الخفاجي: **المرجع السابق**، ص214.

(4) عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3 ص، ص233_235.

القضية معلقة، وأحجم على أن يؤدي واجبه في أن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن مصر طبقا لمبادئ الحق والعدل وأحكام ميثاق الأمم المتحدة[1].

كان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة من بين الدول الأعضاء المستديمة الخمس في مجلس الأمن الذي وقف إلى جانب المطالب المصرية، وقد بددت محصلة طرح القضية في مجلس الأمن أوهام كثير من المصريين، الذين كانوا يعتقدون بإمكانية حل النزاع الانجليزي المصري بالطرق السلمية[2].

وصرح النقراشي عند عودته لمصر بأن الخطة القادمة هي تجاهل بريطانيا وأن مصر في خصومة معها، وأنه سيتم التوجه لتقوية الجيش المصري بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب الخبراء والمستشارين اللازمين له[3].

بالرغم من أن مصر استطاعت توقيع معاهدة صداقة والتحالف مع بريطانيا، إلا أنها لم تحقق الآمال المصرية بالاستقلال التام وظل التدخل البريطاني في شؤون الداخلية المصرية، بل ظهر أكثر للعلن من خلال حادثة 4 فيفري 1942، وبعد حرب العالمية الثانية بدأت الأوساط السياسية المصرية تطالب بضرورة تعديل معاهدة 1936، كما طالبت بجلاء القوة الأجنبية من أراضيها ووحدة وادي النيل، إلا أن مطالبهم لم تتحقق بسبب تمسك بريطانيا بموقفها وحتى مجلس الأمن الذي لجأت إليه مصر لم ينصفها، وأبقى على قضيتها الوطنية معلقة.

---

[1] عبد الرحمان الرافعي، **المرجع نفسه**، ص، ص237، 238.

[2] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص193.

[3]/ شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص210.

الفصل الثالث:

أهم المحطات

السياسية في مصر

(1952_1948)

1) حرب فلسطين 1948 وتأسيس تنظيم الضباط الأحرار 1949:

أ. حرب فلسطين 1948:

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29 نوفمبر 1947، قرار تقسيم فلسطين لدولتين دولة يهودية ودولة عربية، وقد صدر هذا القرار باتفاق 23 دولة ضد ثلاثة عشر وامتناع عشر دول عن الاقتراع، ومن أبرز الدول التي وافقت على القرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[1].

فرأت الحكومات العربية أن القوة وحدها هي السبيل لمنع قرار التقسيم، فرأت تأليف قوات عرفية من أهل فلسطين ومن المتطوعين من أهل البلاد العربية المختلفة، وأن تمدهم هذه الدول بالسلاح وكان محمود فهمي النقراشي من أشد ممثلي الدول العربية حماسة لعدم اشتراك القوات الرسمية في القتال[2].

وكان النقراشي يرى أنه لا يجوز أن تدفع مصر بجيشها إلى فلسطين فتكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس حائلا بينه وبين أرض الوطن، ولقد بقيت هذه الفكرة سائدة لدى النقراشي، إلى أن أصدر الملك فاروق أوامره لرئيس الحربية بإعطاء الأوامر لفرق الجيش المصري باجتياز الحدود المصرية إلى أرض فلسطين، فغير وقتها النقراشي رأيه[3].

ويرجع قرار الملك الفاروق بدخول الحرب لرغبته في اكتساب زعامة عربية، أما انصياع الحكومة لقراره فيرجع للمشاعر العامة بين الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل والكفاح المسلح وكذلك مسابقة "**الإخوان المسلمين**"[4] وغيرها ممن أرسل أفواجا للجهاد في فلسطين، وكذا رغبتها

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق ، ج 3، ص، ص243، 244.

[2] محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية، ط2**، دار المعارف، القاهرة، (د. س)، ج 3، ص41.

[3] سيد عبد الرزاق يوسف عبد الله: **المرجع السابق**، ص، ص576_578.

[4] الإخوان المسلمين: منظمة سياسية دينية أسسها الشيخ حسن البنا عام 1939، تهدف لإقامة دولة إسلامية تستمد قوانينها من الشريعة الإسلامية التي تعتبر متفوقة على جميع المؤسسات الغربية، فهي لن تكون شيوعية ولا ديمقراطية غربية، انتشرت الحركة بسرعة في مختلف أرجاء مصر والوطن العربي، ولكن الطابع السياسي بدأ يغلب على الطابع الديني شيئا فشيئا، في عام 1948 تم حلها من طرف السلطات المصرية واغتيل رئيسها بعد ذلك، وفي عام 1950 أعيد تنظيمها من جديد إلا أن جمال عبد الناصر عاد فحلها إلى جانب الأحزاب الأخرى. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، مج 1، ص، ص112، 113.

في صرف الأنظار عن المشكلات الداخلية للبلاد[1].

وفي 14 ماي 1947 انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، وغادر المندوب السامي البريطاني البلاد، وفي مساء اليوم أعلن عن قيام دولة إسرائيل[2]، وفي اليوم التالي دخلت الجيوش العربية فلسطين، وكانت تمثل هذه الجيوش قوات رمزية لم يتجاوز عددها 20 ألف مقاتل[3].

بدأت العمليات العسكرية المصرية على الساعة السادسة من صباح 15 ماي 1948 باجتياز القوات المصرية الحدود الدولية، وفي طريقها إلى غزة هاجمت بعض المستعمرات الإسرائيلية لكن بسبب شدة تحصنها تركتها تاركة بعض القوات فيها وتقدمت نحو غزة ثم استمرت في التقدم، وفي 11 جوان كان الموقف العام يتلخص في وقوف الجيش المصري على مسافة ثلاثين كيلو متر جنوب تل أبيب[4].

ومع تقدم الجيوش العربية الأخرى وتحرج موقف اليهود، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحالة في فلسطين تهدد السلام في المنطقة، فأعلن مجلس الأمن وقف القتال، ولقد استمرت إسرائيل في إدخال الأسلحة والمتطوعين بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا، بينما حيل ذلك على العرب[5].

وبعد انتهاء موعد الهدنة يوم 8 جويلية 1948 قامت إسرائيل بتطويق المنطقة التي يحتلها الجيش الأردني، فانسحب منها الجيش الأردني بدون قتال، وقام الجيش الأردني بإيقاف جميع هجماته من يوم 14 جويلية بحجة نقص الذخيرة مكتفيا بالاستيلاء على الضفة الغربية، مما جعل إسرائيل تتفرغ للعمل ضد الجبهة المصرية[6].

وقامت إسرائيل بشن عدة هجمات على الجبهة المصرية لخلخلة صفوفها، وكانت الخسائر من

---

(1) طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر(1945_ 1953)**، المرجع السابق، ص، ص346، 347.

(2) عمر عبد العزيز عمر: **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص، ص313، 314.

(3) **نفسه:** ص317.

(4) عبد الوهاب بكر محمد: **الجيش المصري وحرب فلسطين (1948_1952)**، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص، ص 117_119.

(5) محمود صالح منسي: **الشرق العربي المعاصر**، (د. د. ن)، (د.م)، 1999، ص، ص312، 313.

(6) رانيا الهاشم: **قصة وتاريخ الحضارات العربية مصر**، (د. مع) ، ص124.

الطرفين، ثم قامت إسرائيل بتنفيذ عملية كبرى أطلق عليها اسم "**الموت للغازي**" إلا أنها فشلت[1].

ثم بدأت الهدنة الثانية في 18 جويلية دون أن تتقيد بفترة معينة وفي 16 أكتوبر 1948 قطعت إسرائيل الهدنة القائمة، وفي شهر نوفمبر وديسمبر تمت محاصرة "**الفالوجة**"، وهي قرية تقع على بعد 40 كيلو متر من غزة و75 كيلو متر من القدس، وكان يرابط بها الجيش المصري وبقيت صامدة وبعدها تدخل مجلس الأمن وقبلت مصر وإسرائيل وقف القتال ابتداءا من 7 جانفي 1949، وجرت بعد ذلك مفاوضات في "**جزيرة رودس**" بين مصر وإسرائيل ووسيط هيئة الأمم وانتهت بتوقيع "**معاهدة رودس**" يوم 24 فيفري 1949 والتي أقرت هدنة دائمة انتهت بها عمليات القتال في فلسطين[2] وبموجبها انسحبت القوات المصرية المحاصرة في الفالوجة بكامل أسلحتها ابتداءا من 26 فيفري 1949، ووضع قطاع غزة وحدوده الشمالية 15 كليو متر شمالا تحت إشراف مصر[3] وترجع أسباب الفشل في حرب فلسطين لأسباب كثيرة نذكر منها أن المحاربين الذين سافروا إلى فلسطين سافروا مجردين من أقوى سلاحين يسافر بهما المحارب:

1_ المعلومات الحقيقية أو شبه الحقيقية عن العدو.

2_ الاطمئنان إلى حسن استعداد الجيش نفسه.

فالجنود المصريون سافروا إلى فلسطين حماسة ودفاعاً عن الوطن، لكنهم عندما وصلوا إلى أرض المعركة اكتشفوا أن كل ما يلزم الجيش ليحارب لا وجود له في جيش مصر، فلا وجود للسلاح والذخيرة، والأكثر من هذا أن المعارك في فلسطين كانت تسير وفق نظام غريب، فالجيش يحارب في فلسطين ولكنه يقاد من القاهرة فتصدر له الأوامر بالتحرك والهجوم دون النظر إلى أصول الحرب، ولا إلى مقدرة الجيش نفسه، وهنا أدرك كل جندي وضابط في جيش مصر أن هذه القيادة يجب أن تتغير، قيادة الجيش وقيادة البلاد[4].

لقد كانت حرب فلسطين 1948 نقطة تحول في تفكير الضباط أعضاء التنظيمات السرية داخل الجيش، حيث اكتشفوا بعضهم البعض من خلال أحاديث السخط على نظام الحكم الذي

---

[1] محمد عودة: **المرجع السابق**، ص191.

[2] عبد الرحمان الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، المصدر السابق،ج 3، ص، ص263، 264.

[3] عمر عبد العزيز عمر: **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص321.

[4] أنور السادات: **أسرار الثورة المصرية**، دار القومية للطباعة والنشر، (د. م)، 1965، ص، ص 240_242.

ورطهم في حرب لم يعد لها عدته على نحو يليق مع ما قاموا به من بطولات، وفي ظروف صعبة فقدوا فيها سبعة وتسعين من خيرة زملائهم، فتوجه فكرهم للتخلص من هذا النظام وأن المعركة الحقيقية ميدانها مصر[1]، يقول جمال عبد الناصر ((**هذا هو وطننا هناك أنه فالوجة أخرى على نطاق كبير ... إن الذي يحدث لنا هنا صورة من الذي يحدث هناك... وطننا هو الآخر حاصرته المشاكل والأعداء، وغرر به... ودفع إلى معركة لم يعد لها**))[2].

ب. تأسيس تنظيم الضباط الأحرار 1949:

إن انشغال الجيش المصري بالسياسة لم يأت بعد حرب فلسطين بل تعود جذوره إلى أثناء الحرب العالمية الثانية أو أبعد من ذلك بقليل، يرى أنور السادات أن البدايات الأولى ترجع إلى عام 1938 في "**منقباد**"، وهي المنطقة التي بدأ بها بعض الضباط من بينهم أنور السادات وجمال عبد الناصر عملهم الوظيفي وبدأ فيها أيضا اتصالهم السياسي[3] والذي بدأ بعد أن قال لهم "**جمال عبد الناصر**"[4] جملة عابرة هي "**الانجليز أصل بلائنا كله**" ولكنها لم تكن عابرة، حيث أراد جمال عبد الناصر أن يبعث بها رسالة كبرى فيهم، وفعلا كان لها الوقع على نفوسهم فالتف الشباب الصغار حول هذه الفكرة وبدأ كل واحد فيهم يكون في محيطه خلية صغيرة ينشر فيها هذه الفكرة ورغم أن هؤلاء الضباط افترقوا، كل منهم إلى جهة عمل أخرى إلا أن الفكرة لم تفارقهم هي وعهد الجماعة، وبدأ كل ضابط يعمل إذا ما وجد فرصة للعمل، فيعمل مستقلا بإرادته في ظاهر الأمر ولكنه في حقيقة الأمر مقيد بإرادة الجماعة المتمثلة في فكرتها الكبيرة وعهدها المقدس[5].

يذكر "**أنور السادات**" أنه ألف أول تنظيم في عام 1939، وضم بعض الضباط من خريجي الكلية الحربية، وهم عبد اللطيف البغدادي، وخالد محي الدين وحسين إبراهيم وأحمد سعودي

---

(1) محمد عادل عبد العزيز: **انهيار الخلافة العثمانية وتوابعه على مصر**، دار غريب، القاهرة، 2007، ص109.

(2) جمال عبد الناصر: **فلسفة الثورة**، ط10، المطبعة العالمية، القاهرة، (د. س)، ص14.

(3) طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص540.

(4) جمال عبد الناصر: ولد سنة 1918، التحق بالكلية الحربية 1937، عين ضابطاً برتبة ملازم ثان 1938، التحق بكلية أركان الحرب وتخرج منها 1948 برتبة رائد، اشترك في حرب فلسطين، نظم الجهاز السري لمنظمة الضباط الأحرار، انتخب رئيسا عام 1956. أنظر: أحمد عطية الله: **المرجع السابق**، ص، ص392، 393.

(5) أنور السادات: **المصدر السابق**، ص540.

وحسن عزت وأحمد إسماعيل[1].

ويذكر "**عبد اللطيف البغدادي**"[2] عن تكوين تنظيم مكون من الطيارين: هو وأحمد سعودي وحسن عزت، ومحمد وجيه إباظة، تأسس في بداية 1940 وتم العمل على تشكيل خلايا سرية وكانت كل خلية تتكون من خمس ضابط، على أن يقوم كل فرد من أعضاء الخلية على تشكيل خلية أخرى، وتم اقتراح اسم أنور السادات لينضم إلى المجموعة، وكان الهدف من هذا التنظيم التصدي للقوات البريطانية وتدمير مخازنها وخطوط مواصلاتها، وعرقلة انسحابها أمام ألمانيا ويعترف البغدادي بسذاجة هذا التفكير ويرجعه لقلة الخبرة العسكرية وصغر السن وعدم وضوح صورة ألمانيا لديهم[3].

وفي هذه الفترة شاهد الضباط المصريون عزيز المصري وراقبوه وهو ينتقد البعثة العسكرية البريطانية، ومحاولته إدخال النظم الألمانية في الجيش، فنظروا إليه كمصلح يرجى النفع من يديه ظهر عزيز المصري في فترة كان فيها الشبان العسكريون يلتمسون طريقهم إلى العمل السياسي فقد كانوا يبحثون عن نجم يهتدون به، وهو يبحث عن مجموعة من الشبان الوطنيين داخل الجيش يؤمنون بالإصلاح[4].

يذكر أنور السادات أنه في لقاء بعزيز المصري قال له أن خلاص البلاد لا يكون إلا بانقلاب على أيدي العسكريين[5]. ولقد حدثت محاولات الاتصال بالقوات الألمانية كمحاولة عزيز المصري المصري الهروب، وكذا محاولة الطيار المصري أحمد سعودي الهرب بالطائرة إلى الألمان وسقوط طائرته وكذا حادثة إلقاء القبض على أنور السادات لاتصاله بالألمان[6] في تلك الفترة[7].

---

(1) أنور السادات: **البحث عن الذات قصة حياتي**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1987، ص34.

(2) عبد اللطيف البغدادي: ولد عام 1917، تخرج في الكلية الحربية ومدرسة الطيران الحربي عام 1939، تدرج من حربية طيار ثان حتى رتبت عقيد. أنظر: لمعي ألمطيعي:**المرجع السابق** ، ص447.

(3) عبد اللطيف البغدادي: **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (د. س)، ج 1، ص، ص12، 13.

(4) عبد الوهاب بكر محمد: **المرجع السابق**، ص، ص271_273.

(5) أنور السادات: **أسرار الثورة المصرية**، المصدر السابق ، ص61.

(6) للمزيد من التفاصيل: أنظر: الفصل الثاني، ص، ص55، 56.

(7) مصطفى عبد المجيد نصير وآخرون: **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص71.

وكان تدخل القيادة البريطانية في الشؤون الداخلية لمصر في 4 فيفري 1942 اهانة للمشاعر الوطنية، وقد استقال عدد من الضباط احتجاجا على هذه الاهانة من بينهم "**محمد نجيب**"[1].

وفي ربيع 1942 التقى بعض الضباط وناقشوا الوضع وقرروا تكوين تنظيم سري يتكون من خمس خلايا يترأسها جمال عبد الناصر[2] وهذه الخلايا:

1_ الإدارة الاقتصادية.
2_ إدارة التشكيلات.
3_ إدارة الدعاية والاتصال بالكتل الشعبية.
4_ إدارة الإرهاب.
5_ إدارة الأمن[3].

وبين عامي (1944_1945) تكررت الصلات بين الضباط وبين تشكيلات كثيرة عسكرية ومدنية، ونشطت جماعة الإخوان في اجتذاب عدد من ضباط الجيش، وكانت الصلة بين الإخوان وضباط الجيش هو الضابط "**عبد المنعم عبد الرؤوف**"، ولقد رحب الضباط بالتعاون وليس الانضمام[4].

وفي عام 1945 قامت اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش المكونة من عبد الحميد كفافي ومصطفى نصير، وجمال منصور وسعد عبد الحفيظ وهم من سلاح الفرسان ببناء القاعدة الثورية في الجيش وذلك بإنشاء الخلايا وتجنيد من يصلح من الضباط للعمل الثوري وتنظيم الصفوف على مستوى الأسلحة كلها وقامت بإصدار المناشير والتي كانت بتوقيع "**ضباط الجيش**" [5].

---

[1] محمد نجيب: عسكري سياسي مصري ولد في 1901 بالخرطوم، التحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة في عام 1917، وتخرج برتبة الملازم الثاني، تدرج بالرتب حتى بلغ رتبة الأميرلاي في عام 1948 وفي هذه السنة التحق بكلية أركان الحرب، شارك في حرب فلسطين، رقي إلى رتبة لواء في 1950، وفي نوفمبر 1951، انتخب رئيسا لنادي الضباط في 9 ديسمبر 1952، أصبح رئيسا للوزراء، ثم انتخب رئيسا لمصر في جوان 1953، أنظر: أحمد عطية: **المرجع السابق**، ص116.

[2] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص، ص339، 340.

[3] أنور السادات: **أسرار الثورة المصرية**، المصدر السابق ، ص160.

[4] **نفسه**: ص، ص200، 201.

[5] مصطفى عبد المجيد ونصير وآخرون: **المصدر السابق**، ص9.

كما كانت أيضا مجموعة الحرس الحديدي بزعامة "**مصطفى كمال صدقي**"وكان ولاؤها للملك حيث كان الملك محبوبا من قطاعات الجيش، ويرون أن ولاءهم للملك هو جزء من ولائهم لمصر كما كان في الجيش عدة مجموعات منظمة في الجيش قبل الضباط الأحرار ولكنها كانت شيئا أخر غير الضباط الأحرار[1].

وباختصار تعددت التنظيمات السرية في القوات المسلحة حتى بات لكل سلاح تنظيمه الخاص ومنشوراته، ولقد بلغ عدد هذه التنظيمات السرية 16 تنظيما في وقت من الأوقات[2] وفي سنة 1944 رأى جمال عبد الناصر أن العمل الفردي لا يفيد وأن العمل يجب أن يكون جماعيا، وأنه يجب إزالة العزلة بين الشعب والجيش، وأن يدرك الشعب أن الجيش معه وليس ضده فتم الاتفاق على نبذ السرية وأصبحت تثار المناقشات العلنية في جميع مشاكل الدولة فانتشر السخط بين صفوف الضباط وتم تحذير الضباط من التأثر بالحوادث الخارجية وكذا الارتباط بأي جماعة من خارج الجيش[3].

بعدها رأت المجموعة تكوين جهاز سري داخل الجيش، من أجل التحضير للعمل الكبير، والذي سيحظى بتأييد الضباط جميعا بعد أن اشتعلت في قلوبهم شرارة السخط، وبدأ العمل السري يأخذ طريقا هادئا حتى لا يلحظ الضباط بأن هناك حركة غير عادية أو عمليات فصل بين الجهاز السري وجموعهم الساخطة، واقترحوا على الضباط تقديم اشتراكات من أجل طبع المنشورات ونوقشت معهم جبهة الأعداد المتكونة من: الاستعمار والملك والأحزاب، فشعر كل ضابط أنه مشترك في محاربة هذه الجبهة وأنه واحد من التنظيم السري، وبينما كانت المجموعة تدبر أمر البدء بالتشكيل السري جاءت حرب فلسطين 1948[4].

ولقد نشطت جماعة عبد الناصر من جديد بعد الحرب رغم أن المجموعة فقدت خيرة عناصرها في الحرب[5]، وفي سنة 1949 تم التحقيق مع جمال عبد الناصر بعد أن ضبط لدى الجهاز

---

(1) خالد محي الدين: **والآن أتكلم**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص، ص63، 64.

(2) محسن محمد: **سقط النظام في 4 أيام ثورة 23 يوليو بالوثائق السرية**، دار الشروق، القاهرة، 1992، ص89.

(3) أنور السادات: **أسرار الثورة المصرية**، المصدر السابق ، ص، ص212_218.

(4) **نفسه**: ص، ص226_228.

(5) سيرانيان: **المرجع السابق**، ص345.

السري للإخوان المسلمين كتاب من كتب الجيش الممنوع تداولها، مكتوب في أعلاه اسم جمال عبد الناصر، وبعدها تم إطلاق سراحه مباشرة، واعتبر جمال عبد الناصر هذه الواقعة بمثابة إنذار، وأن عليه أن يبدأ عملا جاداً حتى يكون مستعداً في الحالات المقبلة[1].

وفي النصف الثاني من 1949 عقد في بيت جمال عبد الناصر الاجتماع الأول للخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار، وكان المجتمعون جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محي الدين وقال جمال عبد الناصر أن معه عبد الحكيم عامر لكنه لم يستطع الحضور وتحدث عن التحقيق الذي تم معه، وأنه أصبح من الضروري تنظيم الأنفس، وطلب من الحاضرين كل منهم أن يكون مجموعة في سلاحه من أجل أن يصبحوا قوة منظمة[2].

وثم أضيف للمجموعة كل من صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وأصبح عدد المجموعة ثمانية أطلق عليها اسم "**اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار**"، وفي نهاية أكتوبر 1949 كان أول اجتماع للمجموعة بعد أن صار عددها ثمانية، وفيه تقرر تغيير النظام القائم في البلاد عن طريق القيام بانقلاب عسكري، وحدد موعد الانقلاب بعد ست سنوات وتم انتخاب عبد الناصر لرئاسة اللجنة، وأصبحت هذه اللجنة تمثل القيادة العليا للتنظيم، وطبق فيها مبدأ القيادة الجماعية ولقد انضم للمجموعة فيها بعد كل من أنور السادات وجمال سالم[3].

ووضع النظام الأساسي للتنظيم كما يلي:

1_ السرية المطلقة في كل شيء.

2_ تخصيص كل ضابط من ضباط مجلس قيادة التنظيم لسلاح من أسلحة الجيش يكون هو المسؤول عليه.

3_ الأخذ بنظام الخلايا، ووجوب عقد اجتماعات الخلايا أسبوعيا وبانتظام.

4_ وجوب ضم أعضاء جدد كل أسبوع وإصدار المنشورات بصفة منظمة أسبوعيا[4].

---

[1] خالد محي الدين: **المصدر السابق**، ص، ص58، 59.

[2] **نفسه**: ص 63.

[3] عبد الطيف البغدادي: **المصدر السابق**، ص، ص33_36.

[4] أنور السادات: **أسرار الثورة المصرية**، المصدر السابق ، ص78.

ولقد تم الاتصال بجمال منصور وكان ضمن مجموعة اللجنة التأسيسية لتنظيم ضباط الجيش وعرض عليه الانضمام فاقترح فكرة توحيد المجموعتين معا، إلا أن جمال عبد الناصر رفض فوافقه جمال منصور ومن معه على الدخول كأفراد[1]. وبعد انضمامها ألحت مجموعة جمال منصور على القيام بعمل سريع فتقرر إصدار المناشير، وفي خريف 1950 تم إصدار المنشور الأول، وعند طبع المنشور الأول كان عدد الضباط أربعون أو خمسون ضابطاً ولكن بعد المنشور حقق التنظيم نفوذا واسعا وعضوية أوسع[2].

[1] خالد محي الدين: **المصدر السابق**، ص78.

[2] **نفسه**: ص، ص81_83.

2) إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف 1936 في عام 1951:

عاد الوفد إلى السلطة من جديد، أثر توليه الوزارة في 12 جانفي 1950، فتهيأت الظروف لاستئناف القضية الوطنية المصرية، بعد أن أصابها الجمود منذ طرحها على مجلس الأمن 1947[1].

فبعثت الحكومة المصرية مذكرة لبريطانيا في مارس 1950، اكدت فيها أن المفاوضات ستكون مثمرة فقط في حالة الجلاء التام والاعتراف بوحدة مصر والسودان[2]، فجاء الرد على المذكرة في 17 ماي من نفس السنة وأن "**الفيلد مارشال سليم**"[3] سيأتي لمصر في أوائل جوان لمباحثة الحكومة المصرية[4].

وصل المارشال سليم إلى مصر في 5 جوان وأكد أنه لا يمكن فصل المسألة السياسية عن العسكرية، وأن الخطر السوفياتي يوجب التكتل بين الدول وأن تتنازل عن بعض سيادتها، وأن تواجد الجيوش البريطانية في قناة السويس هو من أجل الدفاع عن مصر[5].

لكن النحاس أصر على الجلاء وأن الشعب المصري لن يقبل بقاء القوات الأجنبية في البلاد بأي صفة، وأن بقاء القوات الأجنبية هو ما يوجه إليها العدوان السوفياتي، وطلب من بريطانيا مساعدة الجيش المصري في التسليح وبهذا لن تكون هناك الحاجة لبقاء القوات الأجنبية وقت السلم مع الإبقاء على القوات البريطانية في فلسطين، لتكون قريبة من مصر وتدخل وقت الحرب[6].

---

(1) بوناب لبيب رزق: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ، ص، ص548، 549.

(2) سيرانيان: **المرجع السابق**، ص22.

(3) سليم ويليام جوزيف: (1891_1970)، عسكري سياسي بريطاني صعد رويداً رويداً في الرتب العسكرية، قضى على ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، شارك في الحرب العالمية الثانية وخاض فيها عدة معارك، عند انتهاء الحرب عين رئيسا للأركان 1948، أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق**، مج 3،ص236.

(4) مصطفى الحفناوي: **قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة (النزاع المصري البريطاني)**، دار أخبار اليوم، (د. م)، 1952، ج2 ص499.

(5) مصطفى صفوت: **انجلترا وقناة السويس (1845_1951)**، مطابع رمسيس، الإسكندرية، 1952، ص158.

(6) مصطفى الحفناوي: **المصدر السابق** ، ص، ص505، 506.

وفي 28 سبتمبر التقى وزير الخارجية المصري بنظيره البريطاني في نيويورك، وأرجع وزير الخارجية البريطاني "بيفن" سبب فشل المباحثات لموقف الوفد المستبد، فرد عليه وزير الخارجية المصري أن المفاوضات المصرية البريطانية لم تسفر عن نتيجة منذ ستة أعوام، ويرجع ذلك إلى الرأي العام المصري. وبسبب الموقف البريطاني هددت الحكومة المصرية في نوفمبر 1950 بأنها ستلغي معاهدة 1936[1]. والتقى وزير الخارجية المصري مرة أخرى بوزير الخارجية البريطاني في 4 ديسمبر ولم يتم التوصل لنتيجة[2] وبعد عودة وزير الخارجية، قامت المظاهرات في مصر في 13 جانفي 1951 وقدم المتظاهرون عريضة للحكومة تتضمن المطالب التالية:

1_ إلغاء معاهدة 1936.

2_ وقف المفاوضات وانسحاب القوات البريطانية من السويس.

3_ رفض أي اتفاقات للدفاع المشترك[3].

جاء "**هربرت موريسون**"[4] كوزير للخارجية مكان "بيفن" فأراد معالجة الموقف في مصر فتشاور مع سفيره بالقاهرة، فلما رجع السفير إلى مصر استأنفت المحادثات في 11 أفريل 1951 وجاء ببعض المقترحات[5]:

1_ انسحاب الجنود من قناة السويس يكون على مراحل، تبدأ بعد انقضاء سنة على اتفاق تعديل المعاهدة وتنتهي في1956.

2_ تحويل القاعدة إلى المدنيين البريطانيين تدريجيا ثم تعهد إلى القوات المسلحة المصرية شرط أن تدار تحت الإشراف الإداري العام للدولتين.

3_ في حالة الحرب أو خطر الحرب توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر وتقدم مصر

---

(1) منال عباس كاظم الخفاجي: **المرجع السابق**، ص، ص220،221.

(2) مصطفى صفوت: **المصدر السابق**، ص، ص166، 167.

(3) سيرانيان: **المرجع السابق**، ص231.

(4) هربرت موريسون: سياسي ورجل دولة بريطاني، عين وزيرا للنقل (1929_1931)، ثم عضواً وزعيما ببلدية لندن سنة 1931 عين وزيرا للأمن أثناء الحرب العالمية الثانية، اشتهر بخطه السياسي المؤيد لسياسة منح الحكم الذاتي للمستعمرات البريطانية. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مج 6، ص435.

(5) مصطفى الحفناوي: **المصدر السابق**، ص، ص528، 529.

جميع التسهيلات اللازمة[1].

وبعد أسبوعين ردت الحكومة المصرية بما يلي:

1_ بدء الجلاء يكون بعد عقد الاتفاق ولا يتجاوز عام، وتسلم القاعدة للقوات المصرية فور إتمام الجلاء، مع إلغاء معاهدة 1936 واتفاقية 1899.

2_ استعادة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

3_ عقد اتفاق يمكن القوات البريطانية من العودة إلى مناطق تتفق عليها الحكومتان للمعاونة في الدفاع عن مصر، إذا ما تعرضت لاعتداء أو في حالة اشتباك الإنجليز في حرب نتيجة لاعتداء على الدول العربية المجاورة على أن تجلوا هذه القوات جميعا فور انتهاء العمليات الحربية وفي مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر[2].

وفي 30 جويلية أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم البريطاني عن تمسك حكومته بوجهة نظرها وبالدفاع المشترك، بحجة الضرورات الدولية وأن بريطانيا غير مستعدة لقبول وجهة النظر المصرية[3]. وفي 26 أوت 1951 وبعد مرور خمسة عشر سنة على توقيع معاهدة 1936 تجددت المظاهرات في مصر منتقدة سياسة الوفد[4].

وفي 8 أكتوبر 1951 اجتمع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ، وألقى مصطفى النحاس بيانا أعلن فيه قطع المفاوضات، وإلغاء معاهدة 1936 وإلغاء اتفاقية 1899 الخاصة بإدارة السودان وتعديل الدستور وجعل لقب الملك"**ملك مصر والسودان**" بعد أن كان"**ملك مصر**" [5].

وقيل أن الوزارة باتخاذها هذا القرار، أرادت تحويل الرأي العام من نقد لتصرفاتها الداخلية إلى قضية وطنية خارجية، وإسكات المعارضين، كذلك تقوية مركزها أمام القصر بعد أن علمت أنه

---

[1] مصطفى صفوت: **المصدر السابق**، ص168.

[2] يونان لبيب رزق: **المرجع السابق**، ص551.

[3] مصطفى صفوت: **المصدر السابق**، ص175.

[4] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص236.

[5] عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو 1952**، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص25.

ينوي إقالتها، فأرادت كسب الشعب ليعدل الملك عن الإقالة[1]، ولقد اختار النحاس يوم إلغاء المعاهدة يتوافق مع يوم إقالة أخر وزارة في 8 أكتوبر 1944[2]، ومهما قيل عن الأسباب التي دعت النحاس لإلغاء المعاهدة إلا أنها تعتبر من أعظم الأعمال الوطنية في تاريخ مصر ولقد قال النحاس في خطبته بعد إلغاء المعاهدة "**ألا هل بغلت... اللهم فاشهد... لقد وقعت معاهدة 1936 من أجل خير مصر ثم ألغيتها من أجل خير مصر**"[3].

لكن بريطانيا اعترضت على هذا الإلغاء، وأعلنت أن هذه المعاهدة لا تشمل على حق الإلغاء من طرف واحد، وأن إقدام مصر على هذه الخطوة هو عمل غير شرعي ويتنافى مع ميثاق هيئة الأمم الذي ينص على احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات، وأنها متمسكة بهذه المعاهدة التي تبرر استمرار بريطانيا في البقاء في القناة إلى غاية 1956[4].

كما أعلنت أمريكا أن مصر لم تعط الالتزامات الدولية احترامها اللائق، كما عارضت فرنسا هذه الخطوة[5]، أما الاتحاد السوفياتي وأندونيسيا وإيران فأيدوا القرار، كما صادف إلغاء المعاهدة تأييدا كبيرا لدى الشعوب العربية وحركات التحرر الوطني[6].

وفي 13 أكتوبر قدم سفراء أربع دول هم :بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا مقترحات لمصر مفادها أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا لحماية قناة السويس ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السلم، مع استمرار الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة بريطانيا عليه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فقط، وقد ظنت

---

(1) **نفسه:** ص، ص33، 34.

(2) رؤوف عباس: **العلاقات المصرية البريطانية (1951_1954)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، مصر، 1995، ص 18.

(3) صلاح الشاهد: **ذكرياتي في عهدين**، دار المعارف، القاهرة، 1976، ص76.

(4) مصطفى صفوت: **المصدر السابق**، ص182.

(5) طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص570.

(6) **نفسه:** ص572.

بريطانيا بأنها بهذه الطريقة يكون هناك ضغط دولي على مصر مما يجعلها تقبل، لكن مصر رفضت هذه المقترحات [1].

وبقرار الإلغاء أصبحت القوات البريطانية في مصر بدون سند قانوني يبرر وجودها، وبقاءها يعد اعتداء على الأراضي المصرية، وهو ما يحتم على الحكومة والشعب مقاومته، وكان من المفروض أن الحكومة اتخذت كل التدابير لمواجهة ما سيؤول إليه هذا القرار [2].

قامت الحكومة بإلغاء جميع الإعفاءات المالية والتي تشمل الرسوم الجمركية على الأسلحة والعتاد، والرسوم المستحقة على مرور السفن التي كانت ممنوحة لبريطانيا، أما الشعب فقد امتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين، وامتنع عمال الشحن عن تفريغ البواخر البريطانية، كما انسحب العمال المصريون العاملون في المعسكرات البريطانية، وكان هذا الإضراب الجماعي من العمال المصريين دليل على أن الشعب مستعد للكفاح وعدم التعاون مع الاستعمار [3].

تألفت في القاهرة والمدن الواقعة في منطقة القناة أو القريبة منها كتائب سميت "**كتائب الفدائيين** "، وتطوع بعض الضباط القدماء على تدريبها من بينهم عزيز المصري، ولقد قامت هذه الكتائب بعمل كبير في قتال البريطانيين [4].

وبعد العمليات الإجرامية التي ارتكبها البريطانيون في قناة السويس تجددت المظاهرات في 5 ديسمبر 1951، فاتخذت الحكومة قرارا بمنع المظاهرات في 6 ديسمبر وأمرت بتعطيل الدراسة[5] ومن أخطر ما قامت به بريطانيا هدمها لحي "**كفر أحمد عبده**" بحجة أنه يقع بين وابور المياه المملوك للقوات البريطانية، وبين باقي المعسكرات، وطلبت من الحكومة المصرية إخلاءه، وأمر محافظ السويس بإخلائه بعدما رأى أن المقاومة لا تفيد، وفي 8 ديسمبر قامت بريطانيا بتدمير الحي [6].

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1953**، المصدر السابق ، ص، ص35، 36.

[2] محمد عبد الرحمان حسين: **المرجع السابق**، ص201.

[3] عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، المصدر السابق ، ص، ص48_51.

[4] **نفسه**: ص، ص60_62.

[5] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص، ص291، 292.

[6] محمد عبد الرحمان حسين: **المرجع السابق**، ص، ص225، 226.

وفي 10 ديسمبر اجتمع وزير الخارجية المصري بوزير الخارجية البريطاني في باريس إلا أنهما لم يتوصلا لاتفاق، بسبب تمسك مصر بموقفها وعدم تساهل بريطانيا[1]. وفي 25 ديسمبر 1951 وبالرغم من منع المظاهرات، إلا أن القاهرة والإسكندرية شهدت مظاهرات نادت بخلع الملك، حيث أن الملك لم يعد يحظى بالشعبية، خصوصا بعدما أظهرت التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة في قضية تزويد الجيش النظامي المشترك في حرب فلسطين بالأسلحة الفاسدة، اشتراك الملك وأعوانه فيها، لكن السبب المباشر فيها هو تعيين الملك "**لحافظ عفيفي**" رئيسا للديوان الملكي و"**عبد الفتاح عمرو**"مستشار للديوان الملكي، و هما المعروفان بمحاباة بريطانيا[2].

وعندها علمت القوات البريطانية أن قوات الشرطة كانت تعمل في الخفاء بجانب الفدائيين[3] وجهت يوم 25 جانفي 1952 إنذاراً إلى قائد شرطة محافظة الإسماعيلية طلبت فيه تسليم أسلحة جميع القوات وجلاءهم عن ثكناتهم فرفض القائد ذلك، فهددوه بنسف الثكنات ودار المحافظة، لكن القائد أصر على رأيه فنفذ البريطانيون تهديدهم، فاستماتت الشرطة في الدفاع رغم قلة عددها، مما أدى باستشهاد خمسين شرطيا وجرح ثمانين وأسر الباقين[4].

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، المصدر السابق ، ص79.

[2] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص292.

[3] ريمون فلاور: **مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر**، تر: سيد أحمد علي الناصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2002، ص290.

[4] شحاتة عيسى إبراهيم: **المرجع السابق**، ص222.

3) حريق القاهرة 26 جانفي 1952:

كانت القاهرة قد شهدت في الفترة الأخيرة عدة مظاهرات، وعلى الرغم من أن بعضها كانت حاشدة وغاضبة إلا أنه تم السيطرة عليها، إلا أنه بعد وقوع حادثة الإسماعيلية، كان من المتوقع أن تزداد المظاهرات عنفاً وهذا ما حصل[1].

وعلى الساعة السادسة صباحا يوم 26 جانفي أعلنت الشرطة في القاهرة الإضراب، احتجاجاً على ما حدث لزملائهم في الإسماعيلية، فنظموا مظاهرة توجهت إلى جامعة فؤاد الأول بالقاهرة والتقوا بطلاب الجامعة، وساروا إلى مبنى رئاسة الوزراء، وكانوا يرددون "**السلاح للكفاح**"، "**المجد و الخلود لشهداء الإسماعيلية**" [2].

والتقت هذه المظاهرة بمظاهرة أخرى شعبية،ووصل الجميع تباعاً إلى مبنى رئاسة الوزراء فألقى عليهم وزير الشؤون الاجتماعية خطبة حماسية جارى فيها شعورهم، ثم انتقل المتظاهرون إلى قلب العاصمة، وفي ظهر اليوم هاجم فريق من المتظاهرون "**كازينو أوبرا**"وأشعلوا فيه النار، ومنعوا رجال المطافئ من إخماده، ثم انتقلت عدوى الحريق إلى أماكن أخرى فاجتاحت شوارع وميادين بأكملها، وبلغ عدد المحلات والمنشآت التي أصابها الحريق قرابة السبعمائة معظمها مملوك للأجانب، وتقع في أهم شوارع العاصمة، وبلغ عدد القتلى 26 شخصاً، وعدد من أصيب بحروق أو كسور أو جروح 552 شخصاً[3].

ولم تكن لتخمد الحرائق لولا استعانة الحكومة بقوة الجيش من أجل إعادة النظام في المدينة حيث ما إن شرعت الدوريات المسلحة تجوب الشوارع حتى اختفى المخربون، ومن أجل تجنب تكرار ما حدث، اجتمع مجلس الوزراء مساء ذلك اليوم، وقرروا إعلان الأحكام العرفية، ووقف الدراسة في الجامعات والمعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى[4].

---

[1] محمد حسنين هيكل: **سقوط نظام لماذا كانت ثورة يوليو الأزمة**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص421.

[2] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص306.

[3] عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، المصدر السابق ، ص، ص119_123.

[4] حسين حسني: **المصدر السابق**، ص313.

كما أذاع النحاس بياناً قال فيه أن أطرافاً دعاة الفتنة، انتهزوا فرصة غضب الشعب من العدوان البريطاني، واندسوا في صفوفه وقاموا بالأعمال التخريبية، وهذا ما اقتضى إعلان الأحكام العرفية المؤقتة[1].

وأعتبر المؤرخ "**عبد الرحمان الرافعي**" هذا الحريق عمل محلي محض، لأن الجماهير المحتشدة هي التي كانت تشعل النيران وتمنع إخمادها وبهذا فالرافعي يكون قد نفى أن الحريق مدبر من أطراف، إلا أن هذا لم يمنعه من تحميل بعض الأطراف المسؤولية في وقوعه، ومن بين هذه الأطراف الملك، حيث رأى أنه كان من المفروض عليه إلغاء مأدبة الغداء التي أقامها في نفس اليوم بمناسبة ميلاد ولي العهد، والتي دعا إليها معظم ضباط الجيش والشرطة، وذلك ليبادل الشعب شعوره بالحداد على شهداء الإسماعيلية هذا أولاً، كما أن هذه المأدبة أدت إلى حجز هؤلاء الضباط مما اضعف قوة الضبط والنظام في العاصمة ثانيا[2].

كما حمل حكومة الوفد أيضا المسؤولية لتراجعها أمام المظاهرات وعدم أخذها للإجراءات المناسبة، رغم أن كل الدلائل كانت تدل على أن يوم 26 جانفي سيكون صعباً، فقد علمت وزارة الداخلية على الساعة الثانية صبيحة ذلك اليوم، نبأ التمرد الذي حدث في مطار القاهرة، ولم تحرك ساكناً استعدادا للطوارئ، كما أنها لم تأخذ بنصيحة مدير الأمن بعدم استئناف الدراسة[3].

وهناك من اتهم الوفد بالسذاجة السياسية، لأنه سمح بأن تخلوا القاهرة من كبار ضباط الشرطة الذين توجهوا إلى مأدبة غذاء الملك[4]، كما أن وزير الداخلية فؤاد سراج الدين لم يذهب ذلك اليوم إلى مكتبه إلا على الساعة الحادية عشر صباحاً، ولم يمكث بمكتبه أكثر من ثلاث ساعات قضى جانباً كبيراً منها في توثيق عقد شراء للعقار[5]، حيث أنه ما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية

---

(1) عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، المصدر السابق، ص130.

(2) **نفسه**: ص، ص127، 128.

(3) **نفسه**: ص124.

(4) محمد أنيس: **حريق القاهرة في 26 يناير 1952 على ضوء وثائق تنشر لأول مرة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1972، ص31.

(5) محمود متولي: **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل 1952**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص186.

بعد الظهر في ذلك اليوم، كان القرار الأمني في مصر معطلا، لأن وزير الداخلية أمر بإشعال النور الأحمر على باب مكتبه ومنع تحويل أي اتصالات تليفونية تطلبه من أجل توثيق عقد الشراء[1].

وعندما بدأ التحقيق في حريق القاهرة، وبدأت بعض الصحف تحمل الوزارة الوفدية عامة وفؤاد سراج الدين خاصة، مسؤولية التراخي في مواجهة الموقف أصدر فؤاد سراج الدين بياناً برأ فيه نفسه من التراخي وذكر كل الوقائع التي حدثت ذلك اليوم، وألقى المسؤولية على قواد الجيش الذين تماطلوا في إنزال الجيش للشارع رغم توضيحه لهم خطورة الوضع[2].

إن هذا التماطل في إنزال الجيش هو ما جعل الشبهات تحوم حول الملك في تدبير الحريق فتزامن الحريق مع دعوة 60 من كبار ضباط الجيش بدأ كأنه احتجاز لهم، أما السبب الذي دفع الملك لإنزال الجيش هو خوفه من أن ينتهز البريطانيون فرصة الفراغ في القاهرة، ويتحركوا إليها من القناة، كما أن السفير الأمريكي كان قد أنذر الملك بأنه سيدخل لحماية المواطنين الأمريكيين[3].

وهناك من يقول أن الحريق هو خطة رسمها فاروق وبريطانيا لضرب القضية الوطنية وإخراج وزارة الوفد من الحكم وتتلخص كالأتي:

1_ التشهير بمظاهر الفساد في الوفد لزعزعة ثقة الشعب به.
2_ نشر قيام البريطانيين باستفزازات وتحرشات عنيفة من أجل تعريض الوزارة لهزات عنيفة.
3_ البحث عن وسيلة للحد من الحريات العامة لأن فشل القضية الوطنية لن يتيسر في ظل حرية الاجتماعات وحرية الصحف[4].

وهذا الرأي يؤيده محمد نجيب في مذكراته حيث يقول: ((**أنا اعتقد أن الملك وحاشيته بالاشتراك مع عملاء الانجليز حاولوا خلق موقف حرج للوفد حتى يتمكنوا من طرد النحاس**

---

[1] محمد حسنين هيكل: **المصدر السابق**، ص427.

[2] محمد أنيس: **حريق القاهرة في 26 يناير 1952 على ضوء وثائق لنشر لأول مرة**، المصدر السابق، ص، ص31_36.

[3] طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص624.

[4] محمد عبد الرحمان حسين: **المرجع السابق**، ص263.

وحكومته ويعطلوا البرلمان، وتعيين وزارة تطيع الملك.... وهذا ما حدث فعلاً))، كما رأى أن الحريق لم يعلن فقط نهاية الوفد بل كان بداية نهاية الملك حيث يقول: ((**كان يوم الحريق ... يوم السبت الأسود نهاية الوفد والنحاس... ولكنه كان أيضا يوم نهاية الملك فاروق**))[1].

ألقيت مسؤولية الحريق فيما بعد على رئيس الحزب الاشتراكي"**أحمد حسين**" ، وقدم للمحاكمة وكان دليل إدانته مقالات الإثارة العنيفة التي تبثها صحيفته ضد المؤسسات المالية والتجارية الأجنبية الكثيرة، وكان الرد على ذلك أن الإثارة العنيفة لم تختص بها صحيفة الحزب الاشتراكي فقط، وإنما كانت الطابع العام للصحافة الثورية،كما كانت الطابع العام بحزب مصر الفتاة ومن ثم حزب الاشتراكي منذ الثلاثينيات[2].

اجتمع عبد الناصر ورفاقه في مساء ذلك اليوم وفكروا بالتعجيل بموعد الانقلاب ليتم في تلك السنة[3]. وكان الملك قد أقال حكومة النحاس ليلة الحريق، وإن كانت هذه المرة قد عبر عنها بكلمة أخرى أقل حدة وهي "**الإعفاء**" [4].

شهدت الفترة التي تلتها أربع وزارات تكونت من المستقلين، والقضيتان اللتان فرضتا نفسيهما بعد الحريق هما "**قضية التحرير**"وتتعلق بالتعامل مع الوجود البريطاني و"**قضية التحرير**" وتتعلق بالتعامل مع الفساد الداخلي، وكان من غير الممكن الجمع بينهما فقضية التحرير تتطلب الوحدة وقضية التطهير تقضي عليها[5].

وكانت أولى الوزارات الأربع وزارة علي ماهر، ولقد طلب الملك منه حل البرلمان الوفدي وإجراء ما يسمى بحركة التطهير، وتقديم كل من استغل نفوذه أيام الحكومة الوفدية للمحاكمة، ولكن علي ماهر رفض، ورأى أن تبدأ الحكومة بمفاوضة بريطانيا ووضع حل للمشكلات الخارجية ثم تبدأ

---

(1) محمد نجيب: **كنت رئيسا لمصر**، ط2، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1984، ص، ص94، 95.

(2) طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص، ص625، 626.

(3) صلاح منتصر: **المرجع السابق**، ص64.

(4) عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، المصدر السابق، ص، ص131، 132.

(5) يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق، ص، ص515، 516.

بالإصلاح الداخلي، وكان علي ماهر قد قام بزيارة مصطفى النحاس بمنزله، وأعلن في مجلس النواب تقديره لسلفه مصطفى النحاس[1].

استطاعت وزارة علي ماهر إرجاع الأمن والنظام وإزالة آثار الحريق، وأعادت فتح

الجامعات، واتجهت لمهادنة بريطانيا، حيث تفاهم علي ماهر مع الفدائيين على الانسحاب من القناة، وبدأ العمال يعودون إلى العمل في المعسكرات البريطانية، ولقد كان هدفه من العمل الأخير هو استدراج بريطانيا للدخول معه في المفاوضات[2].

اجتمع علي ماهر بالسفير البريطاني في مصر وتقرر تحديد أول مارس للاجتماع والوصول إلى حل الخلافات، إلا أن السفير اعتذر في آخر لحظة عن الحضور بعد أن علم أن وزارة علي ماهر لم يبق لها الكثير في البقاء في الحكم، وهذا ما حدث إذ قدم رئيس الوزراء استقالته في اليوم نفسه، بعد أن اجتمع مجلس الوزراء، ودارت مناقشة حادة حول مرسوم تأجيل البرلمان الذي وقعه الملك ولم يستخدمه علي ماهر[3].

وفي 22 مارس 1952 شكل "**أحمد نجيب الهلالي**"[4] الوزارة، وقام بحل مجلس النواب، كما قام بتدبير محاكمات ضد بعض قادة الوفد، كما تم استئناف قضية الأسلحة الفاسدة، وكانت محاكمة اللواء "**حسين سرى عامر**" من أكبر الفضائح آنذاك فقد اتضح أنه يهرب معدات وأسلحة الجيش المصري لإسرائيل، وقام الملك بإيقاف محاكمته[5]. وهذا السبب هو الذي جعل الملك

---

[1]/ صلاح شاهد : **المصدر السابق**، ص، ص185، 186.

[2] حسين حسني : **المصدر السابق**، ص، ص315_317.

[3] يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق، ص، ص518، 519.

[4] أحمد محمد نجيب: سياسي مصري، تخرج بالحقوق واشتغل بالنيابة العامة، عين وزيراً للمعارف في نهاية (1937_1942) قرر مجانية التعليم الابتدائي، رفض الوزارة علم 1950، واعتكف عن الحياة العامة، لكنه رجع بعد إلغاء معاهدة 1936 عام 1951 وهاجم وزارة الوفد مما أدى بفصله من حزب الوفد ترأس الوزارة في عام 1952. انظر: عبد الوهاب الكيالي: **المرجع السابق** مج 1، ص106.

[5] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص، ص333، 334.

يعادي رئيس الوزراء، فقد أراد الملك رئيساً يمثل الإصلاح ولا ينفذه ويحافظ على النظام القائم ولا يمسه[1].

كما حاول رئيس الوزراء الدخول في مفاوضات مع بريطانيا إلا أن موقف الطرفين ظل متباعداً، وبعد فشل سياسته الداخلية والخارجية قدم استقالته خصوصاً بعدما علم أن الملك يريد إبعاده عن السلطة[2]. فتألفت وزارة حسين سرى في 2 جويلية 1952، ولم تستطع هذه الوزارة إبداء رأيها في المسائل العامة، لأنها لم تبق في الحكم سوى 17 يوماً ثم ظهر الخلاف بينها وبين الملك بسبب أزمة نادي ضباط الجيش[3].

وترجع جذور هذه الأزمة إلى ديسمبر 1951 بمناسبة انتخابات نادي الضباط، حيث كان محدداً أن ينتخب رئيس النادي وأعضاء مجلس إدارته في 27 ديسمبر 1951. وكان الملك فاروق يريد إسناد رئاسة النادي إلى اللواء حسين سرى عامر، بينما الضباط كانوا يريدون إبعاده وبينما أخذ الضباط يصلون إلى النادي أتى أمر بإلغاء الاجتماع وتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى، إلا أن أعضاء الجيش توافدوا دون أن يعلموا بهذا الأمر وبلغ عددهم 350 ضابطاً يمثلون جميع أسلحة الجيش، وبالرغم من صدور الأمر بإلغاء الاجتماع إلا أنهم حددوا موعداً أخر للجمعية، واجتمعت الجمعية العمومية للنادي في الموعد، وأسفرت الانتخابات عن نجاح مرشح الضباط اللواء محمد نجيب، وانتخب مجلس إدارته، وسقط الضباط المعروفون بالولاء للملك[4].

فأراد الملك التخلص من العناصر المعادية له، فوجه مذكرة إلى حسين سرى، تتضمن إنذارا لقائد العام للقوات المسلحة، بأنه يعد مفصولاً إذا لم يعمل خلال خمسة أيام على حل نادي ضباط الجيش ونقل 12 ضابطاً وهم أعضاء المجلس، فاستدعى حسين سرى القائد العام للقوات المسلحة وطلب منه دراسة الموضوع وأن لا يقرر شيئاً قبل الرجوع إليه، لكنه لم يرجع إليه وقرر حل المجلس ونقل الضباط ومن بينهم محمد نجيب، فقام هذا الأخير بتقديم استقالته[5].

---

(1) محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص، ص96، 97.

(2) سيرانيان: **المرجع السابق**، ص، ص334، 335.

(3) عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**، المصدر السابق ، ص، ص149، 150.

(4) **نفسه**: ص، ص110، 111.

(5) طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، المرجع السابق، ص671.

فاقترح حسين سرى على الملك إسناد الوزارة الحربية للواء محمد نجيب إرضاءً للجيش لكن الملك رفض، فقدم حسين سرى استقالته يوم 20 جويلية، فعهد الملك لأحمد نجيب الهلالي بتأليف الوزارة من جديد، ولم تستمر وزارته إلا بضع ساعات بسبب قيام حركة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952[1].

4) حركة الضباط الاحرار 23 جويلية 1952:

إن حدث انتخابات نادي الضباط 1951، يعد حدثاً مفصلياً في تاريخ مصر، وبه تغيرت مجريات الأمور حيث يقول محمد نجيب في مذكراته: ((**كانت انتخابات نادي الضباط هي الخطوة الفعالة الأولى في طريق ثورة يوليو وكانت أول تحدي علني لتنظيمنا السري، فقبل انتخابات النادي كانت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار تعتقد أنه ليس من الممكن القيام بالثورة قبل 1955، لقد غيرت الانتخابات عقولنا... وأكدت لنا مدى ضعف الملك ونظامه**))[2].

صحيح أن هذه الانتخابات كشفت عن قوة التنظيم، إلا أنها كانت نقطة ضعف، فبهذا النشاط العلني للتنظيم أصبح الملك وأجهزته السرية يسعون للتعرف على من وراء هذا التنظيم، ومن هم أفراده لكي يستبعدوهم من الجيش[3]. فلقد وضع محمد نجيب تحت المراقبة لهذا طلب من الضباط الأحرار توخي المزيد من الحذر والسرية في اتصالاته به[4] ومن الجدير بالذكر أن الضباط الأحرار كانوا اختاروا اللواء محمد نجيب ليكون قائداً للحركة التي يخططون لها، وبقي هذا الاختيار بينهم ولم يبلغوا به محمد نجيب إلا في ديسمبر 1951 أي قبل انتخابات نادي الضباط[5]، ولقد تم اختياره هو بالذات لأنهم كانوا بحاجة لشخصية ذات هيبة تكون من الجيش

---

(1) عبد الرحمان الرافعي: **مقدمات ثورة يوليو 23 جويلية 1952**، المصدر السابق، ص، ص150_152.

(2) محمد نحيب: **المصدر السابق**، ص101.

(3) عبد اللطيف البغدادي: **المصدر السابق**، ص44

(4) محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص105.

(5) عبد الرحمان الرافعي: **ثورة 23 يوليو سنة 1952، تاريخها القومي في سبع سنوات 1952_1959**، ط2، دار المعارف القاهرة، 1989، ص، ص26، 27.

قادرة على كسب الاحترام لتكون واجهة لتنظيمهم فاقترح "**عبد الحكيم عامر**"[1] اسم قائده المباشر اللواء محمد نجيب، وتمت الموافقة عليه لسمعته الطيبة[2]. ولقد فكر الضباط بالقيام بحركتهم بعد حريق القاهرة إلا أنهم غيروا رأيهم لتخوفهم من تدخل الانجليز أولاً ولأن عددهم لم يكن كافيا للتحرك فتم تأجيل الفكرة[3].

وفي ماي 1952 عقد الضباط اجتماعاً تم فيه فصل عبد المنعم عبد الرؤوف من التنظيم بسبب إلحاحه على ضرورة الارتباط بالإخوان المسلمين، كذلك تم الاتفاق فيه على أن يكون موعد حركتهم في نوفمبر1952، وتم اختيار هذا اليوم بسبب بعض الإشاعات مفادها أن النواب الوفديون ينوون اقتحام البرلمان وعقد جلساتهم إعمالا لأحكام الدستور، فيتم التحرك في إطار حركة جماهيرية معادية للملك ومدافعة عن الدستور[4].

وفي 17 جويلية 1952 اجتمعت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار وهم جمال عبد الناصر،عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، حسن إبراهيم، خالد محي الدين وعبد اللطيف البغدادي، أما البقية فلم يحضروا بسبب عملهم في خارج القاهرة، وتم في الاجتماع استعراض الموقف السياسي وأن الملك قرر حل مجلس إدارة نادي الضباط، وتعيين حسين سرى عامر وزيراً للحربية فتم الاتفاق على القيام باغتيالات سياسية[5].

وفي اليوم التالي اجتمعوا مرة أخرى وعدلوا عن قرارهم السابق، وقرروا السيطرة على القوات المسلحة، ومن ثم إملاء شروطهم وتقرر أن يقوم كل فرد بدراسة الوضع في سلاحه، والوحدات

---

[1] عبد الحكيم عامر: عسكري وسياسي مصري، ولد في عام 1919، التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها عام 1938، التحق بكلية أركان الحرب بعد ذلك وتخرج منها عام 1948 برتبة ملازم أول أشترك في حرب فلسطين 1948، اشترك في تأليف اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار وفي خطة انقلاب 1952، عين قائداً عاماً للقوات المسلحة على أثر إعلان جمهورية مصر. انظر: أحمد عطية الله: **المرجع السابق**، ص776.

[2] ريمون فلاور: **المرجع السابق**، ص208.

[3] محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص، ص35، 36.

[4] خالد محي الدين: **المصدر السابق**، ص، ص123، 124.

[5] عبد اللطيف البغدادي: **المصدر السابق**، ص، ص46، 47.

التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها، وقرروا أن يكون الموعد العملية في بداية أوت[1].

وفي 19 جويلية ذهب جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى منزل محمد نجيب، وأبلغاه أن التنظيم سيقوم بالحركة يوم 4 أو 5 أوت لسببين الأول اكتمال وصول كتيبة 14 مشاة إليهم للقاهرة والثاني أن يكون الضباط قد قبضوا مرتباتهم أول الشهر، إلا أن محمد نجيب رفض وقال لهم أن القوات الموجودة كافية لإنجاح الهمة كذلك أنه لا ينبغي للثوار أن ينظروا للماديات ويضحوا بأسبوعين من أجل الحصول على مرتب الشهر والأهم من ذلك أنه أصبح معروفاً أسماء ثمانية من أسماء الضباط في التنظيم لذا يجب التعجيل بالقيام بالحركة في أسرع وقت[2]. وكان محمد نجيب قد علم بذلك يوم 18 جويلية في مقابلة جمعت بينه وبين أحد الوزراء كان قد استدعاه لمعرفة سبب حالة التذمر في الجيش وقال له في جملة عابرة أن هناك لجنة في الجيش تتكون من 12 شخصاً عرفت الجهات المسؤولة أسماء ثمانية منهم[3].

وفور سماع عبد الناصر للخبر دعيت لجنة القيادة لاجتماع في 20 جويلية وتقرر أن تكون العملية التي سيقومون بها هي عملية استيلاء على السلطة وليست السيطرة على القوات العسكرية وروى جمال عبد الناصر لجماعته ما سمعه من محمد نجيب وكذا ما سمعه من "**ثروت عكاشة**" وهو أحد أعضاء التنظيم[4]، حيث تلقى هذا الأخير اتصالات من أحمد أبو الفتح (وهو زوج شقيقته ورئيس صحيفة المصري، وله صلة وثيقة بالتنظيم)، وأخبره أن هناك أزمة وزارية ستطيح بحكومة حسين سرى بسبب رفضه تعيين حسين سرى عامر وزيراً للحربية، وكذلك أبلغه أن هناك نية في تشريد 14 من الضباط والزج بهم في السجون[5]. ومن هنا تقرر تبكير الموعد ليتم خلال

---

(1) خالد محي الدين: **المصدر السابق**، ص، ص125_127.

(2) رفعت يونان: **محمد نجيب زعيم ثورة أم واجهة حركة؟**، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص، ص31، 32.

(3) محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص108.

(4) خالد محي الدين: **المصدر السابق**، ص، ص 132، 133.

(5) ثروت عكاشة: **مذكراتي في السياسة والثقافة**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص، ص77، 78.

48 ساعة وأن تتم الحركة ليلة 22/21 جويلية، لكن تبين أن تنفيذ الأمر في تلك الليلة صعب فتقرر تأجيل الموعد يوما واحداً ليكون في ليلة 23/22 جويلية 1952[1].

وعلى الساعة الثانية مساءاً يوم 22 جويلية عقدت لجنة القيادة اجتماعها الأخير وضم الاجتماع أعضاء اللجنة التأسيسية ما عدا أنور السادات وجمال سالم وصلاح سالم، وضم أعضاء آخرين ليسوا من الجنة التأسيسية وهم: زكريا محي الدين، حسين الشافعي وعبد المنعم أمين وإبراهيم الطحاوي وعرض زكريا محي الدين الخطة، والتي تنقسم إل ثلاث مراحل[2]:

1_ المرحلة الأولى: العمل على السيطرة على القوات المسلحة بالاستيلاء على مبنى القيادة العسكرية بمنطقة كوبري القبة على أن يقوم باقتحامها والاستيلاء عليها بعض من أعضاء اللجنة التأسيسية :وهم جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، حسن إبراهيم، عبد اللطيف البغدادي وتعاونهم في ذلك إحدى الوحدات العسكرية، وفي نفس الوقت يتم اعتقال بعض كبار ضباط الجيش والطيران من قيادات الأسلحة المختلفة من أجل ضمان عدم تحرك أي قوات عسكرية للتصدي لهم، وتقوم بتنفيذ عمليات الاعتقال مجموعات من الضباط محددة لهذا الغرض، وتقوم وحدات عسكرية من سلاح المدفعية بالسيطرة على مداخل القاهرة الشرقية، وكذا الطرق داخل مدينة القاهرة الموصلة إلى مبنى القيادة العسكرية بكوبري القبة، والطريق الموصلة أيضا إلى وحدات الجيش المختلفة، ويتعاون سلاح المدفعية في هذا مع وحدات من سلاح الفرسان بدباباتهم وسياراتهم المصفحة، وكذلك القيام بمحاصرة قصر عابدين وسياراتهم المصفحة، كذلك القيام بمحاصرة قصر عابدين مقر الملك[3].

وتحدد المسؤولون عن تحريك القوات في المرحلة الأولى كما يلي:

أ_ الفرسان: حسين الشافعي، خالد محي الدين، ثروت عكاشة.

ب_ الطيران: حسن إبراهيم، عبد اللطيف البغدادي، وكانت مهمة الطيران تلي المرحلة الأولى وكلفت مجموعة من المدرعات بالسيطرة على مطارات القاهرة، وتحددت مهمة الطيران بتطلعات

---

[1] أحمد حمروش: **ثورة 23 يوليو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص194.

[2] خالد محي الدين: **المصدر السابق**، 133.

[3] عبد اللطيف البغدادي: **المصدر السابق**، ص، ص49، 50.

استكشاف للتأكد من عدم تحرك القوات البريطانية من قاعدة القناة، وكذا منع الملك فاروق من الهرب سواء عن طريق الجو أو البحر[1].

2_ أما المرحلة الثانية: فكانت تتمثل في إنزال القوات إلى الشوارع للسيطرة على المواقع المدنية كالإذاعة قصر عابدين.

3_ المرحلة الثالثة: فهي التحرك لعزل الملك، وتقرر عدم الاتصال ببعضهم تلفونياً وأن تكون كلمة السر هي "**نصر**"[2]

وكانت السيطرة على وحدات الجيش بالمناطق الخارجية خاصة في سيناء والإسكندرية موكلة إلى الضباط الأحرار هناك، على أساس تنحية قادتها وتوليهم قيادتها بأنفسهم بمجرد إبلاغهم إشارة النجاح، ولقد أرسل جمال عبد الناصر رسالة تلقاها جمال سالم وأنور السادات، تتضمن نزول السادات إلى القاهرة يوم 22 جويلية من أجل المشاركة في تعطيل شبكة التليفونات ليلة 23/22 جويلية، وتكليف جمال سالم وصلاح سالم بالسيطرة على قوات العريش ورفح هناك، كما بلغ الضباط الأحرار بالإسكندرية بموعد الحركة والدور المطلوب منهم من أجل تأمين المنطقة، ولو سارت الخطة كما رسم لها لتمكن الضباط الأحرار من السيطرة على القوات المسلحة دون مقاومة واعتقال قادة الجيش في بيوتهم، وتكون المفاجأة للملك والحكومة في الإسكندرية عند تلقيهم الخبر[3] حيث أن الملك الفاروق كان مقيما بالإسكندرية في تلك الأيام[4].

وكانت ساعة الصفر لتحرك طلائع الضباط هي الساعة الواحدة صباح 23 جويلية 1952، ثم اتجه الأعضاء الحاضرون للقيام بمهامهم المكلفين بها[5]، ولقد حدثت بعض الأخطاء أدت إلى تسرب موعد الحركة، حيث اتصل أحد الأعضاء بضابط أخر ليس عضواً في التنظيم، فسرب الخبر ليصل إلى القصر، حيث استدعي اللواء "**حسين فريد**"إلى قصر عابدين ومنها توجه إلى مقر الضباط، وقام باستدعاء قادة الأسلحة باستثناء اللواء محمد نجيب، إلى مؤتمر في العاشرة

---

[1] خالد محي الدين: **المصدر السابق**، ص134.

[2] **نفسه**: ص 135.

[3] رفعت يونان: **المرجع السابق**، ص، ص40، 41.

[4] **نفسه**: ص49.

[5] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص358.

مساءاً بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة في كوبري القبة، وقد تناسق عدم استدعاء اللواء محمد نجيب مع خطة الضباط الأحرار التي كانت تقضي ببقائه قي بيته إلى أن تنجح الحركة فيستدعى لتولي القيادة[1].

وبينما جمال عبد الناصر في منزله أتاه أحد الضباط الأحرار لكنه لم يكن من السبعين ضابطاً المكلفين بالقيام بالحركة، وأبلغه أن الملك قد علم بأن انقلاباً يخطط له، وأصدر أمراً لجميع قادة الوحدات بالتوجه إلى مقر القيادة بالقبة، فرأى جمال عبد الناصر أنه يجب التصرف فوراً، وبضربة حظ يمكن محاصرة القيادة العليا داخل مقرها، فاتجه إلى بيت "**عبد الحكيم عامر**" وأبلغه أن الساعة الصفر يجب أن تقدم من الواحدة بعد منتصف الليل إلى منتصف الليل، وأراد إيصال هذا إلى الآخرين، فذهب إلى بيت أنور السادات فلم يجده، وترك له رسالة بالاتصال بعبد الحكيم عامر[2].

ثم توجه مع عبد الحكيم عامر إلى ثكنات العباسية لتجميع بعض القوات فوجدا أن الشرطة الحربية قد أغلقتها فتوجها إلى ثكنات " الفرسان" والمصفحات" فوجدا أن الشرطة تحرص كل المداخل، وكحل أخير قررا التوجه إلى ثكنات الماظة، إلا أنه في طريقهما إليها القي القبض عليهما، ومن حسن الحظ أن قائد المجموعة التي قبضت عليهما كان "**يوسف صديق**"[3] أحد أعضاء التنظيم الذي كان تحرك قبل الموعد المحدد له[4]. وكتيبة يوسف صديق هي أبعد معسكرات ضواحي القاهرة ولم تكن تعلم شيئا عما يجري في قيادة الجيش، ولقد قرر يوسف صديق الخروج مبكراً، وعند اقترابه من مقر القيادة مبكراً بحوالي ساعة، قرر أن يتوقف حتى تقترب ساعة الصفر، وهناك التقى بجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وفهم منهما ما حصل فتم الاتفاق على احتلال مبنى قيادة الجيش والقبض على من فيه[5].

---

[1] أحمد حميروش: **المصدر السابق**، ص179.

[2] ريمون فلاور، **المرجع السابق**، ص، ص302، 303.

[3] يوسف الصديق: ولد سنة 1910 بمحافظة بني سويف تخرج من الكلية الحربية عام 1930، اشترك في حرب فلسطين، انضم للضباط الأحرار 1951، انظر: محسن محمد، **سقط النظام في 4 أيام، ثورة 23 يوليو بالوثائق السرية**، المصدر السابق، ص ص121، 122.

[4] عبد الله أمام: **حكايات عن عبد الناصر**، دار الشعب للمحاقة والطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص، ص22، 23.

[5] خالد محي الدين: **المصدر السابق**، ص، ص147، 148.

وكان سلاح الفرسان قد بدأ العمل في الخطة المتفق عليها حيث قام خالد محي الدين ومجموعته بفرض حصار على منطقة العمليات وعزلها عن القاهرة، واتجه الملازم فاروق الأنصاري ومعه فصيلة من السيارات المدرعة إلى مبنى قيادة الجيش بعد منتصف الليل وكان يوسف صديق قد وصل إلى المبنى فتصدى له الحرس المرابط على البوابة فاقتحم فاروق البوابة بمدرعته ليخلي الطريق ليوسف صديق لاحتلال مبنى القيادة[1].

وبعد مقاومة هزيلة تم الاستيلاء على مقر القيادة العامة في تمام الساعة الواحدة والنصف وتم اعتقال من فيها من كبار قادة الجيش، وفي الليلة نفسها استولت قوات الثورة على المطارات ومحطات السكك الحديدية، والميادين الهامة والطرق الرئيسية بالمدينة، كما استولوا على محطة الإذاعة وفي الساعة الخامسة صباحاً كان الضباط الأحرار يسيطرون على الموقف[2].

وكانت وحدات الجيش خارج القاهرة قد تلقت على الساعة الثانية صباحاً 23 جويلية إشارة النجاح المتفق عليها، فلم تمض ساعة حتى كانت جميع وحدات القوات المسلحة يسيطر عليها الضباط الأحرار، ففي العريش ورفح سيطر كل من صلاح سالم وجمال سالم على جميع القوات هناك سيطرة كاملة[3].

وعلى الساعة الثالثة قام الضباط بالاتصال باللواء محمد نجيب وطلبوا منه الحضور إلى مبنى القيادة[4]، ومن أجل تجنب تدخل القوات البريطانية المعسكرة في القناة تقرر إبلاغ السفير البريطاني بأن الجيش المصري قد تحرك لأمور داخلية، وأنه حريص على حماية أرواح ومصالح الأجانب، وأن أي تدخل للقوات البريطانية سيدفع الجيش للتصدي لها، وكانت المشكلة هي كيفية إبلاغ السفارة البريطانية بذلك، فتقرر تكليف "**علي صبري**"مدير المخابرات الحربية في القوات الجوية، بإبلاغ السفير الأمريكي عن طريق الملحق الجوي الأمريكي بالقاهرة بذلك، وتم اختيار

---

[1] ثروت عكاشة: **المصدر السابق**، ص، ص87، 88.

[2] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص، ص259، 360.

[3] أنور السادات: **قصة الثورة كاملة**، الدار القومية للطباعة والنشر، (د. م)، (د. س) ، ص، ص109، 110.

[4] عبد اللطيف البغدادي: **المصدر السابق**، ص54.

علي صبري نظرا لصداقته مع الملحق الجوي الأمريكي، على أن يقوم السفير الأمريكي بإبلاغ السفير البريطاني بالرسالة[1].

وبهذا لم تعد السفارة البريطانية صانعة للأحداث، بل أصبحت تستمد معلوماتها من جهة أخرى وقد أرسل السفير البريطاني برقية عاجلة للندن على الساعة السادسة وخمسة وخمسون دقيقة من صباح 23 جويلية نقل فيها رسالة الضباط التي تلقاها، كما أن السفير الأمريكي أبلغ السفير البريطاني بأن الخارجية الأمريكية لا توافق على أي تدخل بريطاني عسكري لصالح الملك فاروق[2].

وكان فاروق أيضا قد اتصل بالسفير الأمريكي، وطلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لمغادرة البلاد تحت حمايتها إلا أن السفير نصحه بالثبات والتفكير بما سيفعله "**الإنقلابيون**" وإن أمريكا لن تستطيع التدخل في هذه الفترة داخلياً، لأن مطالب الضباط مقتصرة على إبعاد عدد من رجال الملك، لهذا عليه فتح قنوات الاتصال مع ضباطه المتمردين وأنه إذا تطلب الأمر فإنه سيرتب إمكانية نقله[3].

أذاع أنور السادات البيان الأول للثورة على لسان اللواء محمد نجيب على الساعة السابعة والنصف صباحاً، (أنظر: المحلق رقم 02) شرح فيه الفترة العصبية التي مرت بها مصر، وحذر الشعب من الاستماع للإشاعات المعرضة[4]. ولم يتضمن البيان مبادئ الثورة ولا أهدافاً سياسية معينة، ووضح أن الجيش لا ينوي التدخل في السياسة[5].

قام أحد الوزراء بالاتصال بمحمد نجيب وسأله عن مطالب الجيش فرد عليه:

1_ تكليف علي ماهر بالوزارة.

---

(1) **نفسه**: ص، ص55، 56.

(2) محمد عادل عبد المجيد: **المرجع السابق**، ص114.

(3) محمد حسنين هيكل: **المصدر السابق**، ص، ص571، 572.

(4) رفعت يونان: **المرجع السابق**، ص، ص48، 49.

(5) محسن محمد: **سقط النظام في 4 أيام ثورة 23 يوليو بالوثائق السرية**، المصدر السابق، ص131.

2_ تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة. ولقد كانت هذه الطلبات من أجل اختبار قوة الملك فاروق فإن قبلها فهذا يعني أنه لا يستند إلى القوات البريطانية. وعلى الساعة الثانية والنصف مساءً، تم تكليف علي ماهر بتأليف الوزارة[1]، ولقد كان الهدف من الدفع بعلي ماهر هو أن الضباط فضلوا البقاء بعض الوقت في الظل، وكذا لكون علي ماهر معروف بميوله الأمريكية، وهو ما يوحي أن ما حدث هو انقلاب عسكري ذو طابع موالي للأمريكيين، وهو ما يؤدي إلى عدم تدخل بريطانيا[2].

سافر علي ماهر للإسكندرية مساء يوم 23 جويلية لمقابلة الملك وإبلاغه طلبات الجيش، والتي تتلخص في تحسين أحوال الجيش والشعب وكذا طرد بعض من أفراد حاشية الملك فاروق، وبسبب تمسك الملك فاروق ببعض أفراد حاشيته، قرر محمد نجيب السفر إلى الإسكندرية يوم 25 جويلية[3].

كانت لجنة القيادة قد قررت عزل الملك فاروق وعدم إبلاغ علي ماهر بذلك، ولقد تقرر إرسال قوات عسكرية للإسكندرية لحصار الملك، وفي يوم 25 سافر كل من محمد نجيب وأنور السادات وجمال سالم و زكريا محي الدين للإسكندرية من أجل عزله، لكن تقرر تأجيل العملية ليوم 26 جويلية، حتى يستريح الجنود، ثم أثيرت مشكلة مصير الملك بعد العزل وبعدها تم الاتفاق على نفيه[4].

وفي يوم 26 جويلية تمت محاصرة القصر الذي يقيم فيه الملك وعلى الساعة التاسعة صباحاً قابل اللواء محمد نجيب علي ماهر، وسلمه إنذارا للملك (أنظر: المحلق 03) يتضمن تنازله عن العرش لولي عهده أحمد فؤاد وأن يتم ذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساءاً، ولأن الإنذار كان شديد اللهجة، فقد اكتفى علي ماهر بإبلاغ الملك فحواه شفاهية بطريقة دبلوماسية، وقبل الثانية عشرة ظهراً ذهب سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة في ذلك الوقت (حيث أن قادة التنظيم كانوا قد استعانوا به في ذلك الوقت بصياغة الوثائق المطلوبة)

---

[1] محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص، ص119، 120.

[2] سيرانيان: **المرجع السابق**، ص362.

[3] عبد اللطيف البغدادي: **المصدر السابق**، ص58.

[4] محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص، ص121_124.

للملك حاملاً معه وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش لولي عهده أحمد فؤاد[1]. (انظر: ملحق 04)

وقع فاروق على الوثيقة مرتين لأن توقيعه الأول كان مهزوزاً لأن يده كانت ترتعش، لكن توقيعه الثاني كان أكثر ثباتاً[2].

وفي 2 أوت قرر مجلس الوزراء تأليف هيئة للوصاية المؤقتة على العرش، وفي 7 سبتمبر استقالت وزارة علي ماهر و أسندت رئاسة الوزراء لمحمد نجيب[3]، وفي 10 ديسمبر 1952 تم إسقاط الدستور وتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد، وفي 16 جانفي 1953 تم حل الأحزاب السياسية، وفي 18 جوان 1953 أعلن عن سقوط الملكية وقيام الجمهورية[4].

إن الأوضاع السياسية بمصر التي شهدتها مصر من 1948 إلى 1951، ابتداءً من حرب فلسطين 1948 وإلغاء المعاهدة 1951 وحريق القاهرة 1952 كانت ممهدات عجلت بالضباط الأحرار للقيام بحركتهم والقيام بتغيير الأوضاع في مصر، لتنتقل مصر بذلك إلى عهد جديد حيث انتقلت من عهد الملكية إلى عهد الجمهورية.

---

[1] صلاح منتصر: **المرجع السابق**، ص، ص83، 84.

[2] عبد اللطيف البغدادي: **المصدر السابق**، ص60.

[3] يونان لبيب رزق: **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، المرجع السابق ، ص529.

[4] عصمت سيف الدولة: **الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر**، دار المسيرة، بيروت، (د. س)، ص53.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها تطور الأوضاع السياسية في مصر ودورها في إنهاء الحكم الملكي 1936_1952 نستنتج ما يلي:

_ أن هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدتها مصر، وذلك لكونها مملوءة بالأحداث السياسية الهامة وكذا لكونها بداية عهد جديد هو عهد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا وكذا عهد ملك جديد هو الملك فاروق.

_ أن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا بالرغم من توفرها على بعض المزايا إلا أنها لم تكن في بنودها مبنية على سياسة الند بالند حيث كانت مشابهة للاستقلال الناقص الذي حصلت عليه مصر في 1922، حيث أن إبقاء القوات البريطانية في أهم موقعين استراتيجيين هما قناة السويس والسودان هو ليس استقلالاً، لأن سيادة مصر تعتبر ناقصة، فليس هناك لا استقلال اقتصادي ولا استقلال جغرافي.

_ أن مصر رغم دخولها في مرحلة جديدة إلا أن الأوضاع السياسية لم تتغير وظلت شبيهة بالأوضاع التي سبقتها.

_ وجود صراعات حول السلطة بين الملك وحزب الوفد، وبين الوفد وباقي أحزاب الأقلية المتآمرة مع الملك ضده.

_ عدم استقرار الأوضاع السياسية ويظهر ذلك من خلال كثرة الوزارات المتعاقبة نتيجة استقالة أو إقالة الوزارات.

_ الحياة النيابية أيضا لم تكن مستقرة حيث أن الملك كان يحل مجلس النواب في أكثر من مناسبة بالإضافة إلى تزوير الانتخابات.

_ إن بريطانيا استخدمت في مصر أسلوب حفظ التوازن حيث أرادت أن لا يطغى الملك على الوفد ولا أن يطغى الوفد على الملك، لكي لا يهدد أي منهما مصالحها عندما تشتد قوته، كما

قامت بضرب أحدهما بالثاني وتلجأ أحياناً إلى تمييل كفة أحدهما على الأخر وفقاً لما يخدم مصالحها ومثال ذلك حادثة 4 فيفري 1942، حيث ميلت كفة الوفد على حساب الملك.

_ التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لمصر وذلك بواسطة سفيرها في مصر، حيث أن كل الأحداث السياسية كانت تحدث بإعلامه بها مسبقاً، بل أكثر من ذلك أحياناً تكون من تدبيره.

_ أن الأحزاب الوطنية لم تكن تدافع على المصالح الوطنية، بل كانت تخدم مصالحها على حساب الشعب، حتى حزب الوفد أمل الأمة، ظهرت عليه علامات الفساد.

_ أن أفراد الجيش المصري لم يكونوا بمنأى عن الأوضاع التي تحدث في البلاد، حيث أنهم قبل كل شيء هم أبناء الشعب المصري ويتأثرون بما يحدث في مصر من ظلم وفساد، حيث أن الجيش المصري دخل في معترك السياسة من بداية هذه الفترة، وبدأ يحاول التخلص من التواجد البريطاني وسلك كل الطرق لتحقيق ذلك، وبعد مشاركته في حرب فلسطين تيقن أن التخلص من الوجود البريطاني يبدأ من إصلاح الوضع الداخلي الذي يعبث به المفسدون وهم الملك والأحزاب وقواد الجيش الموالين للملك، فقرر إسقاط نظام الحكم القائم.

_ إن الأحداث الأخيرة التي شهدتها مصر، بداية من إلغاء معاهدة 1936 عام 1951 وكذا حريق القاهرة 1952 هي التي عجلت من ضرورة إسقاط النظام وهذا ما حصل، إذ قام الضباط الأحرار من رسم خطة لأجل ذلك، وساروا عليها، وبشيء من الحظ استطاعوا السيطرة على السلطات العسكرية وعزل الملك فاروق عن العرش ونفيه خارج البلاد.

_ إن حركة الضباط الاحرار كانت مرحلة فاصلة بين عهدين عرفتهما مصر، حيث انتقلت مصر بعدها من عهد الملكية إلى عهد الجمهورية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. الكتب باللغة العربية:

أولا: المصادر:

_ أنيس محمد: **حريق القاهرة في 26 يناير 1952 على ضوء وثائق تنشر لأول مرة** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

_ ايفانز تريفور: **مذكرات اللورد كليرن (1934_1946)**، تر: عبد الرؤوف أحمد عمرو الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، **1994**، ج 1.

_ (_____): **مذكرات اللورد كليرن (1934_1946)**، تر: عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة 1995، ج 2.

_ البغدادي عبد اللطيف: **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**، المكتب المصري الحديث القاهرة (د.س)، ج 1.

_ ثابت عادل: **فاروق الأول الملك الذي غدر به الجميع**، ط3، تر: محمد مصطفى غنيم الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة (د. س).

_ جبر النحاس مصطفى: **سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من (1914_1936)**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985.

_ حسني حسين: **سنوات مع الملك فاروق، شهادة الحقيقة والتاريخ**، دار الشروق القاهرة.

_ حسين عبد الرحمان محمد: **كفاح شعب**، دار التحرير، 1967.

_ الحفناوي مصطفى: **قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة (النزاع المصري البريطاني)**، دار أخبار اليوم، (د. م)، 1952، الجزء 2.

_ حمروش أحمد: **ثورة 23 يوليو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.

الرافعي عبد الرحمان: **ثورة 23 يوليو سنة 1952، تاريخها القومي في سبع سنوات 1952_1959**، ط2، دار المعارف القاهرة، 1989.

_ (_____):**ثورة 1919 تاريخ مصر القومي 1914 -1921**، ط04 دار المعارف، القاهرة 1987.

_ (_____):**في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ط02، دار المعارف، القاهرة، 1989 ج03

_ (_____): **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988ج 2.

_ (_____): **في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919**، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1987 ج 1.

_ (_____): **مذكراتي (1889_1951)**، ط2، دار أخبار اليوم، مصر 1989.

_ (_____): **مقدمات ثورة 23 يوليو 1952**، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1987

السادات أنور: **أسرار الثورة المصرية**، دار القومية للطباعة والنشر، (د. م)، 1965.

_ (_____): **البحث عن الذات قصة حياتي**، المكتب المصري الحديث، القاهرة 1987.

_ (_____): **قصة الثورة كاملة، دار القومية للطباعة والنشر**،(**د. م**)، **(د. س)**

_ السوربوني صبري محمد: **الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة**، تر: مجدي عبد الحافظ وعلي كورخان، المجلس الأعلى للثقافة، مصر 2003، ج 1

_ الشاهد صلاح: **ذكرياتي في عهدين**، دار المعارف، القاهرة، 1976.

_ صدقي إسماعيل: **مذكراتي** ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

_ صفوت مصطفى: **انجلترا وقناة السويس (1845_1951)**، مطابع رمسيس الإسكندرية 1952.

_ عبد القادر محمد زكي: **محنة الدستور (1923_1952)**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1973.

_ عبد الناصر جمال: **فلسفة الثورة**، ط10، المطبعة العالمية، القاهرة، (د. س).

_ عبد النور فخري: **مذكرات فخري عبد النور ثورة 1919 دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية**، تح: يونان لبيب رزق، دار الشروق، مصر، 1992.

_ العقاد عباس: **سعد زغلول سيرة وتحية**، مطبعة حجازي، القاهرة، (د. س).

_ (_____): **سعد زغلول زعيم الثورة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012.

_ عكاشة ثروت: **مذكراتي في السياسة والثقافة**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2000.

_ فهمي عبد الرحمان: **مذكرات عبد الرحمان فهمي (يوميات مصر السياسية)**، تح: يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج 2، 1993.

_ محمد محسن: **الشيطان تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، دار المعارف، القاهرة، 1982.

_ (_____): **سقط النظام في 4 أيام ثورة 23 يوليو بالوثائق السرية**، دار الشروق القاهرة، 1992.

_ محي الدين خالد: **والآن أتكلم**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.

_ نجيب محمد: **كنت رئيسا لمصر**، ط2، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1984.

_ نصير عبد المجيد مصطفى وآخرون: **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.

_ هيكل حسنين محمد: **سقوط نظام لماذا كانت ثورة يوليو الأزمة**، ط2، دار الشروق، القاهرة 2003.

_هيكل حسين محمد: **مذكرات في السياسة المصرية**، دار المعارف، القاهرة، 1951، ج 1.

_ (_____): **مذكرات في السياسة المصرية، ط2**، دار المعارف، القاهرة، (د. س)، ج 3.

ثانيا: المراجع

_ أنيس محمد: **4 فبراير 1942 في تاريخ مصر سياسي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1972.

_ إبراهيم شحاتة عيسى: **الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2015.

_ أبو النور سامي: **دور القصر في الحياة السياسية في مصر (1922_1936)**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.

_ أمام عبد الله: **حكايات عن عبد الناصر**، دار الشعب للمحاقة والطباعة والنشر، القاهرة 1978.

_ الأنصاري ناصر: **المجمل في تاريخ مصر**، ط2، دار الشروق، القاهرة، .1997

_ بدران شوقي محمد: **معركة العلمين وقادتها**، المطبعة الفنية الحديثة (د. م)، 1967.

_ بدوي جمال: **نظرات في تاريخ مصر**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1994.

البشري طارق: **الحركة السياسية في مصر (1945_1953)**، ط2، دار الشروق، القاهرة 2002.

_ (_____): **سعد زغلول يفاوض الاستعمار دراسة في المفاوضات المصرية (1920 _1924)**، دار الشرق، مصر، (د.س).

_ (_____): **شخصيات تاريخية**، دار الشروق، القاهرة، 2010.

يونان رفعت: **محمد نجيب زعيم ثورة أم واجهة حركة؟**، دار الشروق، القاهرة، 2008.

الجمل شوقي، إبراهيم عبد الرزاق عبد الله: **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1997.

_ (_____): **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1997.

_ حسين طه نمير: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.

_ حلمي سهير: أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 2003.

_ خضر هشام: **الملك فاروق أخر ملوك مصر (1936_1952)**، دار طيبة للطباعة، مصر 2008.

_ الخماش سلوى وآخرون: **تاريخ العالم العربي**، دار صادر، بيروت، 1975.

_ الدولة عصمت سيف: **الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر**، دار المسيرة، بيروت،(د.س).

_ ديب كامل ماريوس: **السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه (1919_1939)**. تر: عبد السلام رضوان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

_ راضي نوال عبد العزيز مهدي: **صدقي والإخوان ووفد السودان عام 1946**، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1988.

_ رزق لبيب يونان: **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2009.

_ (_____): **تاريخ الوزارات المصرية (1878_1953)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 1985.

_ (_____): **مصر الحرب العالمية الثانية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، (د. م) 2001.

_ رمضان عبد العظيم: **تطور الحركة الوطنية في مصر (1912_1936)**، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ج 1.

_ (_____): **تطور الحركة الوطنية في مصر (1918_1936)**، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ج 2.

_ (_____): **قضايا في تاريخ مصر المعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2001.

_ (_____): **مصر قبل عبد الناصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1995.

_ (_____): **مصر والحرب العالمية الثانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

_ سالم محمد لطيفة: **فاروق وسقوط الملكية في مصر (1936_1952)**، ط2، مكتبة مدبولي القاهرة، 1996.

_ سليمان محمد عصام: **أزمة الحكم في مصر (1919_1952)**، (د. مع).

_ سيرانيان: **مصر ونضالها من أجل الاستقلال (1945_1952)**، تر: عاطف عبد الهادي علام دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998.

_ شفيق أحمد باشا: **حوليات مصر السياسية (الحولية الأولى 1924)**، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.

_ (_____): **حوليات مصر السياسية التمهيد01**، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2012، ج 1.

_ صبري محمد: **تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996.

_ طربين أحمد: **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986.

_ الطويل إبراهيم عادل: **محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.

_ عباس رؤوف: **العلاقات المصرية البريطانية (1951_1954)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، مصر، 1995.

_ عبد الحميد محمد: **أبو الثائرين الفريق عزيز المصري**، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1990.

_ عبد العزيز محمد عادل: **انهيار الخلافة العثمانية وتوابعه على مصر**، دار غريب، القاهرة 2007.

_ عبد الفتاح محمد: **تأملات في ثورات مصر ثورة 1919**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1996 ج 3.

_ عبد الله عيد الرزاق يوسف سيد: **محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين (1888_1948)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

_ عبد المنعم محمد فيصل: **إلى الأمام ياروميل،أسرار لم تنشر عن فترة حاسمة في تاريخ مصر السياسي والعسكري**، دار الكتب، مصر،.1976

_ عتيق وجيه عبد الصادق: **الملك فاروق وألمانيا النازية خمس سنوات من العلاقة السرية** دار الفكر العربي، القاهرة، 1992.

_ العدول محمد حسن جاسم وآخرون: **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005.

_ العقاد صلاح: **العرب والحرب العالمية الثانية**، مطبعة الرسالة، مصر.

_ عمر عبد العزيز عمر: **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517_1952)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

_ (_____): **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر 2005.

_ عودة محمد: **كيف سقطت الملكية في مصر**، فاروق بداية ونهاية، دار الخيال، (د. م) 2000.

_ غرايبة محمود عبد الكريم: **دراسات في تاريخ إفريقيا العربية(1918_1958)**، مطبعة جامعة دمشق،سوريا، 1960.

_ غربال شفيق محمد: **تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف (1882_1936))**، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1952، ج 1.

_ فلاور ريمون: **مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر**، تر: سيد أحمد علي الناصري المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

_ فتحي فريد محمد: **في جغرافية مصر**، ط2 مزيدة ومنقحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000.

_ كوبر ارتيمس: **القاهرة في الحرب العالمية الثانية (1939_1945)**، تر: محمد الخولي المركز القومي للترجمة، القاهرة 2015.

_ لوتسكي بوريسوفيتش فلاديمير: **تاريخ الأقطار العربية**، ط08، تر: عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت،1975.

_ متولي محمود: **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل 1952**، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة، 1980.

_ محمد عبد الوهاب بكر: **الجيش المصري وحرب فلسطين (1948_1952)**، دار المعارف القاهرة، 1982.

_ محمد محسن: **أوراق سقطت من التاريخ**، دار الشروق، مصر، 1992.

_ منتصر صلاح: **من عرابي إلى عبد الناصر _ قراءة جديدة في التاريخ**، دار الشروق مصر 2003.

_ منسي محمود صالح: **الشرق العربي المعاصر**، (د. د. ن)، (د،.م)، 1999.

_ نجم شمس الدين زين العابدين: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المسيرة، عمان الأردن 2011.

_ الهاشم رانيا: **قصة وتاريخ الحضارات العربية مصر**، (د. مع).

_ هيرزويز لوكاز: **ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي**، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، .2015

_ ياغي أحمد إسماعيل: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000

2. <u>الكتب باللغة الأجنبية:</u>

_ Jean lugol : **Légypte et la deuxieme guerre mondiale**, 1945.

3. <u>المجلات:</u>

_ رفعت السعيد: مصر بين معاهدة 1936 وانتفاضة 1946، مجلة الطليعة، س8، ع12 ديسمبر 1972، مؤسسة الأهرام.

4. <u>القواميس والمعاجم والموسوعات:</u>

_ عطية الله أحمد: **القاموس السياسي**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968 ص1158.

_ بالمر ألان: **موسوعة التاريخ الحديث (1789_1945)**، تر: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، دار مأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1992، ج1.

_ الزركلي خير الدين: **قاموس تراجم الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين المستشرقين**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت ، 2002، ج 1، ج2، ج3.

_ زيتون وضاح: **معجم المصطلحات السياسية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، (د.م)، 2014.

_ عبد الفتاح إسماعيل: **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية:** دار العربي للنشر والتوزيع القاهرة، 2008.

_ الكيالى عبد الوهاب: **موسوعة سياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د. س) مج1.

_ (_____): **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مج 6.

_ (_____): **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، مج 7.

_ (_____): **موسوعة السياسة**، ط2 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، مج 5.

_ (_____): **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،(د.س) مج 3.

_ المطيعي لمعي: **موسوعة رجال ونساء من مصر**، دار الشروق، القاهرة، 2003.

_ الموسوعة العربية المسيرة: ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.

5. <u>المذكرات:</u>

_ الفرطوسي حسن دفار عادل: **الحركة الوطنية في مصر(1922_1936)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

_ الخفاجي عباس كاظم منال: **العلاقات المصرية البريطانية (1936_1952)**، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم التاريخ، جامعة بغداد،2005.

_ الشمري مهدي عبد الرحمان مازن : **إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية (1875_1950)**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 2005.

_ الموسوي سالم سجاد علي: **فؤاد الأول ودوره السياسي في مصر حتى عام 1936** رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2016.

الملاحق

الملحق رقم (01): مقتطف من محضر متفق عليه لبعض المواد ضمن معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية 1936.

محضر متفق عليه

1_ من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنويا عن إدارة السودان. وان يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري المباشر.

2_ من المتفق عليه الإشارة إلى الفترة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الوطنيين المصريين في وظائف بالسودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفترة ترى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة.

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان بدون اعتبار للجنسية إلى أية درجة كانت وذلك بالاختبار تبعاً للجدارة الشخصية.

3_ ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتم وجود ذوي المؤهلات من الرعايا البريطانيين والوطنين المصريين أو من السودان.

4_ من المتفق عليه فيما يتعلق بالفترة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال الجنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم. وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور.

5_ بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة عن أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلق بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رؤي أنه ليس من الضروري أن تتضمن المعاهدة أي نص خاص بهذه المسألة.

المصدر: متولي علي العوضي الخبير: **المعاهدة المصرية الانجليزية وملحقاتها**، المطبعة الفاروقية، مصر، 1936، ص، ص28، 29.

ملحق رقم (02): نص البيان الأول للثورة الذي أذاعه أنور السادات في الإذاعة، ويحمل توقيع اللواء محمد نجيب.

((اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون، المغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين))

((وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب)).

أما من رأينا اعتقالهم رجال الجيش السابقين، فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب.

وإنني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية، وانتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف، لأن هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل، وسيلقى فاعلة جزاء الخائن في الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس.

وأني اطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسؤولا عنهم.

والله ولي التوفيق.

القائد العام للقوات المسلحة

لواء.أ.ح.محمد نجيب.

المصدر: محمد نجيب: **المصدر السابق**، ص، ص117، 118.

الملحق رقم (03): نص الإنذار الذي وجهه الضباط للملك فاروق

« من الفريق (أركان الحرب) محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول».

« إنه نظرا لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وأمتهانكم لإدارة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته».

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير».

ولقد تجلت أية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف ولا والناس على دين ملوكهم.

«ولذلك، قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم والأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق 26 من يوليو سنة 1952 والرابع من ذي القعدة سنة 1371) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

الإسكندرية في يوم السبت 4 ذو القعدة سنة 1371هـ يوليو سنة 1952.

محمد نجيب

فريق أركان الحرب

المصدر: عبد الرحمان الرافعي: **ثورة 23 يوليو 1952 تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952_1959، المصدر السابق**، ص، ص40، 41.

الملحق رقم (04): وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نطلب الخير دائما لأبنائنا ونحتفظ بسعادتهم دائما

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الحاضرة

ونزولا على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى دولة صاحب

الفخامة الريس علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في غرة ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢).

(الصورة الزنكجرافية لتنازل فاروق عن العرش – ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢)

المصدر: عبد الرحمان الرافعي: **ثورة 23 يوليو 1952 تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952_1959**، **المصدر السابق**، ص42.

الملحق رقم (05): على اليمين محمد نجيب أول رئيس للجمهورية المصرية وبجواره كيرميت روزفلت مسؤول الشرق الأوسط بالمخابرات المركزية الأمريكية يليه جمال عبد الناصر

المصدر: محمد الطويل: **لعبة الأمم وعبد الناصر**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986 ص378.

الملحق رقم (06): الملك فاروق يسار الصورة

المصدر: عادل ثابت، **المصدر السابق**، ص287.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

الرقم	فهرس المحتويات	الصفحة
01	**شكر**	/
02	**إهداء**	/
03	**قائمة المختصرات**	/
04	**مقدمة**	(أ_ ث)
05	**الفصل الأول: التطورات السياسية في مصر (1914_1935)**	(10_34)
06	**1) الأوضاع السياسية في مصر (1914_1922)**	10
07	**2) الأوضاع السياسية في مصر في ظل تصريح استقلال مصر 1922**	22
08	**الفصل الثاني: أحداث مصر السياسية (1936_1947)**	(36_70)
09	**1) الأوضاع السياسية في مصر قبيل الحرب العالمية الثانية (1936_1939)**	36
10	أ. معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية 1936	36
11	ب.الملك فاروق وتوليه سلطاته الدستورية 1937	42
12	ج.الأحوال السياسية في بداية عهد الملك فاروق (1937_1939)	45
13	**2) الأوضاع السياسية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية (1939_1945)**	50
14	أ. موقف مصر من الدخول في الحرب العالمية الثانية	50
15	ب.الاتصالات المصرية السرية بدول المحور	54
16	ج. حادث 4 فيفري 1942	57
17	د. الأوضاع السياسية في أواخر الحرب العالمية الثانية (1942_1945)	60
18	**3) المطالب المصرية بجلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادي النيل بعد الحرب العالمية الثانية**	64
19	أ. مفاوضات صدقي بيفن 1946	64

20	ب.عرض القضية المصرية على مجلس الأمن 1947	68
21	**الفصل الثالث: أهم المحطات السياسية في مصر (1948_1952)**	(102_72)
22	**1) حرب فلسطين 1948 وتأسيس تنظيم الضباط الأحرار 1949**	72
23	أ. حرب فلسطين 1948	72
24	ب. تأسيس تنظيم الضباط الأحرار 1949	75
25	**2) إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف 1936 في عام 1951**	81
26	**3) حريق القاهرة 26 جانفي 1952**	87
27	**4) حركة الضباط الأحرار23 جويلية 1952**	93
28	**خاتمة**	(105_104)
29	**قامة المصادر والمراجع**	(114_107)
30	**الملاحق**	(121_116)
31	**فهرس المحتويات**	(124_123)